



حوار كوني

٣ أعداد في السنة بلغات مختلفة

السوسيولوجية الهندية

راجيش ميسرا
مايتراي تشودهوري
إنديرا رامارאו
أرفيندر أنصاري
شروتتي تامبي

سابرينا زاجاك
إيمانويل توسكانو
آنا ماريا موث
تيري غيفنز
داملا كيشكيجي
باشا دشتغزد
أندريا غرينو
سومرين كاليا
روبرتو سكاراموتسينو
سيسيليا سانتيلي

التيار السائد المتطرف

أناهيد الحردان
جوليان جو

رؤى نظرية

قسم مفتوح

- دارسي ريبيرو ونظرية كونية من الجنوب
- توظيف معاداة السامية وقمع التضامن مع فلسطين في ألمانيا: أبعاد متعددة
- المدينة المجزأة: نقد التخطيط الحضري المناهض للنساء في إيران

< الافتتاحية

تسلل الفاعلين اليمينيين المتطرفين إلى المجتمع المدني في سياقات عالمية ومحلية، وكيف تعيد الأنظمة الشعبية بناء الفضاء المدني بما يتوافق مع الأجندات السلطوية والاستيعادية

أما في قسمنا الموسوم «رؤى نظرية»، تعيد عالمة الاجتماع الفلسطينية أناهيد الجردان وعالم الاجتماع الأمريكي جوليان جو تأكيد قيمة الفكر المناهض للاستعمار بصفته مصدرا حيويًا للنظرية الاجتماعية النقدية. يجادل المؤلفان إنتاج النضالات المناهضة للاستعمار لمفاهيم ورؤى مبتكرة تتحدى المعارف الإمبريالية. و يقتحان بدلاً من ربط النقد بالهوية الجغرافية، موقفًا مناهضًا للاستعمار كأساس مولد للنظرية المخالفة بما يتيح تطوير رؤى نقدية مستقلة عن الانتماءات الجغرافية التقليدية.

نختم هذا العدد بثلاث مساهمات متنوعة في «القسم المفتوح». يستعرض الاسهام الأول إرث المفكر البرازيلي دارسي ريبيرو وإسهاماته في علم الاجتماع العالمي. بينما يحلل الاسهام الثاني الحرب في غزة في السياق الألماني، مع التركيز على استخدام معاداة السامية كأداة، وقمع أصوات المعارضة، وأشكال القمع المختلفة التي تستهدف التضامن مع فلسطين في المجالين الأكاديمي والعلم. أما المقال الثالث فينتقد قمع النساء و تغييبهن في إنتاج الفضاء الحضري في إيران.

سيُكرّس العدد القادم بالكامل للفقيه مايكل بوراووي مؤسس نشرية حوار كوني ، عقب وفاته المأساوية. إذا رغبت في المساهمة أو تقديم اقتراحات، لا ترددوا في التواصل معنا. ■

برينو برينغل، رئيس تحرير حوار كوني

يفتح هذا العدد الثاني من العام بتحليل معمق للسوسيولوجيا الهندية، موطن إحدى أكثر المجتمعات السوسيولوجية حيوية في العالم. يتناول في هذا القسم المخصص لعلم الاجتماع الهندي، خمسة من أبرز المفكرين في البلاد بالدرس قضايا متنوعة مُستعرضين التوتر بين علم الاجتماع المحلي والغربي، والجهود الجارية إلى تحرير الفكر من الهيمنة الاستعمارية وإعادة الاعتبار للمعارف والثقافات المحلية والمهمشة، والتطور التاريخي والخصوصيات الإقليمية لعلم الاجتماع في الهند، إضافة إلى تأثير النسوية والحركات الاجتماعية. و نحن إذ نكرم من خلال تسليط الضوء على هذه المحاور المركزية في النقاشات الهندية، الجمعية الهندية لعلم الاجتماع، التي تأسست عام ١٩٥١ والتي ستستضيف مؤتمرها السنوي الخمسين في ديسمبر ٢٠٢٥.

أما القسم الموضوعي الرئيسي لهذا العدد فيتناول **تطبيع اليمين المتطرف**. سبعة مقالات، أعدّها سابرينا زاجاك، إيمانويل توسكانو، وأنا ماريا موث، تؤكد أن اليمين المتطرف أصبح بالفعل «الوضع الطبيعي الجديد». تصف هذه المقالات هذا الاتجاه بشكل صارخ على أنه «تيار سائد متطرف»، مشيرة إلى الانتشار الواسع للأيديولوجيات السلطوية، الجنسية، القومية العرقية، المعادية للمهاجرين، المناهضة للحقوق، والمعادية للتعددية. يقوم المؤلفون بتحليل الاستراتيجيات المتنوعة والمتطورة التي من خلالها يكتسب اليمين المتطرف الشرعية ويعيد تشكيل المشهد السياسي والثقافي. كما يستكشفون تطبيع السياسة اليمينية المتطرفة من خلال تغيّرات الأنظمة الحزبية الأوروبية، ودور المنصات الرقمية في إدماج المحتوى المتطرف ضمن التيار السائد، وتطرّف شبكات تطوير الذات للرجال ضمن ما يُعرف بـ«المانوسفير». كما يُحلّل التفاعل بين اليمين المتطرف وعالم الموضة كأداة دقيقة لكنها قوية لتشكيل الهوية ونشر الأيديولوجيا. علاوة على ذلك، تتناول المقالات كيفية

< ترسل المقالات المقترحة للنشر على العنوان globaldialogue@isa-sociology.org

< ثلاثة أعداد في السنة بلغات متعدّدة على موقع النشريّة

isa International
Sociological
Association

**GLOBAL
DIALOGUE**



< فريق التحرير

رئيسا التحرير: برينو برينغيل

محرران مساعدان: فيتوريا غونزاليس، كارولينا فيستينا

محرر مشارك: كريستوفر إيفنز

مدير التحرير: لولا بوسوتيل، أوغست باغا

مستشارون: بريغيت ألباخ، كلاوس دُرّه

محررون إقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي (لبنان)، فاطمة رضواني (تونس)، صفوان الطرابلسي (تونس)، سوار الهزاني (تونس)

الأرجنتين: ماغdalena ليموس، خوان بارسيو، دانتلي مارشيسيو

بنغلاديش: حبيبول خوندكار، خيرول شودري، بيجوي كريشنا بانيك، محمد جاسم الدين، شيخ محمد قيس، عبد الرشيد، محمد جهير الإسلام، توحيد خان، هلال الدين، ماسودور رحمان، راسل حسين، روما بارفين، ياسمين سلطانة، ساديا بنت زمان، فرهين آخر بويان، عارف الرحمن، إكرامول كبير رانا، عالم غير كبير، سورايا آخر، تسليما نسرين، نسيم الدين، إس. محمد شاهين

البرازيل: فابريسو ماسييل، أندريزا غالي، خوسيه غيرادو نيتو، جيسيكما مازيني مينديز، كارين باسوس

فرنسا/إسبانيا: لولا بوسوتيل

الهند: رشمي جين، مانيش ياداف

إندونيسيا: هاري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسومادوي، فينا إترباتي، إنديرا راتنا إيراواتي باتيناساران، بنديكتوس هاري جولياو، محمد شهيبيدين، دومينغوس السيد لي، أريو سيتو، نورول عيني، أديتيا برادانا ستياي، روسفاديا سكتيانتي جاهيا، هارمانتيو براديجتو أوتومو، غريغوريوس راغيل وياوانتو

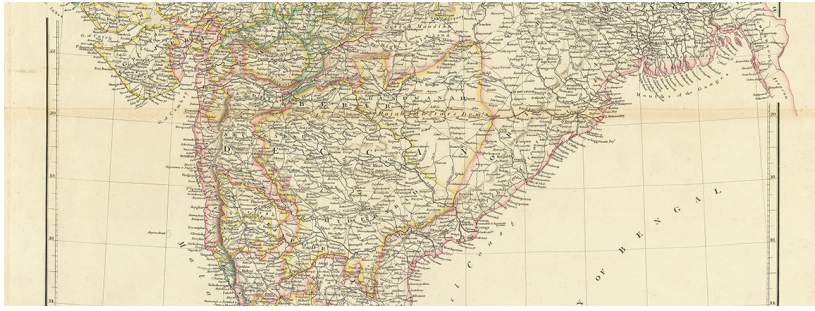
إيران: ريحانة جواد، نياش دولاتي، إلهام ششتري زاده، علي راغب

بولندا: ألكساندرا بيرناتسكا، آنا تيرنر، جوانا بيدناريك، سيباستيان سوسنوفسكي

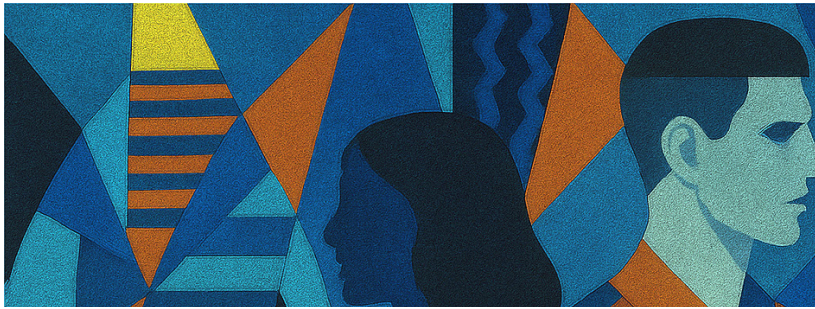
روسيا: إلينا زدرافوميسلوف، داريا خولودوفا

تايوان: وان-جو لي، تشي هاو كيرك، بي-شو هوانغ، مارك بي-وي لاي، يون-جو لين، تاو-يونغ لو، ني لي

تركيا: غُل جُرباجي أوغلو



يُقدّم القسم الموضوعاتيّ المُخصّص لعلم الاجتماع الهندي بعض النقاشات حول إحدى أكثر الأوساط السوسولوجية حيويّة في العالم.



يتناول القسم الموضوعاتيّ حول تطبيع اليمين المتطرّف والراдикаلية المُمأسّسة الكيفية التي يُصبح فيها ما كان يُوصَف دائماً باليمين المتطرّف هو الوضع الطبيعي الجديد.



يتضمّن القسم المفتوح مساهمات متنوّعة تتناول إرث المفكر البرازيلي داسي ريبيري، والحرب في غزّة في السياق الألماني، والنساء في الفضاء الحضري الإيراني.

صورة الغلاف: تاورينو، صياد في ماراجو (ولاية بارا، البرازيل).

تصوير لارا سارتوريو غونسالفيس، ٢٠٢٥.



تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات
سايج (SAGE Publications)

< في هذا العدد:

الافتتاحية

٢

< السوسيولوجية الهندية

حوار التباينات: الرؤى المحلية في مواجهة علم الاجتماع الغربي

٥

بقلم فراجيش ميسرا، الهند

الممارسات اليومية لعلم الاجتماع في الهند: مراجعة نزع الاستعمار في ضوء التجربة

الماضية

٨

بقلم مايتراي تشودهوري، الهند

علم الاجتماع في جنوب الهند

١٠

بقلم إنديرا راماراو، الهند

النساء في علم الاجتماع الهندي: الإسهامات النسوية، البيداغوجيا، والممارسات

١٢

بقلم أرفيندر أنصاري، الهند

إعادة التفكير في دراسات الحركات الاجتماعية من منظور الهند

١٥

بقلم شروتي تامبي، الهند

< التيار الراديكالي السائد

تطبيع اليمين المتطرف وتطرف التيار السائد

١٨

بقلم سابرينا زاجاك (ألمانيا)، إيمانويل توسكانو (إيطاليا)، وآنا ماريا موث (ألمانيا)

من اليمين الراديكالي إلى اليمين السائد: تحولات النظام الحزبي الأوروبي

٢١

بقلم تريي غيفنز (كندا)

من الهامش إلى الواجهة الرقمية: إعادة تموضع اليمين المتطرف ضمن التيار السياسي

السائد عبر عبر المنصات الإلكترونية

٢٣

بقلم داملا كيشكيجي (إيطاليا)

إعادة تشكّل الذكورة: شبكات تطوير الذات الذكورية إلى مجالات للصراع الأيديولوجي

٢٦

بقلم باشا دشتغرد (الولايات المتحدة الأمريكية)

سلعة الموضة وتسليحها: توظيف اليمين المتطرف للرموز البصرية واللباس

٢٩

بقلم أندريا غريو (النمسا)

تغلغل اليمين المتطرف في بنية المجتمع المدني

٣١

بقلم سومرين كاليا (ألمانيا)

إعكاسات الحوكمة الشعبوية على ديناميات المناصرة في المجتمع

٣٤

بقلم روبرتو سكاراموتسينو وسبيليا سانتيلي (السويد)

< رؤى نظرية

نقض الاستعمار في التاريخ والنظرية الاجتماعية

٣٧

بقلم أناهيد الحردان وجوليان جو، الولايات المتحدة الأمريكية

< قسم مفتوح

دارسي ريبير ونظرية كونية من الجنوب

٤٠

بقلم أديليا ميغليفيش-ريبير (البرازيل)

توظيف معاداة السامية وقمع التضامن مع فلسطين في ألمانيا: أبعاد متعددة

٤٣

مؤلفون مجهولون (ألمانيا)

المدينة المجزأة: نقد التخطيط الحضري المناهض للنساء في إيران

٤٧

بقلم أرمنا خلأتباري ليمائي (إيران)

”يشير التوجه المزدوج للتطبيع مع اليمين المتطرف، والذي يقود إلى تطرف التيار السائد، إلى ظاهرة اجتماعية وسياسية أوسع تلمس الفواصل بين الهامش والمركز، وبين التطرف والاعتدال“

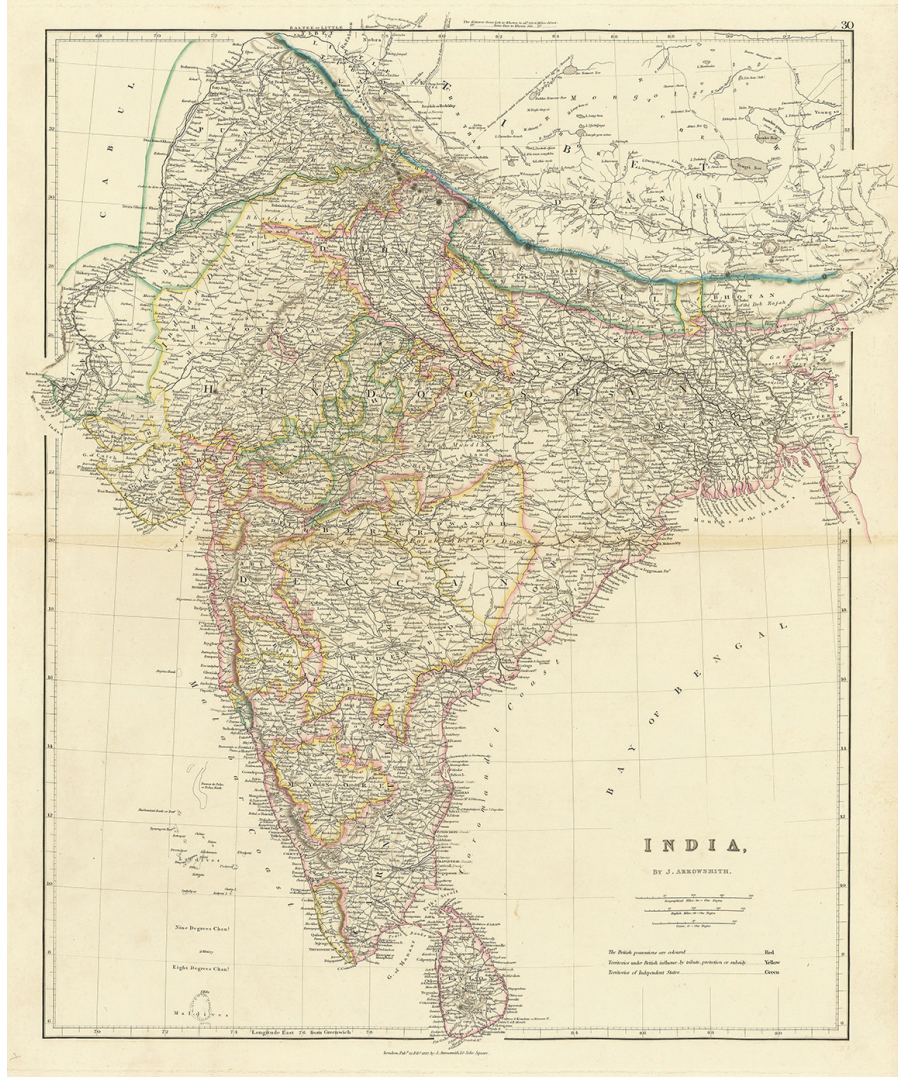
داملا كيشكيجي

< حوار الاختلافات

بين الأفكار الأصلية وعلم الاجتماع الغربي

بقلم راجيش ميسرا، جامعة لكانا، الهند ومنسقة الوطنى

حقوق الصورة: جون أرووسميث، ملكية عامة، عبر
ويكيبيديا كومنز.



< علم اجتماع مؤسس على التفاعل بين النضال من أجل الحرية والتقاليد الفكرية الغربية

بدأ تطور علم الاجتماع كتخصص أكاديمي في الهند في أوائل القرن العشرين، بالتزامن مع تجارب في فرنسا وبريطانيا وألمانيا. إذ تم إنشاء أول قسم لعلم الاجتماع

اكتسب النقاش حول الديكولونالية والسوسيولوجيا الأصلية زخماً في تسعينيات القرن العشرين؛ ومع ذلك، فقد أكد علم الاجتماع في الهند منذ البداية على أهمية المفاهيم وأوجه النظر الأصلية. يعزى هذا إلى سياقين: أولاً، السياق السوسيو-سياسي، وثانياً، السياق الفكري-الأيديولوجي.

ولا يعكس هذا الإرث الماضي فحسب، بل يسعى أيضاً إلى فهم الحاضر. وقد أثر في تطوّر علم الاجتماع في الهند خصوصاً، كما أسهم في تشكيل التفكير السياسي والأيدولوجي على نطاق أوسع.

< سوسيولوجيا من أجل الهند أم سوسيولوجيا الهند

في هذين السياقين، لقد انشغل علم الاجتماع في الهند، على نحو متواصل، بمناقشات تتعلق بعملية التأصيل والسياقية والأوروبة، التي تتمركز في المدارات الأكاديمية في ذلك العصر، بومباي (مومباي)، وكلكتا (كولكاتا)، ولكناوا. في البداية، احتلت السوسيولوجيا في الهند، خلال تطورها المؤسسي، موقعاً تابعاً حيث غالباً ما كان يُنظر إليها على أنها تخصص هامشي متبقي مقارنة بالأنثروبولوجيا والاقتصاد والفلسفة والعلوم المدنية. ومع ذلك، سعت الممارسات السوسيولوجية في بومباي (مومباي) وكلكتا وكلكتا (كولكاتا) إلى إنشاء مسار مستقل، باستخدام مفاهيم ومناظر متجذرة في الوقائع الهندية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على وجهات نظرها الفريدة.

في هذا الصدد، يمكن التمييز بين ثلاث مقاربات تهدف إلى دمج المناظير الأصلية ضمن مقاربات سوسيولوجية أوسع. المقاربة الأولى هي تقليدية، ترفض بشكل تام براديعم السوسيولوجيا الغربية، مؤكدة على أن الخصائص الفريدة والطبيعة المميزة للمجتمع الهندي لا يمكن فهمها ووصفها إلا من خلال منظور فلسفي كلاسيكي راسخ واستخدام مفاهيم أصلية، يشار إليها حالياً باسم نظام المعرفة الهندي (الهندوسي). المقاربة الثانية هي سوسيولوجية بحتة وتركز على تطبيق الأطر والمنهجيات السوسيولوجية الغربية سواء لتعميم أو تحديد خصائص المجتمع الهندي. أما المنظور الثالث فيهدف إلى دمج السمات الديناميكية للتقاليد الهندية مع التقاليد الغربية، ذلك مع الاعتراف بأثر النظرية الاجتماعية الغربية والممارسات الفلسفية خلال الدمج بين وجهة النظر الفلسفية الهندية والتنوع الثقافي في المجتمع الهندي. يتجلى ذلك في السعي إلى التثليث بين الفلسفة الفيدانتية، والهرمنيوطيقا، والجدلية الماركسية لتفسير سيرورة عقلنة التقليد الهندي.

بينما تمثل المقاربة الأولى حواراً مغلقاً، فإن الثالثة تروج لحوار بين المناظير الأصلية والسوسيولوجيا الغربية، خالقة حواراً عالمياً. من المهم الإقرار بأن نقاشاً مثيراً دار بين أبرز علماء الاجتماع الهنود الذين يمثلون منظورين متباينين: «سوسيولوجيا من أجل الهند» و«سوسيولوجيا الهند». يركز هذا الحوار على ما إذا كان على السوسيولوجيا أن تركز على دراسة وتأويل المجتمع الهندي على وجه التحديد أم ما إذا كان عليها أن تأخذ منظوراً أوسع يشمل جميع المجتمعات، وتكون الهند من ضمنها. مؤخراً، كانت هناك دعوة إلى خطاب ما بعد استعماري، ربما لم يثمر بعد.

< حوار مستمر ومتطور بين علم الاجتماع الأصلي والغربي

خلال الفترة التي عقيبت الاستقلال، اكتسب دمج المناظير الأصلية مع المنهجيات الأوروبية في العلوم الاجتماعية أهمية في الهند، مع الاعتراف بأنظمة المعرفة التقليدية والممارسات الثقافية، وكذلك مع الاعتراف بجدوى المقاربات السوسيولوجية الغربية لتحليل التغيرات الاقتصادية المعاصرة والتحويلات السياسية والتحويلات المجتمعية. غالباً ما تتغافل الأطر السوسيولوجية الغربية النظم الاجتماعية المميزة الموجودة في الهند، مما يؤكد على ضرورة فك-الاستعمار عن أوجه النظر والتخصصات في الهند ما بعد-الكولونيالية من أجل تعزيز الاستقلالية الفكرية. في هذا السياق، تؤكد رؤى علماء الاجتماع الهنود على أهمية دراسة الممارسات الثقافية والتنوعات والجماعات الريفية وهياكل الكاست وروابط القرابة والهويات الاثنية والتمييز الطبقي (كاستي)

في الهند في السنة نفسها التي أسس فيه ماكس فير قسم علم الاجتماع في جامعة لودفيغ ماكسيميليان في ميونخ: عام ١٩١٩. غير أنه، قد تم وضع خطط لإنشاء قسم علم الاجتماع في جامعة بومباي قبل الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤. كما انطلق صدور مجلة عالم الاجتماع الهندي، أول مجلة سوسيولوجية هندية، في لندن عام ١٩٠٥، أسسها مناضل الحرية الهندي شيامجي كريشنا فيرما، Shyamji Krishna Verma في نفس السنة التي صدرت فيه الورقات السوسيولوجية، مما أدى في نهاية المطاف إلى إنشاء المراجعة السوسيولوجية سنة ١٩٠٧، لتكون أول مجلة سوسيولوجية من بريطانيا. المراجعة السوسيولوجية الهندية، هي مجلة أخرى من الهند، كان قد تم تأسيسها في العشرينيات من قبل فيلسوف أمريكي، بريطاني المنشأ من بارودا. ويجدر التنويه بتباين خلفيات المحررين. قد انطبع تأسيس علم الاجتماع في الهند بتفاعل ديناميكي بين التفضيلات الأيدولوجية النابعة من نضال الحرية والتأثير المتصاعد للتقاليد الفكرية الغربية.

على الرغم من خضوع الهند للحكم البريطاني وقسرها على تبني معتقدات وأجندات معرفية وأنظمة تعليمية أجنبية، إلا أن العشرينيات تميزت بتحويلات سياسية واجتماعية كبرى، بما في ذلك تصاعد الوعي السياسي بفكرة الوحدة ضد الحكم البريطاني، وحركة الاستقلال المناهضة للاستعمار، وحركات المزارعين، والإضرابات العمالية. شهد هذا العقد كذلك تنفيذ قانون رولات القمعي وقانون الحكم الذاتي للهند لعام ١٩١٩، إلى جانب صعود حركات مثل حركة الخلافة، وحركة عدم التعاون، وإنشاء النقابات العمالية. تأسس مؤتمر عموم الهند للنقابات العمالية عام ١٩٢٠، تلاه تشكيل الحزب الشيوعي الهندي عام ١٩٢٥. ومع اكتساب حركة الحرية زخماً في أواخر العشرينيات، بدأت في تعبئة مجموعات واسعة وقيادة احتجاجات كبرى. علاوة على ذلك، بدأت المنظمات التي تمثل «الطبقات (الكاست) الدنيا» في إثبات وجودها، ناقدة لهيمنة «الطبقات العليا»، وضامنة لبعض المقاعد التي حازتها في مجلس مدارس التشريعي.

كانت كل هذه التحركات والحركات والتنظيمات تُقاد أساساً من قبل طبقة وسطى نشأت على التقاليد الأوروبية، إلا أنها تستمد قوتها في المقاومة من تراثها الأصلي. كان قسم آخر من الطبقة الوسطى المتعلمة منخرطاً في مهن مرتبطة بالمجال الأكاديمي ومساعٍ فكرية. وعلى خلفية هذا الاضطراب السياسي، يمكن على المستوى الفكري ملاحظة الجهود الرامية إلى دمج المناظير الأصلية في مجالات الآداب والعلوم الاجتماعية والنظريات السياسية.

< تاريخ طويل لفلسفة متعددة الأوجه

يمكن أيضاً تأطير أصلنة علم الاجتماع بسياق فلسفي وفكري. إن التراث الفلسفي والفكري للهند هو من بين أقدم التراثات وأكثرها تنوعاً، حيث يضم العديد من المدارس الفكرية وطبقاً واسعاً من الموضوعات. تاريخياً، لم تتشكل الفلسفة الهندية بفعل التيارات الثقافية والروحية والفكرية في شبه القارة الهندية فحسب، بل أسهمت بدورها في تشكيل تلك التيارات والتأثير فيها. وقد قدّمت مختلف المدارس الفلسفية الهندية مناظير مميزة في مجالات الميتافيزيقا والابستمولوجيا والايثيقا والروحانيات، مؤكدة على طرق تشكيل الحياة الاجتماعية اليومية والمعايير والقيم.

طوال العصر الوسيط، شهدت الفلسفة الهندية نمواً كبيراً وامتزاجاً إبداعياً بين الفكرين الهندوسي والإسلامي، إلى جانب ظهور حركتي البهاكتي والصوفية، مما أفضى إلى مشهد ثقافي أكثر تنوعاً. في الآونة الأخيرة، عمد عدد من المفكرين والشخصيات العامة إلى ربط الرؤى القديمة بالقضايا الراهنة، داعين إلى أفكار مثل الأخوية الكونية والمقاومة اللاعنافية. وتمثل طبيعة الفلسفة الهندية متعددة الأوجه، نسيجاً ثرياً تتداخل فيه عناصر شتى، يساهم كل منها في فهم أعمق للوجود والمجتمع والكون.

وحركات الفلاحين والنضال الاجتماعي والتغيرات المجتمعية والتقدم الاقتصادي. تحقق هذا الأمر خصوصاً في الفترة التي عكبت الاستقلال، من خلال اقتراح مفاهيم ونماذج جديدة تعزز فهم المجتمع الهندي عبر مناظيره التاريخية والثقافية والتقليدية.

على الرغم من أن نظام المعرفة الهندوسي متميز ويمتاز بشكل إبداعي مع مختلف المناظير الشرقية، إلا أن هناك جاذبية لا يمكن إنكارها في نظام المعرفة الغربي واستخدامه العملي. في هذا السياق، تظل موضوعات ومفاهيم ومناهج ونظريات السوسيولوجيا الغربية سائدة، على الرغم من وجود تقليد قوي للأصلنة والتسييق. يمكن للمرء أن يؤكد أن الحوار بين السوسيولوجيا الأصلية والسوسيولوجيا الغربية كان مستمراً، مما يعكس تقدم هذا التخصص.

إضافة إلى ذلك، فإن سيادة الأصلنة في خضم العولمة تتطور، مع ظهور مجالات بحثية ناشئة مثل دراسات الداليت والدراسات القبلية والدراسات الجندرية، مؤطرة ضمن مقاربات نظرية للتوابع ومقاربات نظرية نقدية. يساهم علماء الاجتماع الهنود في السوسيولوجيا العالمية من خلال تقديم رؤى أصلية حول المجتمعات التقليدية في

انتقالها إلى الحداثة. على الرغم من أن السوسيولوجيا كانت تقليدياً علماً اجتماعياً تم تطويره أساساً في الغرب ولا يزال متأثراً إلى حد كبير بالبراديغمات الغربية، إلا أنه من المضلل الادعاء بأن السوسيولوجيا الهندية قد هيمنت عليها بشكل حتمي الأطر الغربية بشكل حاسم طوال تاريخها، سواء خلال الفترة الاستعمارية أو بعد الاستقلال.

منذ نشأته، كانت هناك مبادرات للاعتراف بأهمية أوجه النظر والأفكار الأصلية. ويتجلى ذلك في تنوع أوجه النظر الموجودة في الأعمال التي إما أنها بصراحة تقوم على تقاليد المعرفة الهندية أو تشكلت بمفاهيم سوسيولوجية غربية، مع بقائها متجذرة في السياق الهندي. على الرغم من الصعوبات المستمرة في الدمج بين القيم التقليدية والممارسات المعاصرة والمناظير الأصلية والتأثيرات العالمية، فإن الجهود المستمرة ضرورية لتعزيز السوسيولوجيا الأصلية ودمج الرؤى الأصلية في السوسيولوجيا العالمية. ■

توجه جميع المراسلات إلى راجيش ميسرا على البريد الإلكتروني <rajeshsocio@gmail.com>

ممارسات علم الاجتماع اليومية في الهند: نقض الاستعمار بأثر رجعي

بقلم مايتراي تشودهوري، رئيسة الجمعية الهندية للسوسيولوجيا وجامعة جواهر لال نهرو، دلهي، الهند

«إن التحرر من الاستعمار يوفر لنا لغة لنتحدث بها»

أتساءل عما إذا كان من الممكن أن أستخدم مصطلح نقض الاستعمار بأثر رجعي لوصف بعض ممارساتي. أستمذ هذا التأمل من تجربتين أساسيتين ألا وهما: تدريسي لمقرر حول النوع الاجتماعي (الجندر) وكتابتي عن النسوية في الهند. وتدرسي لمقرر حول مفاهيم التغيير الاجتماعي في الهند. ولإكمال السياق، يجدر القول إنني التحقت بالجامعة كطالبة في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وبدأت التدريس في الهند في أواخر ثمانينيات القرن نفسه.

< تدريس الجندر، إعراف بالنسوية

كان الشمال العالمي حاضراً بشكل واسع في حياتنا الأكاديمية المحلية اليومية. كان حضوره أوسع من نطاق مناهجنا الدراسية. لقد أحسست حين تدريسي لمقرر حول النساء والمجتمع في أوائل التسعينيات، بشيء من عدم الارتياح بشأن البدء بالمرجعية الإلزامية الى نظريات النسوية الليبرالية والاشتراكية والراдикаلية في الكتب الدراسية الغربية. كان من الأرجح بالنسبة لي أن نبدأ بالتاريخ. ومع ذلك، فقط بأثر رجعي أدركت أهمية التاريخ؛ لأن الأطر النظرية المتاحة في ذلك الوقت لم تكن تحتوي على مساحة لسرديات تاريخية مختلفة. لم تكن الضجة حول الحداثيات المتعددة قد بلغتنا بعد، ولا كان هناك تحجيم إقليمي لأوروبا. ولم تكن نسوية العالم الثالث قد أصبحت بعد إضافة أساسية للمناهج الدراسية المعومة في الشمال العالمي. كنا لا نزال نكافح، بدون لغة لنحاجج أن السرديات التاريخية العالمية قد سارت بشكل مختلف. لذا كانت حداثتنا مختلفة، تمامًا مثلما كانت السرديات التاريخية النسوية.

أثناء محاولتي كتابة رؤية مفهومية حول النسوية في الهند، مرت بعملية تعلم مستمرة مستمدة من التحديات اليومية التي واجهتها. الأول كان الاعتقاد بأن النسوية لم يتم مناقشتها في الهند. بأثر رجعي، و أدركت أن هذا يعني أنه لم يكن لدينا نقاش من قبيل كتاب الزواج غير السعيد بين الماركسية والنسوية. ثانيًا، إدراكي بأن الحقيقة البديهية والتي غالبًا ما يُتغافل عنها، تتمثل في أن الخيار يُعد متاحًا للنسويات الغربيات في الانخراط في نسوية غير-غربية من عدمه، في حين أن مثل هذا الخيار الجلي غير متاح للنسويات غير-الغربيات أو المناهضات للنسوية. في اعتقادنا النسبة لنا، كان دخولنا إلى الحداثة مرتبطًا بشكل وثيق بـ الاستعمار، فقد جاءتنا كل الأفكار والمؤسسات الحديثة عبر وسيط الاستعمار، مثل القومية والديمقراطية، والسوق الحر أو الاشتراكية، والماركسية أو النسوية.

أما التحدي الثالث فيتمثل في الإقرار بتغير سياقات تداول المعرفة. كانت طبيعة التأثير الأيديولوجي الغربي/الحديث خلال فترة الاستعمار والمقاومة المناهضة للاستعمار،

في الهند، نشأت تخصصات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بعلاقتها الوثيقة ولكن المتنازع عليها، في فترة كانت فيها الهند مستعمرة بريطانية. وبالتالي، فإن الروابط بين الاستعمار وعلم الاجتماع في الهند عميقة ومعقدة بالضرورة. وفي العقود الأخيرة، برزت مجموعة من الأبحاث حول السرديات التاريخية للتخصصات وكذلك حول العلاقة بين الفكر المناهض للاستعمار والنظرية الاجتماعية.

ومع ذلك كان ثمة ، محليًا صلب علم الاجتماع الهندي، تاريخ أطول بكثير للنقاش حول حدود المفاهيم الوافدة و سعي متواصل الأصالة، كما يتضح حتى من خلال نظرة عابرة على المناقشات المنشورة في مجلات مثل النشرة السوسيولوجية، وإسهامات في علم الاجتماع الهندي، وندوة.

أما كونيا، فقد ساد في الآونة الأخيرة اهتمام واسع بمفهوم نقض الإستعمار (decoloniality)، وهو أمر يبدو متناقضًا، إذ يُعدّ مفهومًا وافدًا حديثًا نسبيًا إلى بلد كان مستعمرًا سابقًا مثل الهند. وتثير هذه التطورات مجموعة من الأسئلة، من بينها: هل يمكن اعتبار المساعي داخل علم الاجتماع الهندي بمثابة عملية «إزالة استعمار» بالمعنى الذي يُستخدم به المصطلح حاليًا؟ وهل يعني السعي المستمر منذ زمن طويل لمقاومة الاستعمار الأكاديمي أن علماء الاجتماع الهنود قد توصلوا إلى اتفاق حول معنى نقد الفئات والمفاهيم الغربية؟ ربما تكون الإجابة على السؤال الأخير : ليس تمامًا. إذ يشترك العديد من علماء الاجتماع الأوائل في الهند في اهتمام مشترك بقضايا بناء الأمة والإصلاح الاجتماعي، والأهم من ذلك قيمة العلم. ومع ذلك، كان ثمة اتجاه فكري آخر ظل حاضراً دائماً وإن كان صوته خافتاً لفترة طويلة، يتمثل في الدعوة إلى خصوصية الثقافة الهندية والحاجة إلى منظومة تحليلية خاصة بها تتبع من واقعها الثقافي والاجتماعي الفريد. وحتى داخل هذا الطرح نفسه، كانت هناك اختلافات جوهرية بين الباحثين في فهمهم وتفسيرهم لتلك الخصوصية الثقافية وكيفية التعبير عنها.

ومع ذلك، فإن صعود حركة الهندوتفا (Hindutva) هو ما منح فكرة النظام المعرفي الهندي المهيمن (IKS) القوة والشرعية.

ومن اللافت أن ذلك ترافق مع استحواذ على مفهوم «نقض الاستعمار» (decoloniality)، الأمر الذي يثير تساؤلاً جوهرياً: كيف يمكننا أن نفهم أو نقرأ مفهوم «نقض الاستعمار» اليوم؟

< الديكولونيلية بوصفها ممارسة

تُشير الكتابات حول إزالة الاستعمار إلى أن هذه العملية ليست شيئاً واحداً أو ثابتاً؛ فهي أقرب إلى الفعل والممارسة — أي يمكن فهمها على نحوٍ أفضل بوصفها فعلاً (verb) ، وبالتالي فهي عملية مستمرة أكثر من كونها هدفاً نهائياً.

وقد جعلتني قراءة الجهود المبذولة في نقض الاستعمار عن الفصول الدراسية والمناهج التعليمية في الغرب أعيد التفكير في تجربتي التربوية الخاصة. وجعلني ذلك

ثقافيًا، ولكن مع الوقت سوف تطور مؤسسات توازي تلك الموجودة في الدول الأكثر تقدمًا اقتصاديًا، و الذي من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى تقارب عالمي للمجتمعات. تخطينا الاستعمار. كان هذا غريبًا إلى حد كبير في بلد نشأنا فيه على تعلم دادابهائي ناوورجي (١٨٢٥-١٩١٧) وكتابه الفقر والحكم غير البريطاني في الهند، بوصفه من أوائل نقد التنمية غير المتكافئة ونظرية «استنزاف الثروة» الهندية. وهكذا، حتى عند ما تم تقديم نظريات التخلّف وأعمال أندريه غوندر فرانك André Gunder Frank ، فقد أُلحِقَت كإضافة إلى إطار بنوي-وظيفي موسوع والذي مثل نموذجًا لعلم الاجتماع الهندي.

أهم ما يمكن استخلاصه من نظرية التحديث هو العلاقة بين السمات الهيكلية والثقافية التقليدية والتنمية، سواء من حيث التوافق أو عدم التوافق بينهما.

لقد أبرز مؤرخو الهند الحديثة أنه بينما أدى التحديث في الغرب إلى التمدن، فقد أدى في الهند إلى تدمير صناعة النسيج اليدوي مع بسبب تدفق السلع المصنعة من بريطانيا إلى إفقار النساجين، الذين اندفعوا بعد ذلك إلى المناطق الريفية والزراعية. إذ أصبح بعضهم جزءًا من العمالة المتعاقدة الذين يعملون في مزارع السكر والقطن في أراض بعيدة مثل الكاريبي، أو غويانا البريطانية والهولندية والفرنسية. فحين بدأت تدريس مسألة التحديث في الهند، كان ينبغي أن أنأى عن ذلك التساؤل المتعلق بالتأخر الثقافي وتعقيد سرديّة التحديث؛ وأن أتعامل مع الخصوصيات التاريخية التي نواجه بها الحداثة عبر الاستعمار. كان على المرء أن ينتقل من النظرية المجردة إلى التاريخ، وهو ما يشبه إلى حد كبير تجربتي مع تدريسي لمسألة النسوية.

< ملاحظات ختامية

لم ندرك إلا بأثر رجعي لما كان اللجوء إلى التفاصيل التاريخية مهمًا بالنسبة لنا، ولما كانت سرديات الفعل التاريخية في الجنوب العالمي سرديات تاريخية للتنظير. لم تكن قصصنا موجودة ضمن الأطر النظرية السائدة، حيث ظلت الحركات والفكر المناهض للاستعمار مستترة في علم الاجتماع السائد. رغم الحذر من الكلمات الرنانة ومخاطر الاستحواذ أو التبنّي المبثور للمفاهيم، فإن إزالة الاستعمار تمنحنا لغة للتعبير والتفكير النقدي.

توجه كل المراسلات إلى مايتراي تشودهوري على البريد الإلكتروني <maitrayee@gmail.com>

مرتبطة سياسيًا مباشرة، بالحركات الاجتماعية - سواء كانت لمصلحين اجتماعيين من الطبقة الوسطى أو من مناهضي الكاست، أو قوميين، أو شيوعيين، أو أديفاسي. لقد سَعَوْا إلى صنع التاريخ، في سعيهم إلى التعبير عن هوية متميّزة. وبالنسبة لأولئك المنخرطين في الحركة النسوية، كثيرًا ما كان ذلك يُعبّر عنه بصيغة الإنكار. فقد كانت عبارة «أنا لست نسوية» تُقال في أغلب الأحيان من قبل نساء كنّ شخصيات عامة بارزة، مما أثار تساؤلات حول ما إذا كان ينبغي لنا الاعتماد على التعريف الذاتي، أم تقييم أفعالهنّ وتأثيراتها في المجتمع.

كما تمثّل التحدي الرابع في الإدراك بأن النسوية كانت محلّ جدال في الهند، وإن كان ذلك يتم بطريقة مختلفة، واستغرق وقتًا، خاصةً لأن محاولات التعبير عن الاختلاف كانت تحدث في سياق لم يكن مطلعًا على لغة الاختلاف ولا على الشرعية السياسية التي مُنحت له مؤخرًا. فالمفاهيم التي تنساب اليوم بسهولة على اللسان والقلم مثل «بناء الجندر»، و«الأدائية»، و«البطريكية»، و«التقاطعية»، كانت تُصاغ تحت تسميات مختلفة قبل قرن من الزمن. ولم تدرك أغلب النسويات الهنديات أنهن كنّ [محلات](#) [تقاطعية](#) إلا بأثر رجعي.

< تدريس مفاهيم التغير الاجتماعي في الهند

لفترة طويلة، ظلت السوسيولوجيا الهندية في حالة سعي دائم للحاق بركب [المفاهيم التي وُلِدَت](#) في الغرب. وهكذا، حتى مع هيمنة إطار التحديث على السوسيولوجيا الهندية لعقود، ظلّ هناك شغف قوي بتطوير مفاهيم يُنظر إليها على أنها محلية المنشأ. أذكر العديد من الندوات التي كانت تُطرح فيها السنسكريتة كمثال على إنتاج مفاهيم أصيلة؛ حيث كانت التساؤلات النسوية والمناهضة للكاست، تمامًا كما كان الحال مع الأسئلة الماركسية سابقًا، تُعتبر خارج نطاق علم الاجتماع الأكاديمي.

في فصلي الدراسي لعلم الاجتماع، تعلمنا أن التحديث هو بمثابة سرورة تغيير نحو تلك الأنواع من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والتي من شأنها أن تنتشر عالميًا. وقرأنا أيضًا أن هناك بقاءً

< علم الاجتماع في جنوب الهند

بقلم إنديرا راماراو، الرئيسة السابقة للجمعية الهندية لعلم الاجتماع، جامعة ميسور، الهند

بجامعة أسمانيا سنة ١٩٤٥ بصفته أستاذاً فخرياً ومستشاراً لحكومة نظام حيدر أباد. وقد أدى قدومه إلى إطلاق دراسات عليا في علم الاجتماع بجامعة أسمانيا وإلى إجراء بحوث ميدانية مكثفة في مناطق القبائل، خصوصاً بين جماعات «تشينشو» و«بهيل» و«راج غوند».

< ١٩٥٠-٢٠٠٠

لقد كان هذا أكثر الفترات نشاطاً في تاريخ علم الاجتماع بجنوب الهند، سواء من حيث تزايد عدد المؤسسات الأكاديمية أو من حيث كثافة الأنشطة البحثية. حيث ازدهر التدريس في الجامعات والكليات معاً حيث عُرضت برامج الماجستير والدكتوراه في الجامعات، بينما طُرِح برنامج المرحلة الجامعية في الكليات.

تمّ إطلاق برامج ماجستير في علم الاجتماع بست جامعات في كارناتاكا بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠٠٠، ارتبط لكّ منها بكليات تدرّس علم الاجتماع في المرحلة الجامعية. وشهدت سنة ١٩٧٠ تأسيس معهد التغيير الاجتماعي في بنغالور، وهو مؤسسة رائدة تابعة للمجلس الهندي للبحوث في العلوم الاجتماعية (ICSSR).

في ولاية أندرا براديش غير المقسمة، فقد تم إنشاء أقسام الدراسات العليا في علم الاجتماع في سبع جامعات، وعشرة مؤسسات في ولاية تاميل نادو، منها ثمانية في الجامعات، وواحدة في كلية خاصة وواحدة في معهد. وقد تم افتتاح قسم علم الاجتماع في الجامعة المركزية بونديتشي عام ١٩٩٣.

أما في كيرالا، فقد قُدِّمت برامج الماجستير في الكليات قبل الجامعات؛ حيث لم تدخل برامج الدراسات العليا في علم الاجتماع إلى الجامعات إلا سنة ١٩٦٩. تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الكليات أسست ثقافة بحثية قوية، مثل كلية لويولا في تريفاندرم، التي نشر أستاذها جوزيف باثيناكلام كتابه *الزواج والأسرة في كيرالا*، وهو من أهم الدراسات عن القرابة في كيرالا.

شهد أوائل خمسينيات القرن العشرين أعمالاً رائدة حول المجتمع الهندي في أقسام علم الاجتماع بجنوب الهند. جاء شياماچاران دوب، الذي مهد الطريق لدراسات القرى في الهند، إلى جامعة أسمانيا عام ١٩٥٢ كأستاذ مشارك في قسم علم الاجتماع. ويُعدّ عمله الرائد *Indian Village*، الصادر عام ١٩٥٥ والذي ارتكز على قرية شاميربيت القريبة من مدينة سكندر آباد، *أول كتاب يركز على قرية واحدة في جنوب آسيا*.

في عام ١٩٥٤، دعاهت الحكومة الأمريكية عالم الأنثروبولوجيا ميلتون سينغر من جامعة شيكاغو لدراسة المجتمع الريفي المتغير في ولاية مدراس آنذاك. وأسفر بحثه حول دور التقاليد في مدينة مدراس الصناعية، والتقاليد السنسكريتية في المراكز الحضرية الحديثة، عن نشر كتابه الكلاسيكي *When a Great Tradition*

ي مكن تتبّع بدايات علم الاجتماع في جنوب الهند إلى العقد الثاني من القرن العشرين. ويُقدّم هنا تاريخ علم الاجتماع في جنوب الهند مقسماً إلى ثلاث مراحل زمنية: ١٩٥٠-١٩٥٠، و ١٩٥٠-٢٠٠٠، و ٢٠٠٠-٢٠٢٤ (حتى وقت كتابة هذا النص). وتشمل المناطق الخاضعة للدراسة خمس ولايات: أندرا براديش، كارناتاكا، كيرالا، تاميل نادو، وإقليم بونديشيري الاتحادي.

< ١٩٥٠-١٩٥٠

بدأت الحاجة إلى تكوين رؤى سوسيولوجية لفهم الظواهر الاجتماعية في وقت مبكر من عام ١٩١٥، حين التحق عالم الاقتصاد في كامبريدج جيلبرت سليتر Gilbert Slater بقسم علم الاقتصاد في جامعة مدراس Madras بصفته رئيساً للقسم. كان سليتر يعتقد أن تعليم علم الاقتصاد للطلاب الهنود لا يكتمل إلا إذا تعلّموا ما هو المجتمع، والأهم من ذلك التعرّف على المجتمعات الريفية في الهند. كتّن سليتر قد نشر دراسته عن القرى الهندية بعنوان «بعض القرى في جنوب الهند» سنة ١٩١٨ جامعة أكسفورد براس، اعتبر أن هذا العمل أرسى الأساس لتطور ما ينشيد به اليوم على أنه الدراسات البنينة أو متعددة التخصصات.

وانطلق في مسعى مماثل مماثل أ. ر. واديا حين انتقاله من كلية ويلسون في مومباي إلى جامعة مايسور عام ١٩١٧ لتولي رئاسة قسم الفلسفة بكلية المهراجا. وقد أدى اهتمامه البالغ بمنح الفلسفة بعداً سوسيولوجياً—وهو توجه حظي بدعم براجيندرا ناث سيل، نائب رئيس الجامعة آنذاك—إلى دمج علم الاجتماع كركيزة أساسية في منهج البكالوريوس للفلسفة الاجتماعية. كما أسهم التزام واديا بتطوير الدراسات السوسيولوجية في تأسيس أول برنامج بكالوريوس في علم الاجتماع بالهند عام ١٩٢٨. ومن بين المعالم البارزة الأخرى في تاريخ علم الاجتماع بجنوب الهند، إدخال برنامج الماجستير لمدة عام واحد في علم الاجتماع عام ١٩٤٩.

في جامعة أسمانيا (حيدر أباد)، كان تدريس علم الاجتماع في البداية تابعاً لقسم الاقتصاد، ولم يكتسب القسم استقلاله إلا في السنة الأكاديمية ١٩٣٧-١٩٣٨. ليتحول بعدها إلى قسم مستقل مكتمل سنة ١٩٤٦ مع إطلاق برنامج الدراسات العليا. وعند إعادة تنظيم الولايات على أساس لغوي عام ١٩٥٦، كانت جامعتي ميسور وأسمانيا الجامعتين الوحيدتين اللتين تقدمان برامج ماجستير في علم الاجتماع بجنوب الهند.

أما في ولاية كيرالا، بدأ تدريس علم الاجتماع كمادة فرعية في ثلاثينيات القرن العشرين، في كليات تابعة لجامعة مدراس، حيث كان يُدرّس لطلاب الاقتصاد والتاريخ والعلوم السياسية.

وعلى صعيد البحث العلمي، تجدر الإشارة إلى أعمال عالم الأعراق النمساوي كريستوف فون فورر-هايمندورف von Furer-Haimendorf ، الذي التحق

”تم القيام بأعمال رائدة في مجال المجتمع الهندي في أقسام علم الاجتماع في الجنوب“

Modernizes: An Anthropological Approach to Indian Tradition سنة ١٩٥٥.

أما كتابي م. ن. سرينيفاس، *Marriage and Family in Mysore* و *Religion and Society among the Coorgs of South India*، فقد نُشرا على التوالي سنتي ١٩٤٢ و ١٩٥٢، حين كان يعمل في قسم علم الاجتماع بجامعة بومباي.

احتضنت أقسام علم الاجتماع في ولاية كارناتاكا خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي مشاريع بحثية ركزت على القضايا الاجتماعية، برعاية منظمات وطنية وولائية. وقد كانت هذه المشاريع تركز أساساً على إجراء تحليلات ميدانية للوضع القائم وتقديم توصيات وحلول. وتشكل دراسات س. بارفاناما حول الإسكان للفقراء الريفيين، بالإضافة إلى الفئات المجتمعية المحددة (Scheduled Castes) والقبائل المحددة (Scheduled Tribes)، أمثلة على كيفية تشجيع فكرة البحث من أجل العمل الاجتماعي في أقسام علم الاجتماع.

وبحلول سنة ٢٠٠٠، بلغ علم الاجتماع ذروة توسعه في الجنوب، سواء من حيث الجامعات أو البرامج. لكن مع انتقال التعليم العالي تدريجياً إلى القطاع الخاص بعد سنة ٢٠٠٠، بدأ في التراجع.

< ٢٠٢٤-٢٠٠٠

شهدت ولايات الجنوب إنشاء العديد من الجامعات الجديدة في القرن الحادي والعشرين، معظمها في القطاع الخاص. ومع ذلك، تراجع حضور علم الاجتماع في

الجامعات. ففي كارناتاكا وحدها تأسست ٣٧ جامعة حكومية جديدة، لكن لم تتحيز أقسام علم الاجتماع إلا في تسع منها. أما في الجامعات الخاصة (٣٩ جامعة بين ٢٠٠٠-٢٠٢٣)، فلم يكن علم الاجتماع متاحاً إلا في اثنتين فقط.

وفي أندرا براديش (ثم تيلانجانا بعد انفصالها سنة ٢٠١٤)، أنشئت عشرات الجامعات، لكن لم يُدرّس علم الاجتماع إلا في ثلاث جامعات فقط. وفي تاميل نادو، لم يُدرّس علم الاجتماع في أي من الجامعات الخاصة الـ ٢٩. وكذلك في كيرالا، لم تدخل برامج علم الاجتماع إلى أي جامعة خاصة بعد ٢٠٠٠. ومع ذلك، يظل الجانب الإيجابي البارز في هذا السياق هو استمرار بعض الكليات الجامعية في تقديم برامج ومساقات متخصصة في علم الاجتماع،

< ملاحظات ختامية

لقد أثار مسار تطور علم الاجتماع في جنوب الهند العديد من التساؤلات التي تستدعي إجراء حوار جاد وشامل. من أبرز هذه التساؤلات الفجوات الموجودة في توثيق تاريخ التخصص عبر المناطق الجنوبية المختلفة، إذ لا يتوافر سجل منهجي يُبين أنماط النمو أو يوضح أسباب التراجع المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، ثمة فجوة أخرى تتمثل في غياب التحليل النقدي للبحوث المنجزة في الجامعات ومراجعة مخرجاتها العلمية. فرغم وجود دراسات رائدة ومهمة، يظل التوثيق المستمر لهذه الأعمال، وربطها بدراسات طويلة لاحقة، أمراً غائباً.

كما أصبح واضحاً أن معظم الأبحاث، لا سيما على مستوى الدكتوراه، تُوجّه بشكل أكبر نحو نيل الدرجة العلمية بدلاً من إنتاج معرفة قابلة للتطوير والمراجعة النقدية. ويضاف إلى ذلك الحاجة الماسة لإجراء حوار جاد حول أساليب التدريس وممارسات التقييم الأكاديمي، بما يضمن جودة التعليم واستدامة البحث العلمي في مجال علم الاجتماع. ■

توجه كل المراسلات إلى إنديرا واماراو على البريد الإلكتروني ramaraoindira@gmail.com

< النساء في علم الاجتماع الهندي:

إسهامات نسوية، البيداغوجيا و

الممارسة Praxis

بقلم أرفيندر أنصاري، جامعة المليية الإسلامية (JMI)، نيو دلهي، الهند

والبنى الاجتماعية - وهي مجالات غالباً تجاهلت تجارب النساء مستبعدة التحليل الجندرية من أطرها المفاهيمية. بالنسبة للباحثات النسويات، تم تحدي هذه الثغرات من خلال جعل الجندر جزءاً هاماً من التحليل السوسيولوجي. مما أحدث تغييراً في مستوى المواضيع الرئيسية للحقل والطريقة التي يجرى بها البحث. على حد سواء،

من بين أوائل الرواد، **قدمت الدراسات الرائدة** لإبراوتي كاري Irawati Karve - وهي من الشخصيات النسائية البارزة التي ساهمت في تأسيس فهم أكاديمي شامل لدور المرأة والمجتمع في علم الاجتماع الهندي--حول النسب والحيوة الأسرية دمجاً بين الحس الإثنوغرافي والنظرية الاجتماعية الدقيقة، موفرة فهماً أكثر دقة وشمولية للهيكل الاجتماعي الهندي. واستناداً إلى هذه الأسس، قاد عدد من الباحثين جهود تأسيس دراسات المرأة بوصفه مجالاً أكاديمياً مؤسساً خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته. وقد تأثرت مساعي الباحثين والعلماء بعمق بالتقرير الموسوم «نحو المساواة» الذي أصدرته لجنة وضع المرأة في الهند سنة ١٩٧٤، كما استمدت هذه المساعي زخمها من الحركة النسائية الأوسع، محتلة بذلك فضاءات مستقلة للبحث النسوي الذي انتقد الاستيعامات ذكورية-المركز وكشف عن التهميش المنهج للنساء ضمن البحث السوسيولوجي والأوساط الأكاديمية.

< ادماج المناظير النسوية في عمليات التدريس والبحث السوسيولوجي

أعادت الباحثات النسويات في الهند تشكيل البحث السوسيولوجي من خلال تحدي الاستيعامات المهيمنة والنهوض ببيداغوجيات تحويلية تقوم على التجارب المعيشية، والانعكاسية، والتقاطعية. كانت ريادة مايثري كريشناراج في مركز البحوث لدراسات المرأة في جامعة «إس إن دي تي» للنساء، أداة لادماج المناظير النسوية في التدريس والبحث. ركزت مقاربتها التعليمية التشاركية على التعاون المتبادل بين الطلاب والجماعات، مشجعةً على الإنتاج المشترك للمعرفة. وربطت فينا مازومدار بين النشاط النضالي والأكاديمي من خلال دورها كمديرة مؤسسة لمركز دراسات المرأة حول التنمية، حيث قادت مبادرات تعليمية وبحثية جماعية والتي مكّنت النساء المَهْمَشَات وسلطت الضوء على تجاربهن في البحث النسوي. أما نيرا ديساي فعززت هذه المبادرات **بأسسة البيداغوجيا النسوية institutionalized feminist pedagogy** من خلال إنشاء أول مركز مستقل لدراسات المرأة في الهند بجامعة «إس إن دي تي» للنساء (جامعة شريماتي نايباي دامودار ثاكيري للنساء) سنة ١٩٧٤، محافظة على رابط عضوي بين البحث النسوي والنشاط النضالي.

أما شارميلا ريغي فقد دوّرت **منهجية نقدية تعليمية** تركزت على تقاطع الطبقة الاجتماعية والطبقة الاقتصادية والجندر. وبصفها مديرة مركز كرانتى جيوتي <<

لقد تأثر تطور علم الاجتماع الهندي بعمق بالإرث الفكري للاستعمار والقومية والحدثة. فقد فضّلت هذه السيرورات التاريخية أساليب معينة لابتكار المعرفة، والتي غالباً ما كانت تتماشى مع رؤى بطيركية، وبراهمانية، وأورو-مركزية. علاوة على ذلك، استبعدت هذه السيرورات التاريخية في كثير من الأحيان أهماطاً بديلة للمعرفة ومناظير التابعين المهمّشين. وقد تمّ داخل هذه البنى المهيمنة في الغالب تموقع النساء بوصفهن موضوعات للدراسة السوسيولوجية، لا كمنتجات للمعرفة أو منظّرات بحد ذاتهن. وكثيراً ما اقتصر أدوارهن على تحليل تتعلق بالأسرة، والقرابة، والإنجاب، والأدوار الاجتماعية، مما أدى إلى اختزال واقعهن المعيش في مجرد نقاط بيانات ضمن سرديات سوسيولوجية أوسع. بينما أضحت تجارب النساء مرئية بوصفها مواضيع للبحث الأكاديمي، ظلت الإسهامات الفكرية لعالمات الاجتماع أنفسهن، محجوبة غير مرئية إلى حد كبير في السرديات التاريخية المعتمدة لهذا التخصص والتي كانت تتمثل في التوقع الهامشي في المناهج الدراسية الجامعية إضافة إلى تمثيلتها تمثيلاً محدود في أفضية الاعتراف والسلطة المؤسسية. ويُعتقد أن هذا التهميش ليس أمراً عرضياً، بل هو تعبير عن إقصاءات هيكلية وإستيمية أعمق، لا تزال تؤثر في تكوين علم الاجتماع الهندي وتشكل ملامحه الأساسية. ولإدراك هذه الإشكاليات، نحتاج إلى إعادة فحص السرديات التاريخية لحقول المعنية، وكذلك إلى اتخاذ خطوات فعلية بوصفنا نسويات لضمان الاعتراف بالإسهام الفكري للنساء الهنديات بوصفه يُعتبر العمل الفكري للنساء من العناصر الجوهرية التي تساهم في تطور تلك المجالات.

تقدّم هذه المقالة لمحة عامة على الإسهامات النسوية في علم الاجتماع الهندي، مؤكدةً على التأثير التحويلي لعالمات الاجتماع في هذا التخصص. وتفتحص تدخلات مهمة في مجال البيداغوجيا والمنهجية والقيادة المؤسسية، مسلطة الضوء على التحديات التي وضعتها النساء أمام البرادغيمات المهيمنة والتقاليد المتحيزة جنسياً. أجادل هنا الأفكار التأسيسية لمفكرات مثل نيرا ديساي، وفيينا مازومدار، ومايثري كريشناراج، وسوجاتا باتل، ومايثري تشاودهارى، وشارميلا ريغي، اللواتي فككنا الاستيعامات الذكورية والتراتبية الهرمية المؤسسية. حيث تدعو هؤلاء الباحثات إلى إعادة تصوّر نسوي لعلم الاجتماع يدمج الانعكاسية، والتعددية الإبتيمية، والتقاطعية كمنهجيات أساسية و يؤلّف بينها. وبالتالي، أعتقد أن إسهامات النساء ليست مجرد إضافات تكميلية، بل هي جوهرية في تطوّر هذا التخصص.

< كشفت الانتقادات الرائدة للإبتيميات القائمة على الذكورية عن التهميش المنهج للنساء

شكل ظهور التوجّه النسوي في علم الاجتماع الهندي تدخلاً حاسماً ضد التركيز الإبتيمي المبكر لهذا التخصص. ففي سنواته تشكّله، ظل علم الاجتماع الهندي منصرفاً إلى دراسات القرى، وتراتبية الكاست الهرمية CASTE، وأهماط القرابة،

”مساهمات المرأة أساسية للتخصص“

جعل النظرية النسوية في متناول القاعدة الشعبية.

جماعيا، تمنح هذه المنهجيات النسوية الأولوية للممارسات البحثية التشاركية والشاملة والمملتزمة إيتيقياً. وتتحدى أمطال البحث الوضعية والمنفصلة من خلال تعزيز الانعكاسية، والمعرفة الممتّوِضة، والتقاطعية. أما الانعكاسية، كما تؤكد عليها جيتا تشاوها ومايتراي تشاودهاراي، تدعو الباحثين/ات إلى فحص موضوعيتهم والعلاقات السلطوية الكامنة في إنتاج المعرفة، نقدياً. استناداً إلى مفهوم علم الاجتماع الانعكاسي لبيير بورديو، تدعو الباحثات النسويات إلى تأمل ذاتيٍّ أعمق، يُوضِّعُ الباحث داخل العالم الاجتماعي الذي يدرسه ويهدم ادعاءات الحياد الموضوعي. تُبرز هذه المقاربات التزاما بنزع الطابع الاستعماري عن إنتاج المعرفة وتعزيز الممارسة العملية (البراكسيس) التي تربط بين البحث الأكاديمي والتحول الاجتماعي.

< لا يزال العنف والتمييز ضد النساء ظاهرتين مستمرتين

ومع ذلك، على الرغم من هذه الإسهامات التأسيسية، لا تزال الأوساط الأكاديمية الهندية تواجه ثقافة مؤسسية ذكورية تجعل البحث العلمي للنساء غالباً غير مرئي أو طرفياً. وتعتقد تشاودهاراي بأن التراتيبات الهرمية الجندرية لا تزال قائمة، وتمتد إلى ما هو أبعد من مواقع القيادة لتشمل إنتاج المعرفة ونشرها. غالباً ما يتم التقليل من قيمة البحث الذي تقوم به النساء - خاصة عند الالتزام بالنظرية النسوية، والكاست، والتمييز - أو تُحصر في الـ«دراسات نسوية»، بدلاً من دمجها في الخطاب السوسيولوجي السائد. كما تنقد مايتراي تشاودهاراي هذا الإقصاء الإستميمي، معتبرة أن الرؤى النسوية تُعامل غالباً كإضافة بدلاً من أن تكون مركزية ضمن الأطر التحليلية لهذا التخصص.

يواجه علم الاجتماع النسوي في الهند اليوم سلسلة معقدة من التحديات المتشابكة التي تشكلها العولمة النيوليبرالية، والتغير التكنولوجي، وتصادع التورات السوسيو-سياسية. إذ أدى توسع اقتصاد «الغيغ» والعمل القائم على المنصات إلى تكثيف تأنيث العمل الهش، مما يؤثر بشكل غير متناسبي في نساء الداليت والأديفاسي والنساء من الأقليات اللواتي يواجهن سبل عيش غير مضمونة ويعانين من تفاوتات في الأجور، وإقصاء من الحماية الاجتماعية. [criticizes this epistemic exclusion](#). تعزز هذه التطورات المتفاقمة جرأ الفجوة الرقمية والتراتيبات الهرمية للكاست والطبقة والجندر القائمة، مما يحّد من النفاذ العادل إلى الفرص الاقتصادية. في الوقت نفسه، غالباً ما يُفضّل التخطيط الحضري وتطوير البنى التحتية الفئات المهيمنة، مما يقيد نفاذ النساء المهمشات إلى أفضية عامة آمنة وشاملة.

يفاقم التدهور البيئي والنزوح الناجم عن التغيرات المناخية - كما تناولتهما باحثات بارزات مثل بينا أغاروال وفاندانا شيفا - من أوجه الهشاشة البنوية التي تواجهها النساء، ولا سيّما الريفيات ومن المجتمعات الأصلية، اللواتي يعتمد عليهن في صون سبل العيش المجتمعية والحفاظ على الاستدامة الإيكولوجية. علاوة على ذلك، فإن صعود الأصولية الدينية، والصراعات الطائفية، والاستقطاب السياسي قد كَثَّفَ العنف والتمييز ضد النساء من الأقليات الدينية، مما يُقوّض حقوقهن وأمنهن. تتطلب هذه التحديات المترابطة ممارسة عملية (براكسيس) نسوية تكون انعكاسية، وتقاطعية، وملتزمة بالعدالة الاجتماعية، تستهدف، على حد سواء، البنى المحلية والعالمية للأ مساواة في ظل نظام عالمي قيد التطور.

سافيترياي فول لدراسات المرأة في جامعة بونة، شكّلت ريفي من خلال استخدام سرديات وشهادات النساء الداليت تدخلاً راديكالياً في النظرية والبيداغوجيا النسوية، موسعة الآفاق المنهجية ومتحدية الممارسات الإقصائية لكل من علم الاجتماع السائد والخطابات النسوية للطبقات العليا.

أسهمت سوجاتا باتل ومايتراي تشاودهاراي إسهاماً محورياً في تركيز البيداغوجيا النسوية و تعزيزها، لا سيما من خلال تأكيدهما على الانعكاسية كضرورة منهجية وإيتيقية. و ذلك في عملها ذات الأثر البالغ و الموسوم ممارسة علم الاجتماع، [The Practice of Sociology](#) حيث تدعو تشاودهاراي إلى إعداد فصول دراسية تعزز التأمل الذاتي وتتحدى التراتيبات الهرمية الاستيمية الراسخة و تطويرها. تؤكد مقاربتها على التعددية المنهجية وتشجع الطلاب على الاستفادة من تجاربهم المعاشة بوصفها مصادر نقدية للمعرفة. وبالمثل، تؤكد تدخلات سوجاتا باتل على الانعكاسية، والعبر-تخصصية، والتعلم التحويلي. إذ يَطيّ نقدها للإرث الاستعماري والقومي ضمن علم الاجتماع الهندي اللّثام على هيمنة الأطر الأورو-مركزية، ويدعو إلى علم اجتماع يركّز على مناظير الفئات المُهمَّشة [perspectives of marginalized groups](#). تروج البيداغوجيا النسوية لباتل إلى [هدم التراتيبات الهرمية الإستميمية](#) لتعزيز إنتاج معرفي أكثر شمولاً والتزاماً اجتماعياً.

< مَوَّضُعُ المَعْرِفَةِ وكشف التَّقَاطُعِيَّات

ينتقد مفهوم المعرفة الموضوعية لدونا هاراواي الادعاءات الزائفة بالموضوعية في العلوم، ويطالب بتأسيس إستيميات مستندة إلى الخبرات الحياتية والمواقع الاجتماعية المحددة. في الهند، عملت [شارملا ريفي](#) على تطبيق هذا الإطار من خلال دراستها لشهادات النساء الداليت، معززةً إستيمولوجيا المنظور النسوي الداليت، ومتحديةً كل من علم الاجتماع السائد والخطابات النسوية للطبقات العليا، من خلال التأكيد على أن الطائفة والطبقة الاجتماعية والجندر يجب أن تُعامل كأطر متكاملة من الهيمنة والقمع تشكّل بعضها البعض.

أصبحت [نظرية التقاطعية](#) التي صاغتها كيمبرلي كرينشو لأول مرة، إطاراً تحليلياً ومنهجياً حيويّاً صلب علم الاجتماع النسوي الهندي. وقد وسَّعت سوجاتا باتل وماري إي. جون تطبيقها لاستهداف تقاطعات محددة للكاست، والطبقة، والجندر، والدين، والدين في السياق الهندي. تنتقد باتل الأسس الاستعمارية والبراهمانية لعلم الاجتماع الهندي، كاشفة عن الممارسات الإقصائية التي تسعى المقاربات التقاطعية إلى تفكيكها. وعلى نحو مشابه، توظف [ماري إي. جون](#) التحليل التقاطعي للنظر في كيفية اشتغال النظام الأبوي البطريركي، وأنظمة الكاست، والطائفية، والعولمة النيوليبرالية، معاً. وتدعو إلى سياسات نسوية مدركة لهذه البنى المعقدة للسلطة.

< مَوَّضُعُ النظرية النسوية في العالم الاجتماعي

قامت غايل أومفيدت وكاملا بهاسين [بتوسيع نطاق الممارسة العملية \(البراكسيس\)](#) النسوية لتتجاوز حدود الأوساط الأكاديمية، من خلال إدخال المنهجيات النسوية في الحركات الشعبية/القاعدية وأفضية التعلم الجماعية. لقد طمست أومفيدت الخطوط الفاصلة بين الباحثة والناشطة، من خلال دمج النظرية النسوية مع حركات نساء الداليت والنساء الريفيات، مؤكدة على التعلم التشاركي والتمكين الجماعي. وقد وضع عملها حول الفعل التشاركي، الجماعات المهمشة في موضع الباحثين المشاركين، مما أدى إلى زعزعة التراتيبات الهرمية التقليدية لإنتاج المعرفة. وقد قامت كاملا بهاسين بدمقرطة المعرفة النسوية من خلال مبادراتها التعليمية النسوية مع سانغات، ومن خلال كتاباتها المتاحة، مثل مؤلف ما [البطريركية؟ What is Patriarchy?](#) وفهم الجندر. [Understanding Gender](#) عبر السرد القصصي، والأغاني، والحوار، و بذلك عززت بهاسين التعلم الجماعي وتنوير الوعي الجماعي بين النساء الريفيات ونساء الطبقة العاملة، مما

< تَبَيُّ التعددية وتعزيز البحث الأكاديمي الملتمزم اجتماعيا من أجل المضي نحو تخصص شامل وانعكاسي بالفعل

لقد سلطت الباحثات النسويات من خلال التدخلات النقدية في البيداغوجيا والبحث والممارسة المؤسسية، الضوء على الانعكاسية، والتقاطعية، والمنهجيات التشاركية التي تركز على العدالة الاجتماعية. وقد عززت إسهامات النساء القائدات، لا سيما داخل الجمعية الهندية لعلم الاجتماع، هذه الجهود التحويلية. ومع ذلك، فإن مهمة ديمقراطية علم الاجتماع الهندي تظل مشروعاً متواصلاً. إن بناء تخصص شامل وانعكاسي حقيقي يتطلب الانخراط النشط للباحثين من جميع الأنواع الاجتماعية (الجندر).

فالهدف ليس خلق فضاءات نسوية تُقصي الرجال، بل السعي إلى تعزيز منصات تعاونية تعمل فيها أصوات متنوعة معاً بهدف بلورة تصورات أكثر شمولية وإنصافاً حول بنية المجتمع الهندي. يمكن تشجيع الباحثين الذكور على التعاطي بعمق مع المناظير النسوية أن يُساعد في تفكيك التراتيبات الهرمية الراسخة وإثراء التخصص. ومن خلال تَبَيُّ التعددية وتعزيز البحث الأكاديمي الملتمزم اجتماعياً، كما يمكن لعلم الاجتماع الهندي أن يتجه نحو مستقبل يكون فيه الفكر والممارسة العملية (البراكسيس) التَّسْوِيَانِ في صميم نماءه الفكري والمؤسسي. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى أرفيندر أنصاري على البريد الإلكتروني <arvinder2009@gmail.com>

لقد كان للباحثات النسويات دور فعّال في إعادة تشكيل علم الاجتماع الهندي، مُتَحَدِّياتٍ أُسَّسَهُ الذُّكُورِيَّةُ، ومُؤَسَّساتٍ، على حدٍّ سواء، نطاقاً مقارباته المنهجية واهتماماته الموضوعية. وعلى الرغم من مواجهتهن لأشكال متواصلة ومتطورة من اللامساواة، فإن إسهاماتهن المستدامة وتدخلاتهن التحويلية قد ضمنت قدراً أكبر من الإدماج والقيادة للنساء داخل المؤسسات الأكاديمية الرئيسية، ولا سيما الجمعية الهندية لعلم الاجتماع (أي أس أس).

تشير التطورات الأخيرة في علم الاجتماع الهندي إلى تقدُّم مؤسسي ملموس والتزام متجدد بالشمولية. وقد شكّلت سنة ٢٠١٦ لحظة فارقة، مع انتخاب سوجاتا باتيل، كونها أول امرأة تتولى رئاسة الجمعية الهندية لعلم الاجتماع (أي أس أس)، وهو حدث مثّل خطوة مهمة نحو تصحيح التفاوتات الجندرية في القيادة الأكاديمية. وقد فتحت ولايتها الطريق أمام قيادات نسائية لاحقة، من بينهن البروفيسورات إنديرا، وأبها تشوهان، ومايتراي تشاودهوري، اللاتي ساهمن خلال فترات رئاستهن في ترسيخ هذه المكاسب. وعلى نحو جماعي، نهضت قيادتهن بديمقراطية الجمعية الهندية لعلم الاجتماع، معززة تركيزها على معالجة أوجه اللامساواة البنيوية وتعزيز البحث الأكاديمي الشامل.

< إعادة التفكير في دراسات الحراك الاجتماعي

من الهند

بقلم شروتى تامبي، جامعة سافيتريبي في بون (جامعة سافيتريبي فاله بونا)، الهند

”الجنوب العالمي” ليس فئة متجانسة

في جميع جوانب الحداثة، والفردانية، والاحتجاجات ضمن الديمقراطيات الليبرالية التي شكلها الرأسمال الغربي. مما يمنح مصداقية حصرياً للتجربة الغربية. كما ترتبط هذه الأفعال المؤسسية بهياكل المؤسسات الديمقراطية في القرن العشرين داخل الديمقراطيات الليبرالية الرأسمالية الغربية.

أما المسألة الثالثة فتتناول تحديد الشخصيات القيادية في هذه النضالات، وكذلك الأفراد أو الجماعات الذين يتبعونهم. فالافتراض الواضح في هذا الحقل هو أن البروليتاريا تشكل طليعة الحركات الاجتماعية. وتسلب هذه النضالات الضوء على الصراعات الطبقة والضغط الناتجة عنها لإعادة صياغة الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمعات الديمقراطية.

وبناءً على هذه المسلمات وعدد من الأطر المفاهيمية والمنظورات النظرية، قام العلماء في شتى أنحاء العالم بدراسة الحركات الاجتماعية. وقد أبرزوا قضايا الشد الهيكلية الضغط البنيوي، والتمييز، وفقدان وسائل العيش، والمعارضة الديمقراطية. وعلى النهج ذاته، تم توثيق الاستراتيجيات المختلفة التي اعتمدتها الحركات في الهند وفي بلدان الجنوب العالمي.

< سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية في الهند: لم تحظَ بمكانة ضمن التيار الأكاديمي السائد رغم شعبيتها المستمرة في الهند على مدى ستة عقود.

في الهند، شهدت ثمانينيات القرن العشرين تصاعداً في البحث حول الحركات الاجتماعية، والحركات القومية، وحركات الفلاحين، والحركات القبلية. كما تناولت دراسات حالة الحركات مثل حركة بودان-جرامدان (هبة الأرض وهبة القرية)¹ توثيقاً لمختلف النضالات والحركات والاحتجاجات وتحليلها ضمن الأطر المعتمدة في علم اجتماع الحركات الاجتماعية. إضافة إلى تقديم العديد من رسائل الدكتوراه في جامعات متعددة خلال نفس الفترة.

ومع ذلك، وبعد ستة عقود من انتشار علم اجتماع الحركات الاجتماعية بصفته حقلاً أكاديمياً على المستوى الدولي، نتساءل كيف ولماذا تكافح حالات وتجارب الاعتراض والاحتجاجات والنزاعات والمواجهات الاجتماعية التي تشارك فيها الملايين من الفقراء والذين يفتقرون إلى الموارد في جنوب آسيا، لا سيما في الهند الهند، وتواجه تحديات في التوافق مع الأطر المفاهيمية للخطاب السوسيولوجي السائد حول الحركات الاجتماعية؟ وهل يمكننا اتجلاء هذا المأزق الذي لا يزال قائماً حتى اليوم، وتحديد العوامل التي قد تبين لنا منفذ الخروج منه؟

تبلور علم اجتماع الحركات الاجتماعية باعتباره حقلاً معرفياً في النصف الثاني من القرن العشرين داخل الأوساط الأكاديمية الغربية. وفي ستينيات القرن ذاته، حاز هذا الحقل الفرعي من علم الاجتماع انتشاراً واسعاً على مستوى العالم، بما في ذلك الهند. في الحقيقة، تشكل علم اجتماع الحركات الاجتماعية إبان الحقبة التي شهدت تفكك البنى الاستعمارية في مختلف أنحاء العالم. فهل من قبيل المصادفة أن يتزامن صعود ونجاح الحركات المناهضة للاستعمار ونجاحها مع تزايد الاهتمام بعلم اجتماع الحركات الاجتماعية و انتشاره؟

أجادل في هذه الورقة اسهام الاحتجاجات المتعددة، والحركات المناهضة للاستعمار والإمبريالية والعنصرية، في إلهام نشأة حقل مستقل في تعاريف علم الاجتماع، ألا وهو علم اجتماع الحركات الاجتماعية، والذي تجاوز الأطر التقليدية لفهم التغير الاجتماعي. غير أن هذا الحقل، على الرغم من ذلك، لم يعترف بالمنهجيات والاستراتيجيات والأيديولوجيات التي تجلت على أرض الواقع خلال مرحلة تفكك الاستعمار، ولم يعمل على إدماجها. بدا الأمر كما لو أن هذا التخصص كان منفصلاً تماماً عن التطورات الجارية في ما كان يُسمى بـ«العالم المستعمر».

< الحركات البروليتارية الحديثة داخل الديمقراطيات الليبرالية ذات البنية الرأسمالية الغربية

أودّ أن أ طرح ثلاثة مسلمات كانت ذات أهمية في حقل علم اجتماع الحركات الاجتماعية أثناء تبلوره بوصفه مجالاً بحثياً مستقلاً. كما تُسهّم هذه المسلمات في رسم حدود النفاذ الأكاديمي إلى بعض التجارب والخبرات وإضفاء الشرعية عليها.

تتمثل المسألة الأولى في الزعم بأن الحركات الاجتماعية ظاهرة حديثة. حيث أسهمت جميع عناصر الحداثة - من تحوّل في الأفكار والقيم، والنظام السياسي، والاقتصاد، والمجتمع، والتكنولوجيا - في جعل الحركات الاجتماعية ظاهرة حديثة بالكامل. وعلى الرغم من شدة بطء عملية التحوّل في البداية بطيئة وارتباطها بسياقات إقليمية محددة، فإنه تمت ملاحظة مسارات فكرية معينة على نحو مشترك في مناطق مختلفة من أوروبا منذ القرن الخامس عشر. فقد كان الفردانية والعقلنة، وتشجيع الأشكال الجمالية الجديدة، وإعلاء شأن العلم والتكنولوجيا، من السمات العامة للعالم الحديث. وقد أدّت هذه التحوّلات بدورها إلى تغييرات في السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية. لسؤال أن يسأل: هل انعكس الوضع ذاته كذلك على العالم الاستعماري-- المجالات أو المجتمعات الخاضعة للاستعمار--؟ وإلى أي مدى كانت قضايا العرق محورية في بلدان الجنوب العالمي آنذاك؟

ثانيًا، يشير هذا الحقل إلى أن دراسة الفعل الجماعي المؤسّس متجذرة

< فشل موجات الاحتجاجات والحركات الاجتماعية في جميع أنحاء الهند في تركيز النقاشات السوسيولوجية

في الأرض، وكذلك تحركات المجتمعات القبلية ضد التهجير ومطالبها بالحصول على الموارد. وقد طفت على السطح قضايا إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية، وأصبح الحاجة الملحة إلى تخفيف حدة الفقر عبر إعادة توزيع الدخل والسلطة محور النقاش في أوساط المجتمع المدني. كما كانت قضايا البقاء والحقوق الديمقراطية، التي عُرِيت عنها الحركات والنقابات العمالية المطالبة بالكرامة الإنسانية، من أبرز الأجندات في ثمانينيات القرن العشرين.

وبعبارة أخرى، ففي الهند كانت الحركات المرتبطة بالصراعات المادية والمواطنة والكرامة الإنسانية تُخاض جنباً إلى جنب، في حين أن المجتمعات الغربية كانت قد حسمت إلى حد كبير قضايا البقاء المادي، وبدأت صراعاتها تتمحور حول قضايا الهوية وأساليب الحياة و أنماط العيش والقيم. وقد دخلت الهند في مسار الرأسمالية من خلال بوابة الرأسمالية الاستعمارية، كما يؤكد على ذلك علوي وشاني (Alavi and Shanin ١٩٨٢) بقوة وهو ما يُفسّر الفجوة بين الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاد الهندي ذي الطابع الرأسمالي الاستعماري.

< الأطر المفاهيمية والنظرية المهملة في تحليل الحركات الاجتماعية.

تمت منذ تسعينيات القرن العشرين، دراسة حركات الفئات الاجتماعية المستبعدة والمستغلة - "الطبقات المصنفة" كما أطلقت عليها الدولة بعد الاستقلال - والحركات القبلية المطالبة بالحقوق الوراثية في الأراضي والغابات ومنتجاتها الزراعية، إلى جانب الحقوق الثقافية والكرامة كمواطنين، وحركات النساء، جميعها باستخدام إطار نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة (NSM). وقد تم تطبيق الإطار المعتمد لنظرية الحركات الاجتماعية الجديدة من قبل الباحثين دون إجراء الكثير من التعديلات عليه.

في الألفية الجديدة، وبينما تستمر الاحتجاجات والنضالات غير المكتملة من أجل الحقوق المادية والمطالب الاجتماعية والثقافية على الأرض، يستخدم الباحثون جميع نظريات الحركات الاجتماعية، بدءاً من التفسير الوظيفي القائم على الحرمان النسبي لفهم اندلاع الحركات الاجتماعية وصولاً إلى نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة (NSM). كما لوحظ، لدى عدد من كبار الباحثين، شعورٌ بالحرَج أو تكاد تُعبّر عنه وجهة نظر اعتذارية، تنطوي على مسألة إهمال بالغ للأطر المفاهيمية والنظرية التي اعتمدها الباحثون الهنود في دراسة الحركات الاجتماعية خلال ثمانينيات القرن العشرين داخل الأوساط الأكاديمية الهندية.

الأوساط الأكاديمية الهندية. كما يشير النشاط إلى أن الشعارات والأجندات، والاستراتيجيات المتبعة في الحركات على أرض الواقع، لم تُثر الكثير من النقاش في الأوساط الأكاديمية، باستثناء اهتمام محدود من بعض الباحثين.

< الأسئلة الختامية من الجنوب العالمي

يشهد عالمنا المعاصر حيوية كبيرة نتيجة التعبير الديمقراطية - في المشهد السياسي- عن المعارضة والاحتجاج و ساحة للصراع بين مختلف الإيديولوجيات والأجندات، حيث تتصارع الأفكار والرؤى على النفوذ والقبول الاجتماعي. يتساءل المرء من منظور الجنوب العالمي، أحياناً: هل هو نفس العالم الذي نعيش فيه جميعاً؟ يكشف التحليل العميق أن الجنوب العالمي نفسه ليس فئة متجانسة. فبعض القضايا مشتركة، مثل الصراعات حول التوزيع العادل للموارد الطبيعية، بينما تتخذ بعض الحركات شكلاً محدداً بحسب السياق، مثل الحركات المطالبة بالحرية من الانتهاكات الجنسية مثال #MeToo حركة « أنا أيضاً »، والحركات المبنية على الهوية مثل حركات مجتمع الميم، والاحتجاجات ضد التهجير الناتج عن مشاريع التعدين الرأسمالية والصناعية والبنية التحتية. إنها صورة عالمية مشحونة بتناقضات الموارد والدخول

كما شهدت سبعينيات القرن الماضي و ثمانينياته موجة من التحركات والاحتجاجات في مختلف أنحاء الهند، قادها الطلاب والشباب، وطالبت بشكل عام بإعادة صياغة البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الهندي من خلال حركات اجتماعية، مستندة في ذلك إلى أهداف الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار وإلى الأهداف الدستورية الرامية إلى إقامة الاشتراكية الديمقراطية ودولة الرفاه الاجتماعي. كان من بين المطالب المطروحة إعادة توزيع الأراضي على من لا يملكونها، وتوفير السكن للفئات الاجتماعية والاقتصادية المحرومة مثل الطبقات المصنفة (الطوائف المجدولة)، وتقديم المنح التعليمية للطلاب الفقراء، وإنشاء نظامٍ للتوزيع العام يضمن توفير الغذاء والحبوب بأسعار مدعومة لتخفيف حدة الفقر.

وحتى منتصف الثمانينيات، كان الاعتقاد لا يزال قائماً — بعد أربعة عقود من الوجود ما بعد الاستعماري — بأن الجمهورية الديمقراطية في الهند يجب أن تسير على نهج الحرية والمساواة والأخوة، مستندة إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والعلمانية، والاشتراكية، من أجل تأمين مستقبل عادل لمليارات السكان.

وبهذه الأهداف، اندلعت آلاف التحركات والحملات والحركات الاجتماعية وهدأت في مختلف أنحاء الهند. ومع ذلك، لم تكن الحركات الاجتماعية في الهند تمثل محور النقاش الأساسي في الدوائر السوسيولوجية، رغم أهميتها البالغة. فقد انحصرت النقاشات الرئيسية في تلك الدوائر في جدلية التقليد مقابل الحداثة، والريف مقابل الحضر، إضافةً إلى الجوانب المفاهيمية والجوهرية للنقاش حول التراتب الاجتماعي.

تجسيد النضالات «الجديدة» للتفاوت البنيوي بين الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاد الهندي الذي ما زال يحمل سمات الرأسمالية الاستعمارية

برزت مع نهاية الثمانينيات تقريباً، نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة (NSM) التي قامت بتحليل الحركات "الجديدة" التي بدأت تُلاحظ منذ ستينيات القرن العشرين في العالم الغربي المتقدم، في مقابل "الحركات القديمة" وفقاً للنظرية الماركسية في دراسة الحركات الاجتماعية. وقد تميّزت هذه الحركات الاجتماعية الجديدة بتركيزها المبتكر على أنماط الحياة وعلى القيم، وعلى التحول في المجال الخاص والرمزي داخل الاقتصادات الرأسمالية الغربية المتقدمة.

وفي الآن نفسه، كانت العديد من الحركات الجماهيرية في الهند قد بدأت تتحرك في الساحة الديمقراطية، من بينها احتجاجات الشباب المطالبين بفرص العمل، وحركات الفلاحين الصغار والمزارعين من أجل أسعار عادلة وحقوقهم

والحقوق والإفلات من العقاب، تجمع بين القضايا المشتركة والقضايا الخاصة بالجنوب العالمي.

لذلك، أختتم بطرح الأسئلة التالية: هل فشلت دراسة الحركات الاجتماعية في الهند في استخلاص أساسها المفهومي والنظري من النضال المناهض للاستعمار، الذي استخدم استراتيجيات متنوعة تتراوح بين الصراع العنيف مع البريطانيين إلى الشبكات المجتمعية السلمية التي شكلها المهاتما غاندي؟ وبينما صُنفت النظريات الغربية في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية القومية بوصفها نهجا إيديولوجيا ضيقا، هل كان معنى القومية تحت قيادة غاندي نفسه مطابقاً لما هو عليه في الغرب؟

وبالنظر إلى القيم المستندة إلى الحق والأخلاق القائمة على اللاعنف، يبدو أن القيم الإنسانية كأساس لدولة ديمقراطية جديدة ذات رؤية دولية أوسع

كان يمكن دراستها كشكل جديد للحدث الناشئة في الجنوب العالمي.

فهل كنا آليين جداً في تطبيق الأطر المفاهيمية والنظرية الغربية المستلمة عند تحليل النضالات والصراعات في الهند ومجتمعات أخرى في الجنوب العالمي، مع ما قد يكتنف ذلك من استشراف تلقائي غير واعٍ؟

سعيًا إلى إعادة إحياء علم اجتماع الحركات الاجتماعية وإمداده بنفَسٍ تجديديٍّ ملحٍّ، يتوجّب علينا تقديم إجابات لهذه الأسئلة. عندها فقط يمكننا النفاذ إلى حقل فرعي عادل وأكثر توافقًا مع الواقع المتنوع للحركات الاجتماعية، لا سيما في بلدان الجنوب العالمي. ■

توجّه كل المراسلات إلى شروتي تامبي على البريد الإلكتروني <shruti.tambe@gmail.com>

^١ تحليل دراسات الحالة حول حركات مثل حركة بودان-جرامدان (هبة الأرض وهبة القرية خلال ستينيات القرن الماضي) النضالات الاجتماعية من منظور علم اجتماع الحركات الاجتماعية، مستقصية كيفية هيكلة الحركات، وآليات عملها، وتطورها. وقد درس الباحثون هذه الحركات على مستويات متعددة، بدءًا من الفرد والقرية (الميكرو)، وصولًا إلى مستوى الدولة (الميسو) والمستوى الوطني (الماكرو)، مع تقييم كيفية تفاعل الأيديولوجيا والقيادة والظروف المحلية لدفع التغيير، واستكشاف فعالية الأساليب اللاعنفية في الإصلاح الزراعي والتحول الاجتماعي. (المترجمة).

< التطبيع مع اليمين المتطرف والتيار الراديكالي السائد

بقلم سابرينا زاياك، معهد دي-زيم الألماني (المركز الألماني لأبحاث الاندماج والهجرة)، ألمانيا، وإيمانويل توسكانو، جامعة غوليلمو ماركوني، إيطاليا، وأنا-ماريا موييت، معهد دي-زيم الألماني، ألمانيا

الصورة بعدسة سياستيان كريستوف غولنو، وقد تمّ تعديلها باستخدام الذكاء الاصطناعي.



عن تحليل تكتيكات اليمين المتطرف (لوحده)، وفاعليه وأيديولوجياته نحو فهم عملية تطرف التيار السائد نفسه.

نقصد بالتيار المتطرف السائد انتشار وتركيب الأيديولوجيات من قبل شبكة متزايدة الكثافة من فاعلين محليين-إلى-عالميين (بما في ذلك السياسيون وقادة الأعمال والفاشيون الرقميون والأحزاب السياسية والمنظمات والحركات الشعبية، فضلا عن الأفراد العاديين) الذين يعيدون هيكل المجتمع والعلاقات الاجتماعية من خلال أنساق تقوم على عدم التكافؤ في القيمة. باستخدام هذا المفهوم، نرغب أيضًا في لفت المزيد من الانتباه إلى سيورة مترابطة ومع ذلك مُتغافل عنها إلى حد كبير وهي: فك-التطبيع عن المعايير والمبادئ الديمقراطية الشاملة، والدفع بالقوى المؤيدة للديمقراطية والمناهضة للتمييز (مثل مناهضة العنصرية ومناهضة الميز الجنسي) والقوى التقدمية، نحو الهوامش.

في هذا التقديم، نرغب في شرح فكرة التيار الراديكالي السائد والإشارة إلى بعض نتائجها الدولية وتداعياتها (المتوقعة) على المساواة والديمقراطية التعددية الليبرالية.

< من البحث إلى التحليل

كنا نودّ حين طوّرنّا مفهوم التيار السائد المُؤدّج راديكاليًا /التيار الراديكالي السائد لأول مرة في مؤتمر دولي في المركز الألماني لأبحاث الاندماج والهجرة (دي-زيم)، بالتعاون مع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع في برلين سنة ٢٠٢٣، التركيز على مفارقة. إذ كنا نعتقد أنّ مفهوم التيار السائد

أشهدت العديد من الديمقراطيات حول العالم تغيّرات هائلة في مبادئها وقيمها الجوهرية، والتي لا تزال مستمرة: فقد توقف ما كان يُصنّف دائماً على أنه اليمين المتطرف عن كونه التيار اليميني المتطرف جدّاً وأصبح هو الوضع الطبيعي الجديد أي التيار السائد. وتحتلّ الأيديولوجيات الائتو-قومية والإستبدادية والمعادية للمهاجرين والمتحيزة جنسياً والمناهضة للتعددية مواقع محورية في المجتمعات. واستولى فاعلو اليمين المتطرف على مواقع ضمن النخب الاقتصادية والسياسية، لكنهم يقومون أيضاً بعمليات التعبئة من خلال الحركات الشعبية ومؤثري وسائل التواصل الاجتماعي على حدّ سواء. لقد أدت سنوات عديدة من الدمج في التيار السائد والتعبئة إلى إيصال أيديولوجيات اليمين المتطرف إلى مراكز النفوذ في جميع مجالات المجتمع حرفياً، والتسرب إلى عقول العديد من المواطنين العاديين وقلوبهم، رجالاً ونساءً وأطفالاً، محاولة المجتمع إلى ما نسميه بـ «التيار الراديكالي السائد».

< مفهوم التيار السائد المتطرف

نروم من خلال هذا العدد الخاص من حوار كوني تسليط الضوء على الديناميكيات المستجدة والجديدة للتطبيع مع اليمين المتطرف وتداعياته على الديمقراطيات الليبرالية في أوروبا، والولايات المتحدة، وغيرها، وكذلك على البنية العالمية للحلفاء الديمقراطية. سنتناول مسائل مثل أي الأفكار والخطابات الائتو-قومية التي كانت مهمشة سابقاً أصبحت تُبنى بشكل متزايد ويُعبّر عنها علانية في الخطاب السائد والأبعاد الاجتماعية الثقافية والمواقف الشخصية وأشكال التعبئة والبرامج، وكيف حدث هذا بالضبط. نقترح استخدام مفهوم «التيار السائد الراديكالي» لتحويل المنظور بعيداً

من خلال استخدام مصطلحات كان يستخدمها في السابق فاعلو اليمين المتطرف ونشرها. لكنها تخلّت منذ ذلك الحين الخطاب السائد واكتست طابع التطبيع. يمكن أن تؤدي العملية إلى تحول في النقاشات السياسية وفي الثقافة، وكذلك إلى تحولات هيكلية في المجال العام. تلعب منصات وسائل التواصل الاجتماعي دورًا حاسمًا في هذه العملية، حيث تسرع من المعلومات المضللة وتضخم عدد الفاعلين الراديكاليين، خاصة وأن خطاب الكراهية لم يعد مُعدلاً مما يؤدي إلى سياسات ملموسة، على سبيل المثال، في تقييد قوانين اللجوء، أو فرض عمليات مراقبة الحدود القسرية، أو في تحديد الهوية الجنسية والجنسوية.

< أيديولوجيات التفاوت في قيمة البشر تبرز التراتيبات الهرمية القائمة على التمييز

وعليه، فإن التطبيع يتجاوز الدراسة التقليدية لليمين المتطرف ويسلط الضوء بدلاً من ذلك على دور الفاعلين داخل التيار السائد الديمقراطي. يقوم مفهوم التيار السائد الراديكالي على هذه الرؤية ويعمل على دمجها. ولكن بدلاً من التركيز على «المسار أحادي الاتجاه» من أقصى الأطراف إلى التيار السائد، تكشف التيار السائد بكل غموضه وتعتيقده، حيث تختلط الأيديولوجيات وتصورات العالم والممارسات الموجودة مسبقًا وتتمازج مع فاعلي وأيديولوجيات اليمين المتطرف. إذ لا تقتصر على تفكيك الأفكار والقيم والممارسات الديمقراطية فحسب، بل تُدفع أيضًا إلى الهوامش.

بشكل عام، نعرّف التيار السائد الراديكالي على أنه شبكة متزايدة الكثافة من الفاعلين والمؤسسات والإعلام التي تتبنى، حتى لو لم تكن مرتبطة رسميًا بأحزاب اليمين المتطرف، أو تنتقل نحو خطابات ومواقف كانت تنتمي (في الماضي) إلى التشكلات السياسية الراديكالية.

نشير إلى التيار السائد كونه ظاهرة شديدة التنوع أو ظاهرة بالغة التعدّد والتباين. فهو فئة متنوعة من الفاعلين المجتمعيين بمواقف وخلفيات مختلفة، عبر مجالات متعددة، يستوعبون ويتوافقون ويبررون ويطبعون مع أيديولوجيات وأنشطة ومواقف اليمين المتطرف في ظل مجموعة واسعة من الظروف ولعدة أسباب مختلفة. في المقابل، تشير عملية التطرف إلى سيورات، من الخطاب إلى الأفعال، التي تُستخدم فيها أيديولوجيات التفاوت في قيمة البشر لتبرير وتكثيف التراتيبات الهرمية القائمة على العرق والجنس والقومية المفرطة والتمييز. وهي أمّاط إقصاء تُثير نزعة الكراهية والعنف، ويمكن أن تؤدي حتى إلى القتل من قبل أفراد وجماعات.

< عواقب محلية ووطنية ودولية معقدة

يؤثر هذا في جميع المجالات المجتمعية التي تشمل السياسة، والثقافة، والأعمال، والمجتمع المدني والمجال العام، على المستوى الفردي والمستوى التنظيمي والمؤسسي. يمكن النظر في هذا السياق، إلى تطبيع اليمين الراديكالي على أنه سيورة قبول اجتماعي، وكذلك بوصفه ظاهرة ممأسسة.

في ظل هذه الخلفية، يمكن أن يؤول أي تركيز حصري على الجوانب الانتخابية لعملية التطرف، أو التعبئة اليمينية-المتطرفة، أو التحولات الخطابية في التيار السائد، إلى الخطر بإنتاج تأويل مشوه للظاهرة. بدلاً من ذلك، نحتاج إلى النظر في التفاعلات المعقدة، والالتباسات، والحدود الضبابية، والتركيبات الأيديولوجية التي تُحوّل الجيران الودودين، أو الأصدقاء، أو أفراد العائلة إلى ممارسي تجاهل، أو كراهية، أو عنف. يسمح لنا القيام بذلك أيضًا بالتعمق أكثر في آليات فك التطبيع وتهميش فاعلي الديمقراطية والتقدمية، وأفكارها وممارساتها. وتصبح التداعيات الجوهرية على الديمقراطية الليبرالية جلية المعالم: إذ يتم تقليص فكرة الديمقراطية

الراديكالي أداة أسلوبية وآلية للتفكير النقدي وهي مفارقة لفظية مقصودة حيث أن الراديكالي والتيار السائد نقيضان أو على الأقل مفهومين لا يمكن التوليف بينهما. فما هو راديكالي لا يمكن أن يكون سائدًا في الآن نفسه. وأسمينا المؤتمر «في البحث عن التيار السائد الراديكالي» بصفته منصة لمناقشة مع باحثين مرموقين دوليًا ديناميات التطبيع ومخاطره عندما يصبح المجتمع (السائد) راديكاليًا.

واليوم، بدلاً من البحث، نعتقد أنه آن الأوان للنظر في الوقائع التجريبية لمجتمع يمر بعملية تطرف بشكل متزايد والديناميكيات بين التطبيع مع اليمين المتطرف وفك تطبيع فاعلي الديمقراطية والتعددية والتقدمية وقيمها. نشير إلى عرض المساهمات في هذا العدد لأدلة واسعة النطاق تدعم الحجة بأن الأفكار الراديكالية تمّص بشكل متزايد ضمن الخطاب السائد.

يحقق تيري غيفينز في التطبيع مع اليمين المتطرف من خلال نظرة مقارنة لمختلف أنظمة الأحزاب في أوروبا في مراحل مختلفة. تتحدث داملا كيشيكجي عن مختلف الميكانيزمات لإدراج الأفكار على المنصات ضمن التيار السائد بينما، يبحث باشا دشتغارد في كيفية تحويل المجال الرجالي (المانوسفير) شبكات تطوير الذات لدى الرجال إلى ساحات معارك أيديولوجية؛ فهو يوضح كيف أن تحسين الجسد والذكورة يصبح ميكانيزما للراديكالية. مدفوعة بانعطافة ثقافية أوسع، استغل فاعلو اليمين المتطرف الموضة بشكل متزايد كأداة استراتيجية لبناء الهوية ونشر الأيديولوجية وتطبيع الروايات المتطرفة تحت سطح الثقافة السائدة. يوضح أندريا غريبو من جانبه كيف تطورت الاستراتيجيات الجمالية لليمين المتطرف عبر الأجيال - من أمّاط ثقافية فرعية صريحة إلى موضة ساخرة ومُطبّعة بشكل مفرط - مسلحًا الجماليات كوسيلة للتسلل السياسي والشرنة الثقافية. وأخيرًا، تحدّد سومرين كاليا آليات متعددة التي يتغلغل من خلالها اليمين المتطرف في المجتمع المدني في باكستان وغيرها، بينما يحلل روبرتو سكاراموزينو وسيسيليا سانتيلي الطرق المختلفة التي تعيد فيها الحوكمة الشعبوية بناء المجتمع المدني.

< التركيز على التحولات الخطابية

إذن، ما ذا يحدث الفرق مقارنة بالأبحاث المتوفرة عن اليمين المتطرف والتعبئة اليمينية-المتطرفة؟

يركز عدد هائل من الدراسات والمقالات حول أولئك الذين يصوتون لأحزاب اليمين المتطرف (غالبية من الذكور، من جميع الطبقات الاجتماعية) وأسباب صعودهم في الديمقراطيات الليبرالية الغربية. وتشمل هذه الأسباب التعامل مع تجارب التحديث السريع، واللامساواة الاجتماعية، ومشاعر انعدام الأمن، والتغيرات في الأوساط السياسية والأنظمة التمثيلية، ودور الأزمات المتعددة، والحرب والجائحة. ويركز آخرون على المستوى المجتمعي ويبحثون في صعود اليمين المتطرف كنتيجة للتعبئة الاجتماعية.

يتناول منظور التطبيع بالدرس كيفية تبني الفاعلين والأيديولوجيات الإثنو-قومية داخل التيار المجتمعي السائد، وانتشارها سياسيًا وثقافيًا وخطابيًا. يمثل فهم ووصف الانزياح اليميني للأجندات السياسية وتأثيراته على المجتمعات الديمقراطية محورًا رئيسيًا لهذا المنظور. إذ يؤكد العديد من الخبراء والمؤلفين على أن الهجمات على المؤسسات والقيم الديمقراطية غالبًا ما تُنفذ من تعاريف الديمقراطية نفسها، وذلك من خلال تحريف مؤسساتها وقيمها.

ينصبّ التركيز التحليلي على التحولات الخطابية: إذ يمكن تتبع التطبيع

يتجلى هذا في مقاطعة المفاوضات أو الانسحاب من الاتفاقيات المبرمة سابقاً في مجالات مثل التجارة، والمناخ، والهجرة، وتحالفات الأمن. أما في مجال التجارة، فيتم إدخال سياسات اقتصادية حمائية من خلال الترفيع في نسب التعريفات و(التهديد ب) الحروب التجارية.

< أجندة بحثية من أجل تجديد وإعادة ابتكار الديمقراطية

هذه مجرد أمثلة قليلة على الكيفية التي يُسهم بها الوضع الطبيعي الجديد للتيار السائد الراديكالي بالفعل، ومن المتوقع أن يستمر في الإسهام في تآكل حماية حقوق الإنسان والديمقراطية، وتعزيزها وتقديرها ومرئيتها. إذا أردنا إيقاف عملية تطرف التيار السائد وعكس مسار، فنحن مقتنعون تماماً بأننا بحاجة إلى تحليلات امبيريقية معمقة ومقارنات بين الدول من أجل فهم آليات راديكالية التيار السائد بشكل أفضل. تشير إلى أنه بإمكان فهم كيفية تطرف التيار السائد أن يساهم في النهاية في تطوير مفاهيم لفك عملية التطرف هذه من خلال النظر في «رؤى الأمل» حيث يتم استعادة القيم والممارسات والمجتمعات الديمقراطية وإنعاشها وتجديدها باعتبار كلا الأمرين معاً، ينبغي أن تشكل ديناميات التطبيع مع اليمين-المتطرف وفك-التطبيع الديمقراطي الأجندة البحثية حتى تتمكن من الإسهام في تجديد الديمقراطية وإعادة ابتكارها في المستقبل. ■

توجه كل المراسلات إلى سابرينا زايك على <zajak@dezim-institut.de>

من كونها مبدأً منظماً للحياة الاجتماعية على المستويات المحلية والوطنية والكونية، إلى جزرٍ متناهية الصغر من المساواة والتضامن والأمل المنظمة جماعياً.

نقدم فقط أمثلة قليلة على النتائج المحلية الوطنية والدولية للتيار السائد الراديكالي. في العديد من ما يسمى بالديمقراطيات الليبرالية، أصبحت الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني التقدمي، بما في ذلك حركات العمال والنساء ومجتمع الميم والمناخ والسلام وحركات التضامن (مع فلسطين)، وكذلك الحركات المؤيدة للديمقراطية، تُجرّم بشكل متزايد، وتُلجّم، وتُقمّع. يزيد إغلاق الحدود والقيود الصارمة على قبول اللاجئين من تفاقم وضع الحماية والأمن بالنسبة للنازحين -سواء على طول مسارات فرارهم أو من حيث قدرتهم على ممارسة حقهم في اللجوء. إذ يؤثر تجاهل الأهداف المناخية من قبل الصناعات القوية في المناخ العالمي، لأنه لا يعرف حدوداً أو مصالح وطنية.

كما باتت التوافقات الدولية على المحك أيضاً. فمن غير الواضح إن سينجو الاتحاد الأوروبي، الذي كان فيما مضى حصناً للسلام ومناهضة الفاشية، سيصمد أمام ضغوط التيار السائد المتطرف من الداخل والخارج. حيث بدأت المفاهيم الإنسانية المتضمنة في الأمم المتحدة تفقد مصداقيتها، وسُحبت التمويلات، مما يعرض حياة الملايين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم للخطر. إن تزايد القومية يضعف التعددية التي تطورت على مدى العقود الأخيرة لمعالجة وإدارة المشاكل العالمية.

تحوّلات النظام الحزبي الأوروبي

بقلم تيري غيفنز، جامعة كولمبيا البريطانية



كلماتٌ مفتاحيةٌ في تطوّر السياسات اليمينية.

صورة مُنتَجة من قِبَل المؤلِّف.

٤ الانزياح الجوهريّ نحو اليمين في المشهد السياسي

شهدت الساحة السياسية الأوروبية خلال ثمانينيات القرن الماضي انتقالاً بارزاً للأحزاب اليمينية المتطرفة تشكل إجماعاً بين النخب السياسية [elite consensus developed](#) يقوم على مواجهتها من خلال الإبقاء على ما يُعرف بـ «الحصار الصحي/ طوق العزل » (cordon sanitaire)، وهو حازم يمنع السياسة اليمينية من التعاون مع مرشحي اليمين المتطرف، وفي الوقت نفسه يشجع الناحيين اليساريين على دعم المرشحين التقليديين. غير أنَّ هذا الإجماع انهار [This consensus collapsed](#) مع وصول الحكومات المحافظة إلى السلطة في مختلف أنحاء أوروبا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومع تحوُّل النقاش حول الهجرة من قضية مرتبطة بسياسات العمل إلى قضية أمنية. وفي هذا السياق، أصبح حزب الحرية النمساوي (FPÖ) جزءاً

يتمثل أحد الاتجاهات التي لاحظتها منذ شروعي في دراسة اليمين الراديكالي في منتصف تسعينيات القرن الماضي في أن الأفكار التي كانت تُعتبر راديكالية آنذاك قد أصبحت اليوم تيارًا سائدًا. فأتساءل عملي على كتابي الأول حول اليمين الراديكالي، كان العديد من الباحثين يحذرونني. إذ كانوا يعتبرون أحزاب اليمين الراديكالي "نجاحا مؤقتًا" زائلا ومجرد شرارة بلا نتيجة فعلية. ومع ذلك، غدت هذه الأحزاب قوة راسخة وعنصرا فاعلا ومؤثرا في المشهد الانتخابي. وكما أشرت في كتابي جنود الحصرية، The Roots of Racism فإن: «السياسة اليمينية تصوّر المهاجرين بوصفهم أجساما غريبة داخل الجسم السياسي وتنسب إليهم مسؤولية عدد من الأزمات الاجتماعية، بما في ذلك ارتفاع معدلات الجريمة والبطالة». ما كان يُعتبر راديكاليًا سابقًا أصبح اليوم سائدًا، لا سيما من حيث المواقف المعادية للهجرة ومعاداة الإسلام.

لا يبدو أن مرور الوقت طويل منذ أن لم يكن يُؤخذ بالأحزاب اليمينية المتطرفة أو الراديكالية على محمل الجد، لكن تغيّر دورها من كونها المعارضة الدائمة إلى كونها منافساً جاداً على السلطة السياسية. فقد تغيّرت الأعراف المتعلقة بمسائل العرق وسياسات الهجرة بشكل واضح منذ أن شرع في دراسة اليمين الراديكالي في منتصف تسعينيات القرن الماضي. ففي سنة ١٩٩٩، عندما حل حزب الحرية بزعامة يورغ هايدر في المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية النمساوية، اعتبرت الدول الأربعة عشر (١٤) الأخرى في الاتحاد الأوروبي آنذاك مواقفه من الهجرة ومن الاتحاد الأوروبي أموراً غير مقبولة. ورغم أنهم لم يستطيعوا تغيير نتيجة التصويت، فقد اتخذوا خطوات للإشارة إلى موقفهم من هذه القضايا، بما في ذلك إصدار توجيه المساواة العرقية (RED) سنة ٢٠٠٠، كإظهار للدعم للسياسات المناهضة للتمييز. [support for antidiscrimination policy](#) تميل الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا إلى استخدام الجاذبية الشعبية، مؤكدة أنها تمثل «الرجل العادي» وتعارض النخب. وغالباً ما تتخذ مواقف سلطوية في دعواتها للأمن بهدف حماية المجتمع من الخارجين عنه، وتتوقع ولاء أعمى للحزب أو للقادة. كما تشكل العنصرية والخوف من الأقليات والمهاجرين عنصراً آخر يُستخدم من قبل السياسيين الأوروبيين لتعبئة الناخبين الذين يخشون فقدان امتيازاتهم أو السيطرة السياسية.

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لاحظ الباحثون تزايد دعم الناخبين من الطبقة العاملة للمرشحين اليمينيين المتطرفين. ويُعد نجاح السياسيين من الوسط اليساري في منتصف تسعينيات القرن الماضي وحتى نهايته، مثل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ورئيس وزراء المملكة المتحدة توني بلير، والمستشار الألماني غيرهارد شرودر. يبرز أحد التطورات المهمة في هذا السياق إذ فقد تبنت هؤلاء القادة نهجاً نيوليبرالياً في السياسات الاقتصادية، يركز على مقاربة أكثر فردانية في الحوكمة. ورغم أن هذه السياسات أسهمت في تحقيق نمو اقتصادي عام، فإنها لم تحسّن بشكل ملموس أجور أو مزايى الطبقة العاملة، كما أدت إلى توسيع فجوة الثروة وترسيخ التفاوتات. لو كانت السياسات الاقتصادية للوسط اليساري قد حسّنت مستوى المعيشة للناخبين من الطبقة العاملة، فمن المرجح أنهم لم يكونوا ليتأثروا برسائل اليمين الراديكالي بنفس الدرجة. غير أن الواقع أظهر استمرار ركود الأجور، وتراجع عضوية النقابات، إلى جانب انخفاض عدد الوظائف في قطاع التصنيع.

< ما قد يحمله المستقبل

تشكل السياسة مجالاً دائماً التطور، ومن الطبيعي أن يثير استمرار المكاسب التي يحققها السياسيون غير الليبراليين شعوراً بالتشاؤم بشأن آفاق الديمقراطية، ليس فقط في أوروبا، بل في الولايات المتحدة أيضاً. ومع ذلك، يظل من الممكن أن يحافظ السياسيون اليمينيون على ارتباطهم بالمبادئ الديمقراطية، وأن يواصل الناخبون دعم الأحزاب التي تتوافق بوضوح مع هذه المبادئ. ولن يتضح إلا مع مرور الوقت ما إذا كانت الخطابات السياسية ستعود لدعم المعايير الديمقراطية، وما إذا كان الناخبون سيستمرون في الالتزام بها. وفي هذه الأثناء، يظل من الضروري للباحثين الاستمرار في إجراء التحليلات الكمية والنوعية بهدف فهم وشرح التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل سلوك الناخبين، فضلاً عن دراسة الاستراتيجيات والخطابات التي تعتمدها الأحزاب السياسية لتحقيق مكاسب انتخابية. ■

توجّه كل المراسلات إلى تري غيفنز على البريد الإلكتروني <terri.givens@ubc.ca>

من الحكومة النمساوية سنة ٢٠٠٠، جزئياً لأنه اعتُبر البديل الوحيد المتاح أمام تشكيل حكومة ائتلافية كبرى. وقد بدا أن المشاركة في الحكومة قد أسهمت في تليين مواقف قادة الحزب آنذاك، إلا أن الحزب عاد في السنوات الأخيرة إلى لهجته الحادة المناهضة للهجرة. واستمر غياب الاعتدال هذا مع ظهور أحزاب جديدة وحصولها على نجاحات انتخابية متزايدة.

أدى دخول حزب الحرية النمساوي وحزب الشعب الدنماركي وعدد من الأحزاب اليمينية المتطرفة الأخرى في حكومات ائتلافية خلال مطلع العقد الأول من الألفية إلى فتح الباب أمام تحقيق نجاحات أكبر لهذه الأحزاب. فقد شهدت أوروبا ارتفاعاً ملحوظاً في التأييد للأحزاب اليمينية المتطرفة في انتخابات البرلمان الأوروبي عام ٢٠١٤، وهو صعود مهد لنجاح التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit في صيف سنة ٢٠١٦. وتزايد هذا الدعم مرة أخرى سنة ٢٠١٩ حين تمكّن حزب التجمّع الوطني (Rassemblement National)، بقيادة مارين لوبان، من التفوق بفارق ضئيل على تحالف الرئيس إيمانويل ماكرون، بحصوله على ٢٣٪ من الأصوات. وقد أصبح حزب التجمّع الوطني—الذي لا يزال متمسكاً بمعظم مواقف نسخته السابقة، الجبهة الوطنية—عنصراً ثابتاً في البرلمان الأوروبي والجمعية الوطنية الفرنسية. ومنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، شهد المشهد الحزبي الأوروبي تحولاً كبيراً نحو اليمين، رافقه تراجع في الدعم للأحزاب اليسارية، وخصوصاً الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية والشيوعية في فرنسا. من المهم النظر إلى السياق الأوسع لعملية هذا التحول. إذ شهدنا تطوّر اليمين الراديكالي من موقع الهامش في السياسة الحزبية إلى موقع الفاعل الأساسي ضمن التيار السياسي الرئيسي.

< تزايد الدعم الانتخابي للأحزاب اليمينية الراديكالية خلال هذا القرن

شهدت معظم الانتخابات في أوروبا منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تزايداً في دعم الأحزاب اليمينية الراديكالية في الانتخابات التشريعية، الأمر الذي جعلها جزءاً واضحاً من التيار السياسي السائد. ففي سبتمبر ٢٠٢٢، أصبح حزب ديمقراطي السويد ثاني أكبر حزب في البرلمان السويدي (الريكسداغ) بحصوله على ٧٣ مقعداً. وفي فرنسا، حصل حزب التجمّع الوطني (RN) على ٣٧ في المئة من الأصوات في الانتخابات التشريعية المبكرة لسنة ٢٠٢٤، على الرغم من أنه لم يحقق العدد المتوقع من المقاعد بسبب التنسيق الاستراتيجي بين الأحزاب اليسارية. أمّا في ألمانيا، فقد أصبح حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) ثاني أكبر حزب في البلاد في فبراير ٢٠٢٥، بعد أن حصل على قرابة ٢١ في المئة من الأصوات، أي ما يعادل ضعف نسبته في انتخابات سنة ٢٠٢١.

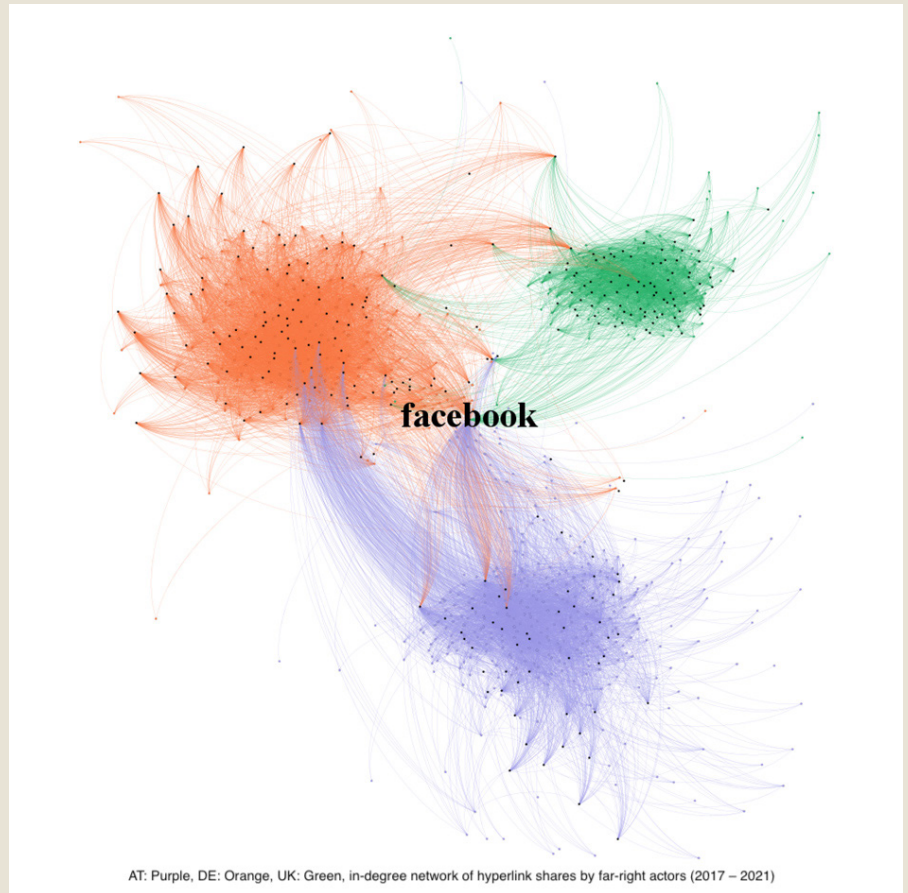
فمنذ سنة ٢٠٢٢، تمكّن عدد من الأحزاب من احتلال المرتبة الأولى في الانتخابات، وذلك حين فوز ائتلاف إخوة إيطاليا the Brothers of Italy بزعامة السياسية ذات الجذور النيو الفاشية، جورجيا ميلوني Georgia Meloni، بعدد كافٍ من الأصوات لقيادة تشكيل الحكومة في إيطاليا، مما أفضى إلى تولّي ميلوني منصب رئيسة الوزراء. أمّا في هولندا، فقد حصل حزب الحرية (PVV) بزعامة خيرت فيلدرز على أكبر عدد من المقاعد في انتخابات نوفمبر ٢٠٢٣، غير أن مفاوضات تشكيل الائتلاف، التي اتّسمت بالجدل والخلافات، أدت إلى تأخير تشكيل الحكومة حتى يوليو ٢٠٢٤، وهي حكومة ترأسها موظف مدني مستقل بصفة رئيس للوزراء. وبطبيعة الحال، لا يزال فيكتور أوربان في السلطة في المجر منذ سنة ٢٠١٠، وقد شكّلت حكومته غير الليبرالية مصدر إزعاج مستمر للاتحاد الأوروبي.

< تزايد دعم الطبقة العاملة لليمين المتطرف: نتاج للجاذبية الشعبية، والعنصرية، والخوف من الأقليات

< من الهوامش إلى الخلاصة: إعادة تموضع اليمين المتطرف ضمن التيار السياسي السائد عبر المنصات الرقمية

بقلم داملا كيشيكجي، المدرسة العليا النورمالية، إيطاليا

النمسا: بنفسي؛ ألمانيا: برتقالي؛ المملكة المتحدة: أخضر.
شبكة «الدرجة الداخلة» للروابط الفائقة المتداولة على
صفحات فيسبوك الخاصة بالفاعلين اليمينيين المتطرفين
(٢٠١٧-٢٠٢١). صورة من إنتاج المؤلف.



كما يشمل أحزابًا سياسية ووسائل إعلام بديلة وحركات اجتماعية متنوعة - الروابط الشعبية على منصة فيسبوك بشكل استراتيجي لتعزيز حضوره السياسي. وباعتماد على مجموعة بيانات تضم أكثر من ١٢٠,٠٠٠ منشور من ١٠٠ صفحة عامة على فيسبوك (الفترة الممتدة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠)، تكشف تحليلاتنا كيف تشكّل ديناميكيات المنصات الرقمية أنماط التواصل السياسي وتسهم في عملية التيار الرئيسي عبر المنصات، أي إعادة تموضع اليمين المتطرف تدريجيًا ضمن الفضاء السياسي السائد وإضفاء شرعية على حضوره الرقمي.

< صعوبات النمو: كيف يؤدي المزيد من العلم المفتوح إلى استفحال
التناقضات الكامنة فيه

ان الفاعلون اليمينيون المتطرفون سابقًا محصورين على هوامش الحياة السياسية، إلا أنهم يسعون اليوم بشكل متزايد إلى إعادة تقديم أنفسهم كفاعلين شرعيين وطبيين ضمن التيار السياسي السائد. وفي دراسة مشتركة مع ليريام سبونهلز بعنوان «تطريف التيار السائد في أوروبا الغربية، [Radicalizing the Mainstream in Western Europe](#)، نستكشف الطرق التي يستخدم بها اليمين المتطرف في ألمانيا -

نحدّد فيما يلي ثلاث آليات أساسية تُيسّر هذه العملية بالنسبة للفاعلين من أقصى اليمين:

(١) إنشاء شبكات والحفاظ عليها، يُقدّمون من خلالها أنفسهم على أنهم "طبيعيون"، (٢) استعارة الشرعية عبر مشاركة محتوى وسائل الإعلام السائدة، (٣) التكيف مع قيود المنصة والإمتثال لها للاستمرار في نشر رسائلهم. تشير الحركة المزدوجة الناتجة والتي تتمثل في تطبيع اليمين المتطرف الذي يقود إلى راديكالية التيار السائد، إلى توجّه اجتماعي-سياسي أوسع يطمس الحدود بين الهامش والمركز، وبين الفضاءين الرقمي والواقعي، وبين التطرف والاعتدال.

< منطق المنصة والاستخدام الاستراتيجي للروابط الشعبية

لا يستخدم الفاعلون من أقصى اليمين المنصات الرقمية لمجرد الترفيه، بل يتكيفون مع منطقها مع سعيهم استراتيجياً إلى تجاوز قيودها. فمنطق منصة فيسبوك، على سبيل المثال، يكافئ المرئية من خلال التفاعل. يكون المحتوى الذي يثير ردود الفعل (إعجاب، حب، ضحك، دهشة، حزن، غضب)، أو التعليقات و/أو المشاركات، أكثر عرضة للتضخيم على صفحات أخبار المستخدمين الآخرين. وهنا تبرز الروابط الشعبية بصفاتها أداة قوية. فهي، من بين أمور أخرى، تُستخدم لنشر سرديات متوافقة أيديولوجياً ووصل الفاعلين من أقصى اليمين.

يمثل الاستخدام الاستراتيجي للروابط الشعبية آلية لإضفاء الطابع السائد عبر المنصات. حيث يستخدمها الفاعلون من أقصى اليمين رئيسياً في مسعى إلى: الحفاظ على الشبكات، الترويج الذاتي، والترويج المكثف وتعزيز الانتشار. تجذر الإشارة إلى أنّ وسائل الإعلام البديلة اليمينية المتطرفة، مثل مدونة Tichys Einblick والموقع الإعلامي الممول من روسيا روسيا اليوم ألمانيا (RT DE)، تعمل كـ "مُشاركين فائقين" (super-sharers) من خلال نشر آلاف الروابط من عدد محدود من النطاقات. بينما يتولّى فاعلون آخرون من أقصى اليمين، مثل الأحزاب السياسية (حزب البديل من أجل ألمانيا - AfD) والحركات الاجتماعية (بيغيدا - أوروبيون وطنيون ضد أسلمة الغرب)، مهمة "الناشرين الفائقين" (super-spreaders)، عبر توزيع روابط من مجموعة أوسع من المصادر.

لا تعزّز هذه الممارسات في مشاركة الروابط التماسك الداخلي ضمن بيئة اليمين المتطرف على فيسبوك فحسب، بل تساعد أيضاً في إعادة تشكّل صورته العامة.

< المرئية وليس الانتشار: تحول في الاستراتيجيات

تتجاوز استراتيجيات الفاعلين من أقصى اليمين على وسائل التواصل الاجتماعي مجرد السعي وراء قابلية الانتشار المكثف. فهم يركّزون بدلا من ذلك على البروز المستمر. وهنا تكمن محورية مفهوم الإضفاء السائد عبر المنصات، إذ لا ينشأ فقط عن نوايا اليمين المتطرف، بل أيضاً عن ما تسمح به المنصات وتُمليه قيودها. تلعب المنصات الرئيسية مثل فيسبوك دوراً متناقضاً في هذه العملية، إذ تؤدي مهمة حراس بوابات وو مهمة الممكّنين enablers في الوقت نفسه. ومن المفارقات أن قواعد المنصة، المصممة لضبط المحتوى ومنع التطرف، يمكن أن تسهم في النهاية في تطبيع اليمين المتطرف.

على سبيل المثال، وعقب فضيحة كامبريدج أناليتيكا، أدت موجة من إزالة المنصات (deplatformization) سنة ٢٠١٨ إلى تطهير العديد من الفاعلين من اليمين المتطرف من فيسبوك. ومع ذلك، يظل فيسبوك المنصة

الاجتماعية الأكثر استخداماً على مستوى العالم، وخاصّة من الفاعلين من أقصى اليمين بكثافة. في دراستنا، حيث لاحظنا في دراستنا أن عدد الفاعلين من أقصى اليمين ظل مستقراً إلى حد كبير خلال فترة البحث، مما حافظ على مكانة فيسبوك المحورية ضمن/اليمين المتطرف الألماني.

< الإطار الدقيق وربط المحتوى الذاتي يحافظان على مرئية الجهات الفاعلة اليمينية المتطرفة

على الرغم من الانخفاض الطفيف في استخدام الروابط الشعبية قليلاً بعد سنة ٢٠١٨، إلا أنه ظلّ استراتيجية ثابتة بين الفاعلين من اليمين المتطرف المتبقين على فيسبوك. في الواقع، حيث بلغت نسبة جميع مشاركات الروابط في مجموعتنا من نصيب وسائل الإعلام والجهات التجارية اليمينية المتطرفة ٦٩ ٪. ولا يُعزى الوجود المستمر للفاعلين من اليمين المتطرف على المنصة إلى الصدفة، بل هو نتيجة استراتيجيات متممّة للإمتثال لقواعد المنصات السائدة من أجل البقاء مرئيين وذوي تأثير.

وتماشياً مع منطق منصة فيسبوك وإرشادات المجتمع، غالباً ما يمتنع الفاعلون من اليمين المتطرف عن نشر خطاب الكراهية الصريح أو مشاركة روابط من مصادر متطرفة مثيرة للجدل. وبهذا، يخرطون في الإعتدال الأدائي، حيث يخفون خطاباتهم، ويركزون على الإطار الدقيق بدلاً من الدعوات الصريحة للعمل، و يصلون بمواقع خارجية يصعب مراقبتها.

ومن الأمثلة المذكورة سابقاً على هذا النهج، تستخدم وسائل الإعلام البديلة اليمينية المتطرفة مثل RT DE و Tichys Einblick الروابط الذاتية تقريباً حصرياً لمحتواها الخاص على فيسبوك. إذ تتيح لهم هذه الاستراتيجية تجاوز الرقابة المباشرة على المحتوى، والحفاظ على المرئية، وربما تقديم صورة أكثر اعتدالاً للجمهور الأوسع، مع الاستمرار في الترويج للأجندات الاستبعادية والغير ليبرالية التي يؤيدونها.

< الشرعية "المستعارة" ودور وسائل الإعلام السائدة

آلية مهمة أخرى للإضفاء السائد عبر المنصات تتمثل في استخدام الشرعية "المستعارة" من وسائل الإعلام السائدة. أفادت إحدى النتائج اللافتة في دراستنا أن الفاعلين من اليمين المتطرف غالباً ما يربطون بوسائل الإعلام السائدة وليس بمصادر إعلامية بديلة على صفحاتهم على فيسبوك. علاوة على ذلك، يختلف نوع الروابط المشتركة بحسب نوع الفاعل. ففي حين تشارك صفحات حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) مقالات من صحف وطنية ذات جودة عالية مثل Die Welt، تميل حركة PEGIDA إلى تفضيل الصحف الشعبية والإقليمية مثل Bild Nordbayern.

تتيح هذا الاستعارة للشرعية من وسائل الإعلام التقليدية للفاعلين من اليمين المتطرف تقديم رسائلهم على أنها مستندة إلى مصادر موثوقة. ويشير استخدام مثل هذه الآلية أيضاً إلى أن شدة نفاذية الحدود بين التيار السائد والهامش قد أصبحت أكثر مما كان يعتقد الكثيرون. لم يعد اليمين المتطرف بحاجة إلى إنتاج كل محتواه بنفسه، بل يقوم الآن بتنقيح مواد منتقاة من وسائل الإعلام السائدة يمكن إعادة صياغته لدعم مواقفه المناهضة للهجرة، أو المناهضة للنخبة، أو المعادية للإسلام.

< تداعيات هذه العملية على الديمقراطية

كما يتضح من حالة اليمين المتطرف الألماني على فيسبوك، يقدم مفهوم الإضفاء السائد عبر المنصات مثلاً واضحاً على الديناميات المتطورة للتواصل اليميني المتطرف على الإنترنت عالمياً. ليس ما نشهده اليوم مجرد

تقتصر جهود الرقابة على الحالات الخطيرة وغير القانونية فقط. فما الذي قد تعنيه مثل هذه التغييرات بالنسبة للإضفاء السائد عبر المنصات؟

تشير نتائجنا إلى أن هذه التطورات قد تزيد من نشاط اليمين المتطرف على الإنترنت، وتسريع راديكالية التيار السائد، وتقديم تحدٍ أوسع للديمقراطيات الليبرالية. حتى في ظل جهود أشد صرامة لمراقبة المحتوى، لعب فيسبوك دوراً في الإضفاء السائد عبر المنصات للفاعلين من اليمين المتطرف. وقد يمكن منطق المنصة الجديد هذا، الذي يبدو أكثر ترحيباً باليمين المتطرف، الفاعلين من نشر سردياتهم بحرية أكبر، مما يعزز بدوره تطبيع وجودهم ضمن الخطاب السياسي السائد.

وعليه، لا يمكن مواجهة اليمين المتطرف على وسائل التواصل الاجتماعي بالاعتماد فقط على جهود تقصي الحقائق والتثبت منها، أو بالاستناد إلى أنظمة الرقابة على المحتوى، أو المراقبة الحكومية، أو البحث الأكاديمي. إذ يتكيف الفاعلون من أقصى اليمين في النهاية مع تغير منطق المنصات للاستمرار في الترويج لسردياتهم، وهذا يعني إمكانية تحول أي بنية للمثلية إلى قناة لإضفاء الطابع السائد على المحتوى المتطرف. ويتطلب معالجة هذه المسألة نهجاً منظومياً يركز على منصات التواصل الاجتماعي كفاعلين بحد ذاتها، لا كبيئات محايدة، بل كشركات خاصة قائمة على الربح ولها أجنداتها السياسية الخاصة. ■

توجه كل المراسلات إلى داملا كيشيكجي على البريد الإلكتروني <damla.keskekci@sns.it>

”راديكالية التيار السائد“ أو “إدماج المتطرف في التيار السائد” بل هو عملية تعزيز متبادل و ذلك بهدف مواصلة النشاط على المنصات السائدة، إذ يكيف الفاعلون من اليمين المتطرف استراتيجياتهم وفق قواعد المنصة، في حين تتبع منطقيات المنصات إعادة تغليف المحتوى المتطرف في صيغ تبدو معتدلة.

تخلّف هذه الدينامية آثار عميقة. فهي تشكك في فعالية الاستراتيجيات المضادة مثل تقصي الحقائق، والرقابة على المحتوى، وإزالة المنصة. من خلال الاستفادة من آليات الإضفاء السائد عبر المنصات، يواصل الفاعلون من اليمين المتطرف العمل ضمن الحدود التي تحددها منصات التواصل الاجتماعي - عبر استعارة محتوى وسائل الإعلام السائدة، والتحول إلى أشكال “آمنة” من التواصل، أو توجيه الجمهور إلى مواقع خارجية. في النهاية، لم يعد السؤال هو ما إذا كان يجب السماح لليمين المتطرف على المنصات السائدة؛ فهذه المنصات متكاملة بالفعل ضمن أدوات اليمين المتطرف على الإنترنت.

أما السؤال الأكثر إلحاحاً فيتمثل في : ماذا يحدث إذا تغيرت مبادئ المنصة؟ في الواقع، في يناير ٢٠٢٥، ألغت شركة ميتا تقصي الحقائق من جهات خارجية على فيسبوك، واستبدلته بملاحظات المجتمع (Community Notes) التي سينشئها المستخدمون. كما تم تحديث إرشادات المحتوى المسموح به، خاصة حول قضايا مثل الهجرة والهوية الجندرية، بحيث

< الاستغلال الأمثل للذكورة: شبكات تطوير الذات للرجال وساحات الصراع الإيديولوجي

بقلم باشا داشغارد، مختبر أبحاث الابتكار والاستقطاب والتطرف، الجامعة الأمريكية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية



يشعر الفتيان والرجال بالضيق إزاء الفجوة بين ما هم عليه فعلاً وما يُتَظَر منهم أن يكونوا عليه.
حقوق الصورة: إلياس شافرله، بيكسباي.

< المقدمة

يركز على تطوير الذات يجعل من الصعب التعرف على وجود وجهات نظر متطرفة، مما يسهل انتشارها وتعزيز تأثيرها.

أحد الخطوط العريضة التي يمكن تتبعها عبر هذه المساحات الإلكترونية المختلفة التي تركز على الذكور هو التركيز الشديد على تحسين الذات. يُفهم تحسين الذات في هذا السياق على أنه استراتيجية فردية مستمرة تركز على التحسين الذاتي المستمر، وغالبًا ما تكون مدفوعة بتوقعات المجتمع وتطلعاته الشخصية. في حين أن تحسين الذات في حد ذاته صحي تمامًا، إلا أن التركيز على تحسين الذات يمكن أن يؤدي إلى هوس بـ «تعظيم» الجسم وغط الحياة من خلال ممارسات تتبع الذات،

شهد الفضاءات الرقمية الموجهة نحو الفتيان والشباب تراجعًا ملحوظًا في الأماكن الخالية من تأثير الأيديولوجية الذكورية التفوقية. فقد تحولت العديد من هذه المساحات، التي كانت تهدف في الأصل إلى تقديم النصائح، والدعم الاجتماعي، وبناء روابط الزمالة، إلى بيئات خصبة لتفشي الخطابات المتطرفة وامتدادها. ويظهر ذلك في المنتديات المخصصة للعلاقات العاطفية والمواعدة، وفي المجتمعات الإلكترونية المرتبطة باللياقة البدنية والموضة، وكذلك في منصات النقاش حول الألعاب والرياضة، حيث يشهد الخطاب التمييزي والكاره للنساء انتشارًا متزايدًا أصبح أمرًا مألوفًا متأصلًا ضمن الممارسات الثقافية والإلكترونية» علاوة على ذلك فإن تضمين المعتقدات الرجعية بشكل ضمني داخل محتوى يبدو غير سياسي أو

وتحسين المظهر الشخصي، تصاعدًا في السرديات التي تستغل مخاوف الرجال ورغبتهم في الصعود إلى قمة ما يُزعم أنه التسلسل الهرمي للذكورة.

يشير مصطلح 'Looksmaxxing' إلى ممارسة تحليل وتعظيم الجاذبية الجسدية للفرد من خلال استخدام شبه العلوم، وعلاجات «بدلية»، وأنواع مختلفة من المحتوى المرتبط بأيدولوجية التفوق الذكوري الرقمي. وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو على السطح شكلاً غير مؤذٍ من تحسين الذات، إلا أن العديد من مجتمعات الـ Looksmaxxing تعزز أفكارًا ضارة حول الذكورة، والوراثة، والتسلسل الاجتماعي. وغالبًا ما تتقاطع هذه المناقشات مع معتقدات إبادة الاختيار الجيني، من خلال الترويج لفكرة أن بعض الصفات الجسدية فقط مرغوبة (على سبيل المثال: البيض، الأنغلو-ساكسون)، وأن الحتمية الوراثية تمثل واقعًا لا يمكن التغلب عليه.»

ثقافة اللياقة البدنية كنقطة دخول للمتطرف اليميني المتطرف: أصبحت ثقافة اللياقة البدنية أيضًا مدخلًا للتطرف اليميني المتطرف. إذ يستخدم العديد من المؤثرين الذين يروجون للتفوق الذكوري رغبة الرجال في تحسين أجسامهم جسديًا كوسيلة لتعزيز المثل العليا للذكورة المهيمنة. غالبًا ما تُؤطر مناقشات القوة والانضباط والسيطرة على أنها مواجهة لتدهور أخلاقي فردي، يتوسع لاحقًا ليصبح تدهورًا اجتماعيًا أوسع، مما يعمق الانقسامات الأيدولوجية. في بعض الفضاءات الرقمية الخاصة باللياقة البدنية، يُنظر إلى الفشل في الحفاظ على جسم رشيق وقوي على أنه قصور أخلاقي، واعتباره عدم قدرة على التحكم بالرغبات والانغماس في ضبط النفس.

كما أدى اهتمام اليمين المتطرف المتزايد باللياقة البدنية إلى ظهور ما يُعرف بـ «الأندية النشطة»، وهي مجموعات تمزج بين تدريب الفنون القتالية والأيدولوجيات المتطرفة. تجتذب هذه الأندية الرجال تحت شعار الدفاع عن النفس، وتحسين الذات، والتمكين، لكنها غالبًا ما تُستخدم كبيئات لتدريب الرجال على العنف السياسي. يبرز هذه العلاقة بين اللياقة البدنية والتطرف اليميني مدى قدرة المجتمعات الإلكترونية الظاهرية على التحفيز على التطرف في العالم الواقعي.

< الرياضة والألعاب الإلكترونية: ساحات جديدة لتطبيع أيدولوجية التفوق الذكوري

تجاوزت الأيدولوجية الذكورية المتفوقة حدود فضاءات تحسين الذات التقليدية لتغزو منتديات الألعاب الإلكترونية والرياضة، التي تُعدُّ أفضى ثقافية رئيسية ((hubs للشباب والرجال على الإنترنت. مما أفضى إلى ترسيخ السرديات المرتبطة بتحسين الذات ضمن مناقشات الرياضة والألعاب الرقمية.

تخلق الألعاب الإلكترونية بشكل طبيعي مجتمعات إلكترونية متخصصة تتجمع حول اللعب أو متابعة الشركات المنتجة لهذه الألعاب. ويعدُّ حدث #GamerGate سنة ٢٠١٤ نموذجًا بارزًا عن كيفية تحول مجتمع الألعاب إلى ساحة للتمييز والتحريض؛ فقد كان هذا الحدث يُقدَّم على أنه جدل حول أخلاقيات صحافة الألعاب، لكنه في الواقع استُخدم كحملة مضايقة منسقة ضد النساء العاملات في صناعة الألعاب، بما في ذلك مصممو الألعاب والنقاد والصحفيات اللاتي يدعمن التنوع والشمولية. وقد اشتملت هذه الحملة على مضايقات إلكترونية، وكشف معلومات شخصية (doxxing)، وتهديدات، ما أظهر قدرة مجتمعات الألعاب على تعزيز شعور الانتماء الجماعي، وفي الوقت نفسه جعلها عرضة للتطرف الرقمي. كما تعزز العديد من منتديات الألعاب ثقافة «مخالفة للأعراف السياسية أو الاجتماعية المتعارف عليه»، حيث تنتشر النكات العنصرية والجندرية والمعادية للمثليين، مما يدعم وجهات نظر استيعادية تحت ستار حرية التعبير. ورغم أن #GamerGate لم يعد قوة محرك على الإنترنت، إلا أن إرثه ظل ملموسًا في الطريقة التي يتفاعل بها بعض فئات اللاعبين مع الألعاب، والأفلام، والبرامج التلفزيونية التي تتضمن تمثيلًا متنوعًا أو تركز على قصص وشخصيات تُعتبر «تقدمية» أو «واعية اجتماعيًا».

وتدريب اللياقة البدنية، وجراحات التجميل، والتحسينات العصبية. يشمل ذلك استخدام المكملات الغذائية، واتباع استراتيجيات ونهج صارمة ومنهجية في المواءمة وإدارة العلاقات العاطفية. تشمل هذه الظاهرة عدة صناعات بمليارات الدولارات تعتمد على آليات شعور الفرد بالعار الداخلي وكراهية الذات، إضافة إلى دافع قهري عقلي يسعى لتحقيق نموذج مثالي للذكورة. يؤدي استيعاب هذه الأفكار إلى رؤية غير المحسنين للذات أو المحسنين غير الناجحين على أنهم أقل شأنًا، وخاصة بالنسبة للذات. وهذا يضع ضغوطًا هائلة على الأولاد والرجال لتحقيق مزيج مستحيل من اللياقة البدنية والبراعة الجنسية والنجاح المالي، وأي شيء أقل من ذلك يعد دليلًا على عدم قدرة الشخص على تجسيد الرجولة بشكل صحيح.

زيد الاهتمام بتحسين الذات في جميع مجالات الحياة من هشاشة الفرد أمام الاستقطاب الأيدولوجي. يشير Haenfler (٢٠٠٤) إلى كيفية استغلال الاهتمامات الفردية المتعلقة بالتحكم بالذات والنقاء الأخلاقي لتوجيه مقاومة فرعية وتشكيل هوية جماعية. وبينما يُعد السعي لتحسين الذات هدفًا نبيلًا ومرغوبًا، فإن التركيز على النقاء الفردي والجماعي - والانضباط عبر الألم وإنكار المتعة - يتيح للفاعلين الضارين والأيدولوجيات السامة تصوير عدم الالتزام بالمثل العليا التقليدية للذكورة على أنه فشل أخلاقي، وكأمتولة على كيفية فساد الرجال المعاصرين بفعل الحركة النسوية والانحلال التقدمي.

< المواءمة والعلاقات العاطفية: حركة الحبة الحمراء Red Pill وصعود فضاءات الذكورة الرقمية Manosphere

تعد النقاشات حول المواءمة والعلاقات العاطفية أحد أبرز المجالات التي استقرت فيها الأيدولوجيات اليمينية المتطرفة على الإنترنت. فقد وجدت مجتمعات حركة الـ Red Pill، المنتشرة ضمن ما يُعرف بـ«فضاء الرجال» (manosphere) - شبكة من الفضاءات الرقمية المكرسة لأيدولوجية التفوق الذكوري - لتكون من أكثر الأماكن سهولة للنفاذ بالنسبة للفتيان والرجال للحصول على نصائح حول كيفية التلاعب بالنساء، وزيادة عدد الشركاء الجنسيين، وتجسيد دور الرجل القوي والجذاب («alpha male») الذي لا تستطيع النساء مقاومته. تعتبر هذه المنتديات والمواقع والتطبيقات المنصات النسوية وتمكين النساء تهديدًا مباشرًا للرجال. وفي داخل هذه المجتمعات، يتم تعزيز الأدوار التقليدية للجنسين، حيث تُصور النساء غالبًا على أنهن متلاعبات، يسعين للارتباط بالرجال الأكثر نجاحًا («hypergamous»)، وماركات. ويُشجّع الرجال الذين يعتقدون هذه المعتقدات على الهيمنة في العلاقات ورفض أي شكل من أشكال المساواة بين الجنسين. وبينما قد تبدأ هذه الأفكار كنصائح حول المواءمة، إلا أنها غالبًا ما تشكل بوابة نحو سياسات رجعية أوسع.»

تعد مجموعة أخرى سامة ضمن فضاء الرجال (manosphere) هي مجتمع «الإنسل» (Involuntary Celibates) المعادي للنساء. يعتقد أعضاء هذا المجتمع أن النظام الاجتماعي القمعي والنسوي، الذي تمنح فيه النساء حق اختيار الرجال الجذابين والمهيمنين فقط، قد تركهم في حالة يأس عاطفي وجنسي. حيث يلقي العديد من هؤلاء اللوم على النسوية والتعددية الثقافية والتغيرات الاجتماعية الأخرى التي يرونها سببًا في معاناتهم الشخصية، مما يولد شعورًا بالاستياء يمكن أن يؤدي إلى العنف. يتبنى مناصرو الإنسل نهجًا حتميًا وبيولوجيًا تجاه المجتمع، حيث تُعتبر الجينات والسمات الجسدية للفرد عاملاً حاسمًا يضمن له النجاح الجنسي والمالي والاجتماعي، أو يدينه لحياة من البؤس والفشل. ويبرز ارتفاع حالات العنف المرتبطة بالإنسل، بما في ذلك عمليات إطلاق النار الجماعية، العواقب الواقعية لهذه الأيدولوجيات السامة.»

< الموضة واللياقة البدنية: من «تحسين المظهر» looksmaxxing إلى التطرف»

تُظهر الفضاءات الإلكترونية المخصصة ظاهريًا لتقديم نصائح للفتيان والرجال حول كيفية ارتداء الملابس بشكل أنيق، والحصول على عضلات البطن الستة،

تحسين الذات - سواء عبر نصائح حول المواعدة، أو اللياقة البدنية، أو الموضة، أو الرياضة، أو الألعاب - يتم تطبيع المعتقدات الرجعية التي تعزز التسلسلات الهرمية التقليدية للجنسين والمثل العليا الإقصائية. ويبرز تسلسل أيديولوجية اليمين المتطرف إلى هذه الفضاءات الحاجة إلى إنشاء مجتمعات صحية وشاملة للفتيان والرجال.

لمواجهة هذا الاتجاه، يجب طرح السؤال التالي: أين يمكن للفتيان والرجال بناء مجتمع دون اضطرابهم لاستهلاك محتوى مستند إلى أيديولوجية التفوق الذكوري؟ تكمن الإجابة في خلق فضاءات جديدة وإيجابية تعزز الذكورة الصحية، والذكاء العاطفي، والدعم الحقيقي. أجادل بأنه يمكن أن تساعد تشجيع المحادثات المفتوحة حول الهوية، والضعف، والاحترام، في توجيه الشباب بعيداً عن التأثيرات السامة. و في النهاية، يتوجب على المجتمع الاستثمار في بيئات شاملة تتيح للرجال والفتيان التواصل والنمو دون الانجذاب إلى أطر أيديولوجية ضارة. إذ يبحث الفتيان والرجال عن مجتمعات ومساحات رقمية تقدم النصائح والإرشاد والدعم. لا يوجد ما يبرر أن تتحول الفضاءات الرقمية الموجهة للفتيان والرجال إلى بيئات تنشر المعتقدات المتطرفة وكراهية النساء. ■

يستفيد مؤثرو الرياضة من منصات مثل يوتيوب والبودكاست لدفع روايات رجعية حول الرياضيين الذين يشاركون في النشاط الاجتماعي، ويمزجون التعليقات السياسية المحافظة مع تغطية الأحداث الرياضية، يتم ذلك غالباً مع انتقاد الحركات التقدمية في الرياضة، مثل احتجاجات العدالة العرقية أو تعزيز الشمولية بين الجنسين. ومن الأمثلة على ذلك Barstool Sports، وهي علامة إعلامية رياضية شهيرة لعبت دوراً في تعميم أفكار التفوق الذكوري. على الرغم من تقديمها لنفسها منصة إعلامية مرحة ضمن ثقافة «الأصدقاء الذكور»، إلا أن محتواها غالباً ما يروج للتمييز ضد النساء، ويتجاهل الحركات التقدمية، ويعزز ثقافة الذكورة المفرطة. تقدم Barstool Sports ميزات متكررة تحمل أسماء مثل «Guess that Ass»، و «Guess that Rack»، و «Twerk Wednesday». وفي سنة ٢٠١٠، كتب مؤسس Barstool Sports، ديف بورتنوي: «أنا لا أوافق على الاغتصاب، ولكن إذا كنت ترتدي مقاس ٦ وجينز ضيق، فإنك تستحقين الاغتصاب، أليس كذلك؟». من خلال تقديم هذه الآراء على أنها مضحكة وجريئة وتمردية، تصبح أكثر جاذبية للشباب الذين قد يكون هدفهم مجرد متابعة الرياضة، دون أن يدركوا أنهم يتفاعلون أيضاً مع أيديولوجية التفوق الذكوري.

< خاتمة

تشهد الفضاءات الرقمية المخصصة للفتيان والرجال تزايد تأثير أيديولوجية التفوق الذكوري، مما حوّل المجتمعات الداعمة سابقاً إلى بيئات خصبة للتطرف. تحت ستار

توجّه كلّ الكراسلات إلى باشا داشغارد على البريد الإلكتروني <dashtgard@american.edu>

< تسليح (Weaponization) الموضة

من قبل اليمين المتطرف

بقلم أندريا جريټو، أكاديمية الفنون الجميلة في فيينا، النمسا

والأساطير القومية والمبادئ السلطوية وتطبيعها. في قلب التحول الثقافي للتيار اليميني، تم تسليح الموضة استراتيجيًا لتحقيق أهداف أيديولوجية واضحة.

في الثقافة الفرعية المعروفة بمصطلح «جلد الرأس» حليقو الرأس النازيون، كانت الموضة تُعدُّ بوابة للانضمام إلى الجماعة وأداة أساسية لبناء الهوية الجماعية. ومن خلال عملية التوليف الإبداعي، دمج حليقو الرأس النازيون أسلوب الطبقة العاملة البريطانية مع تأثيرات جامايكية ومطية، ما أنتج جمالية مميزة تتسم بالرؤوس المحلوقة والسترات الجلدية وأحذية القتال. ورغم قوة هذا الأسلوب التاريخية، تشكّل جمالية السكين هيد skin head اليوم خطأً فرعياً محدوداً ضمن الثقافة البصرية الأوسع والأكثر تفككاً للتيار اليميني المتطرف.

ومنذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، شهدت موضة اليمين المتطرف تنوعاً ملحوظاً، في تحلّ بارز عن الرموز الصريحة المعلنه لصالح الغموض والتمويه. لم يعد الالتزام بمعايير جمالية موحدة شرطاً للانضمام إلى الحركة بلغت الموضة مجالاً للتمايز والتكيف. وكما تشير سينثيا ميلر-إدريس: [Miller-Idriss](#) «بإمكان شباب اليمين المتطرف اليوم التعبير عن فردانيّتهم ومع ذلك البقاء متمسكين بأيديولوجيتهم اليمينية».

اعتمد اليمين المتطرف لغة الموضة "language of fashion" بوصفها أداة للتعبير عن الهوية والانتماء، ولتأكيد الميراث واستقطاب أتباع جدد، فضلاً عن تطبيع وجهة نظره من خلال الرموز والأسلوب والمنتجات الاستهلاكية اليومية. وقد تطورت الاستراتيجيات الجمالية عبر أجيال مختلفة، مسجلة ابتكارات بارزة في استخدام اللغة البصرية والأسلوب والرمزية لنقل الأيديولوجيا والقيم الثقافية. وتمكّن هذه التحولات الجمالية من النفاذ الناعم إلى الفضاءات الاجتماعية السائدة، مع دفع حدود ما يُعتبر مقبولاً اجتماعياً بشكل تدريجي.

جيل X (١٩٦٥-١٩٨٠): التمرّد على الجماليات والتوليف الأسلوبي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، شهد اليمين المتطرف تحولاً جمالياً ملحوظاً، وذلك بتخليه عن الصرامة الجامدة التي كانت تتسم بها الثقافات الفرعية لحليقي الرأس النازيين، و رسم اتجاه نحو جمالية أكثر تنوعاً وهجومية وهجينة. وكان من أبرز النماذج البصرية التي برزت خلال هذه الفترة المحارب الفايكنغي حيث بدت الرموز الرونية، والإشارات إلى فالهالا، والشخصيات الأسطورية مثل ثور Thor عناصر زخرفية متكررة على الملابس، تعمل في آنٍ واحد كدلالات على القوة وكعابير مشفرة للتراث العرقي. وبدأت هذه الإشارات الأسطورية بالاندماج مع الرموز التقليدية للتيار اليميني المتطرف وعناصر مستعارة من عوالم مضادة للثقافة مثل مشاهد الدراجين (bikers) والروكيز والهولغانز. كما بدأ بروز ملابس الشارع (streetwear) كمرجع رئيسي، مكونة هوية بصرية تجمع بين



من التماثل إلى التفكك: الانجراف الجمالي لليمين المتطرف.

صورة من إنشاء المؤلف باستخدام ChatGPT.

قد شهد الفعل الجماعي للتيار اليميني المتطرف تحولاً عميقاً. فإلى جانب المواجهة السياسية المباشرة، توسّعت الاستراتيجيات الثقافية التي تركز على المحتوى الرمزي والجمالي والأدائي بشكل كبير. حيث يسعى الفاعلون اليمينيون المتطرفون الآن إلى إعادة تشكيل المخيال الجمعي، وإعادة تعريف الانتماء الثقافي، والتأثير في الحياة اليومية من خلال ممارسات ذات الصلة بنمط الحياة.

< الدور المتحوّل للموضة ضمن التيار اليميني المتطرف

لقد أصبحت الموضة إحدى أكثر أدوات اليمين المتطرف فاعلية في معركته من أجل الهيمنة الثقافية، إذ توفر وسيلة لنشر الروايات الإقصائية

فأصبحت الملابس بمثابة حصان طروادة: مشحونة أيديولوجيًا، لكنها بصريًا أكثر حيادية.

< جيل ز (١٩٩٧-٢٠١٢): التطبيع الجمالي المفرط و الفعالية التمثيلية البصرية

مع جيل زد، تتبنى موضة اليمين المتطرف السخرية والليونة والغموض. نشأ هذا الجيل في الفضاء الرقمي، حيث يمزج ثقافة الميمات والجماليات البوبية pop aesthetics والتمرد الرمزي. تُدمج الرسائل الأيديولوجية في تصاميم خفيفة أو مرحة - غالبًا ما تشير إلى رموز معادية مثل صور مجتمع الميم LGBTQ+ أو شعارات يسارية، ليتم إعادة توظيفها بعد ذلك للسخرية أو الانعكاس الأيديولوجي.

تُبين المثال الأبرز على ذلك تيم كيلتر، اليوتيوبر الألماني من اليمين المتطرف، الذي تسخر تصاميمه الملونة بألوان قوس قزح، ووحيد القرن، والشعارات الساخرة من الشمولية و تنوع الهويات الجندرية. تمزج منتجات اليوتيوبر بين صور مشرقة وشاملة ومحتوى مليئًا بالكراهية. و غدا هذا التنافر البصري المتعمد، بتقديمه لمحتوى متطرف في شكل تعبوي جذاب بأسلوب البوب، سمة مميزة لأسلوب الموضة اليمينية المتطرف بين جيل زد .

< خاتمة

من الوحدة إلى التهجين، ومن الأساطير إلى الحضارة الكلاسيكية، وأخيرًا من الرموز المشفرة إلى السخرية المفرطة والمطبوعة في الثقافة اليومية، تطورت الموضة اليمينية المتطرفة إلى نظام متقن للتواصل الثقافي. وما بدأ كهوية فرعية ضمن ثقافات معينة أصبح سوقًا حيويًا متكاملًا، قادرًا على تطبيع الروايات المتطرفة من خلال الملابس اليومية.

ليست محاولة دمج الجماليات اليمينية المتطرفة في الموضة السائدة مجرد تمرين تسويقي، بل هي استراتيجية سياسية مقصودة تهدف إلى التطبيع. فمن خلال تضمين أيديولوجياتهم في ثقافة الاستهلاك اليومية، يقوم الفاعلون اليمينيون المتطرفون بتغيير حدود الخطاب المقبول. حيث يسمح استخدامهم لأشكال مثل النورمكور (Normcore) والأسلوب البسيط لهم بالظهور كعناصر لا تشوبهم صفة التهديد ، ويجعل سردياتهم تبدو جزءًا من المشهد السياسي الطبيعي والمتداول.

النتيجة هي شكل خفي ومتسلل من الحرب الجمالية - حرب تخفي التطرف وراء الطابع اللطيف والسخرية والجاذبية السائدة، مما يجعل المقاومة أصعب والتغلغل أكثر فاعلية. ونتيجة لذلك، تم تسليح الجماليات، بينما أصبح التطرف أمرًا مألوفًا ومطبعًا عليه. ■

توجه كل المراسلات إلى أندريا غريبو على البريد الإلكتروني <a.grippe@akbild.ac.at>

التمرد الذكوري والإشارة الأيديولوجية. فأصبحت الرموز مشفرة وغامضة، مما أتاح للمرতدين التعبير عن انتماؤهم مع تجنب المراقبة العامة المباشرة.

وجاء التحول الأبرز مع صعود علامة Thor Steinar الألمانية التي مزجت بين الأساطير النوردية-الألمانية والموضة التقنية والخارجية. و كانت شعاراته وأرقامه (مثل «٤٤») ورموزه الرونية تعمل كمساحات سيميائية رمادية - تُفك شيفرتها داخل الأوساط اليمينية المتطرفة ضمن دوائر اليمين المتطرف، لكنها قابلة للإنكار في العلن. فحتى اسم العلامة جمع بين "Thor"، إله الرعد النوردي، و"Steinar"، في إشارة إلى الجنرال فيليكس شتاينر، من قوات الفافن-إس (وهي وحدة عسكرية نازية ألمانية خلال الحرب العالمية الثانية: المترجمة) كانت الاستراتيجية واضحة وذلك بتضمين الرموز الراديكالية في تصميمات صديقة للتيار السائد.

وضعت هذه الاستراتيجية معيارًا جديدًا. فقد تبعت علامات مثل Erik & Sons و Ansgar Aryan، معززة روح "المحارب" التي تركز على التراث والقوة والمقاومة - وهي رموز للسيادة البيضاء لكنها مغلفة في جمالية تبدو محايدة.

< جيل الألفية (١٩٨١-١٩٩٦): العصور الكلاسيكية والتمويه الثقافي

أدى صعود الثقافة الرقمية إلى تغيير موضة اليمين المتطرف مجددًا. فقدت الأساليب العدوانية والعسكرية مكانتها لصالح جماليات أكثر أناقة وقابلية للتسويق - الملابس الرياضية اليومية، وأسلوب نورمكور ، وأشكال الهيستر. كما حلت قصص بولو بساطة والألوان الباستيلية محل أحذية القتال وسترات القنصاة.

رمزيًا، تلاشت المواضيع الفايكنجية. وفي مكانها، تبنت العلامات التجارية العصور الكلاسيكية ألا وهي سبارتا، روما، الفلانكس، الفيلق. إذ أعاد اليمين المتطرف تخيله لنفسه بصفته وارثا خلفية حضارة يونانية-رومانية موحدة تتعرض للهجوم من التعددية الثقافية. هنا، صوّرت الثقافة البصرية أوروبا ككتلة حضارية، متميزة ونقية ثقافيًا. وقد انسجم هذا التحول مع مفهوم التعددية الإثنية - الذي يؤكد على الانفصال الثقافي بدل التسلسل الهرمي العرقي. فدمجت علامات مثل Phalanx Europa و Pivert و Peripetie الشعارات اليونانية واللاتينية والإشارات البطولية في ملابس النورمكور.

تم التعبير عن موضوعات المرونة والثبات والأصل الثقافي من خلال جماليات نظيفة وسهلة المنال. مكنت هذه الاستراتيجية هذه العلامات التجارية من الانتشار في كل من الفضاءات الراديكالية والسائدة.

< كيف يتغلغل اليمين المتطرف في المجتمع المدني

بقلم سمرين كاليا، جامعة برلين الحرة، ألمانيا



تجمع الناس في تجمع لحزب «تحريك لبيك باكستان» (TLP) في كراتشي في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٢. تصوير المؤلف.

لم يعد اليمين المتطرف في جميع أنحاء أوروبا وخارجها، قوة هامشية. فقد حققت الأحزاب اليمينية المتطرفة نجاحات انتخابية كبرى، واستخدمت أجهزة الدولة لملاحقة الأقليات، وقمع منظمات حقوق الإنسان، وحرّضت على أعمال العنف التي تنفذها جماعات أهلية ضد جماعات مهمشة.

نتساءل لماذا وكيف تمكنت أحزاب اليمين المتطرف من نيل التأييد الجماهيري و كسب شعبية؟ شكّلت هذه الأسئلة محور اهتمام العديد من الدراسات الأكاديمية. إذ يعتقد بعض الباحثين أن التغيرات السريعة التي أحدثتها العولمة والتحديث أدت إلى مظالم اقتصادية وثقافية، مما خلق ظروفًا خصبة لصعود أحزاب اليمين المتطرف. بينما يرى آخرون أن عدم استجابة الأحزاب السياسية السائدة، وتراجع التصويت القائم على الطبقة الاجتماعية، وتنامي تأثير الإعلام على السياسة، قد سهلت انتشار الأفكار الإقصائية لليمين المتطرف.

< حالة باكستان

كانت مثل هذه الظروف موجودة دائمًا في بعض البلدان، مثل باكستان. إلا أن الهيمنة الوضائية للمؤسسة العسكرية وضعف ترسخ المؤسسات الديمقراطية والمنافسة الانتخابية قد شكّلا عائقين أساسيين وحدّا من قدرة هذه الحركات على التحول إلى قوة سياسية مؤثرة و من صعود أحزاب اليمين المتطرف في باكستان. ومع ذلك، اكتسبت أفكارها شعبية كبيرة وأدت إلى زيادة العداء تجاه الأقليات وكذلك تجاه الجماعات النسوية والليبرالية في باكستان.

أحاجج في هذا المقال بأنه لفهم انتشار أفكار اليمين المتطرف و التطبيع معها، نحتاج إلى تحويل بوصلة تركيزنا إلى المجتمع المدني الذي يُفهم على أنه مجال للالتزام الاجتماعي والسياسي. تستخدم أحزاب اليمين المتطرف [استراتيجيات الحركات الاجتماعية](#) لاستغلال المظالم القائمة، وتوسيع مدى تأثير أفكارها، و [تعديل السلوك والمواقف والثقافة السياسية حسب مسارها ومجراها](#).

وسعيًا مني إلى توضيح حجتي، أتناول حالة حزب من اليمين المتطرف في باكستان. تقدم باكستان حالة مثيرة للاهتمام لدراسة تطبيع أفكار اليمين المتطرف في المجتمع المدني. يعود ذلك إلى ضعف المؤسسات السياسية حين يتعلق الأمر بفرض المعايير الديمقراطية، إضافة إلى تحكم الجيش في المنافسة السياسية من خلال الرعاية الانتقائية وقمع الفاعلين السياسيين. وبالتالي، تنتقل المنافسة السياسية إلى المجتمع المدني حيث تشارك أحزاب اليمين المتطرف ليس فقط في تشكيل التفضيلات السياسية المتعارف عليها، ولكن أيضًا في التعبئة الإحتجاجية..

سأوضح فيما يلي، كيف يستخدم الحزب استراتيجيات شبيهة باستراتيجيات الحركات الاجتماعية لتوسيع انتشار أفكاره الإقصائية. وسأشرح، على وجه الخصوص، ثلاث تقنيات يستخدمها قادة الحزب وأعضاؤه وناشطوه لتوسيع نطاق أفكارهم ومعاييرهم.

< حركة تحريك لبيك باكستان (تي. أل. بي. TLP)

تدعي حركة تحريك لبيك باكستان (تي. أل. بي) أنها حزب سياسي ديني تهدف أجندته إلى حماية قوانين تجريم التجديف في باكستان التي تستهدف خصوصًا الجرائم المتعلقة بالإسلام وشخصياته المقدسة والقرآن. برز الحزب على الساحة السياسية الباكستانية في انتخابات سنة ٢٠١٨، حيث قدم ٢٦٢ مرشحًا، وصُنّف كخامس أكبر حزب. وبحلول انتخابات سنة ٢٠٢٤، احتل الحزب المرتبة الرابعة، متجاوزًا بذلك جميع الأحزاب الإسلامية. بعيدًا عن الانتخابات، كما جعل قوانين التجديف محورًا أساسيًا في أيديولوجيته حيث قمع كل نقاش حول إصلاحها مبررًا بذلك عمليات القتل خارج نطاق القانون، والهجمات ضد الأحمديين، والنسويين، والنشطاء.

تقدم باكستان حالة نموذجية ومثلاً قوياً لدراسة كيفية تطبيع الأفكار اليمينية المتطرفة في المجتمع المدني، إذ أن المنافسة السياسية فيها لا تتأسس بالكامل من خلال الانتخابات، بل تتجلى بشكل رئيسي ضمن الفضاء المدني والمجتمع المدني.

تظل المؤسسات السياسية في البلاد مثل السلط القضائية والتشريعية والتنفيذية ضعيفة من حيث إنفاذ المعايير الديمقراطية لأن جيشها القوي لا يكبح هذه المؤسسات فحسب، بل ويحدّ أيضًا من الحريات المدنية. لقد شلت درجات اللامساواة العالية وهيمنة النخبة الحراك الاجتماعي، بينما يظل أي نشاط نضالي للجماعات اليسارية والعلمانية والنسوية مقيدًا. تاريخيًا، اتبع الجيش سياسة الرعاية الانتقائية، داعمًا مختلف الفاعلين السياسيين، بما في ذلك الإسلاميين، للحفاظ على السيطرة. بينما فضلت الأنظمة العسكرية السابقة [الجماعات الديوباندية والسلفية](#)، فإن المؤسسة الحالية سهّلت صعود تي. أل. بي. مما يمنحها مساحة سياسية وشرعية أعظم.

< تقنيات التغلغل في المجتمع المدني

على غرار أغلبية الأحزاب اليمينية-المتطرفة في أوروبا، تجمع تي. أل. بي. بين استراتيجيات الانتخابات والحركات، مما يمكنها من الانخراط في كل من المجتمع المدني والمنافسة السياسية الرسمية. غالبًا ما تنشأ أحزاب اليمين المتطرف داخل المجتمع المدني كحركات اجتماعية قبل تحوّلها إلى كيانات سياسية رسمية، منظمة نفسها كحركات أو كأحزاب جماهيرية. و [بوصفها كيانات هجينة](#)، تجمع الحركة بين استراتيجيات الانتخابات والحركات، حيث يستثمر رواد الأعمال السياسيون والناشطون في كل من التعبئة الإحتجاجية وتشكيل التفضيلات السياسية المتعارف عليها.

استخدمت حركة تحريك لبيك (TLP) باكستان بصفتها حزبًا حركيًا، الثلاث تقنيات التي أستخدمها أدناه لتوسيع نفوذها وكسب الشرعية داخل المجتمع المدني. وأطلق على هذه التقنيات، مجتمعةً، اسم «تقنيات التغلغل في المجتمع المدني»، التي توسع مدى تأثير الأفكار والمعايير الخاصة بالحزب. والمقصود بالتغلغل هو سيرورة ثقافية يتم فيها تجاوز الحد الفاصل بين المجتمع المدني وغير المدني - بحيث يتوغّل غير المدني في المدني.

< إعادة تأطير السرديات

تعيد تي. أل. بي. تأطير السرديات الدينية لخدمة أهدافها السياسية. على سبيل المثال، زيارة النبي إلى الطائف - التي رويت تاريخيًا كقصة تمثّل الصبر والغفران - يعيد تأطيرها قائد تي. أل. بي. الكاريزمي خادم حسين ريزوي، لإثارة الكراهية والانتقام. وبالمثل، كما يعيد نشطاء تي. أل. بي. سرد قصة إلام دين، الشاب المسلم الذي قتل ناشراً هندوسياً في الهند الاستعمارية، لتمجيد العنف خارج الإطار القانوني. وتُعزّز إعادة التأويلات هذه، من خلال الخطب المؤثرة، ومقاطع الفيديو المعدلة على وسائل التواصل الاجتماعي، والاستراتيجيات الخطابية التي تدمج بين الالتزام الديني والعمل السياسي.

الوساطة (السُمسرة) الشبكية

توسع تي. أل. بي. نطاق نفاذها من خلال استقطاب نشطاء القاعدة الذين يعملون كوسطاء (سُمسرة) بين مختلف الشبكات ويمكنون تي. أل. بي. من التسلّل إلى المنظمات والشبكات الدينية القائمة. على سبيل المثال، أقام نشطاء تي. أل. بي خلال انتخابات ٢٠١٨. روابط مع منظمات مثل دعوة الإسلام (دي أي) والسني تحريك، واستخدموا مجموعات الواتساب لنشر دعاية تي. أل. بي. وبالمثل، قاموا أيضًا بنشر رسائلهم السياسية في أوساط المنظمات الطلابية مثل Anjuman-e-Tulba-e-Islam (ATI)، جمعية الطلبة الإسلام (إي تي أي)، مما ساعد في حشد

الدعم لاعتصام تي. أل. بي. في فايز آباد. سهّل هؤلاء الوسطاء انتشار الحزب بعيداً عن قاعدته الطائفية الأساسية، ممتدّاً بتأثيره إلى مجالات دينية وتعليمية وسياسية مختلفة.

< عروض رمزية

تدمج تي. أل. بي. أفكارها الإفصائية في الرموز والممارسات الدينية القائمة للتوسيع من نطاق انتشارها. حيث تستخدم المساجد، وخاصة مسجد بهار الشريعة في كراتشي، كمواقع يتم فيها استغلال التجمعات الدينية الروتينية لأغراض التعبئة السياسية. يُعاد توظيف الطقوس، مثل تلاوة المدائح النبوية، لنشر سرديات تي. أل. بي. خلال الحملات الانتخابية، استُخدم نعل النبي (النعلين) كشعار انتخابي، في حين أُعيد تأويل ممارسة تقبيل الإبهام كتعبير عن الاخلاص للنبي، على أنه فعل رمزي للتصويت لصالح تي. أل. بي.

في باكستان، سهلت ظروف مثل الانقسامات السوسيو-ثقافية القائمة، والرعاية العسكرية، وضعف الحركات المضادة، التغلغل من قبل تي. أل. بي. ممّن الحزب

الحركات الإسلامية التاريخية، ولا سيما حملات مناهضة الأحمديّة في الخمسينيات والسبعينيات، حيث أعاد صياغة سردياتها بينما أعاد ترويج نفسه حول «قدسية النبوة» لكسب الشرعية. كما استفاد من النظام السياسي الهجين في باكستان، حيث يتسامح الجيش بشكل انتقائي ويرعى أحزاباً دينية بينما يقمع أخرى، مما يسمح لـ تي. أل. بي. بتوسيع نفوذها بما يتجاوز الطائفة البريلوية. في الآن ذاته، يظل فاعلو المجتمع المدني الآخرون، مثل الأقليات الدينية والأحزاب اليسارية والنسويات العلمانيات، مقيدون للغاية بسبب القمع وسياسات الرعاية العسكرية لمواجهة النفوذ المتزايد لـ تي. أل. بي.

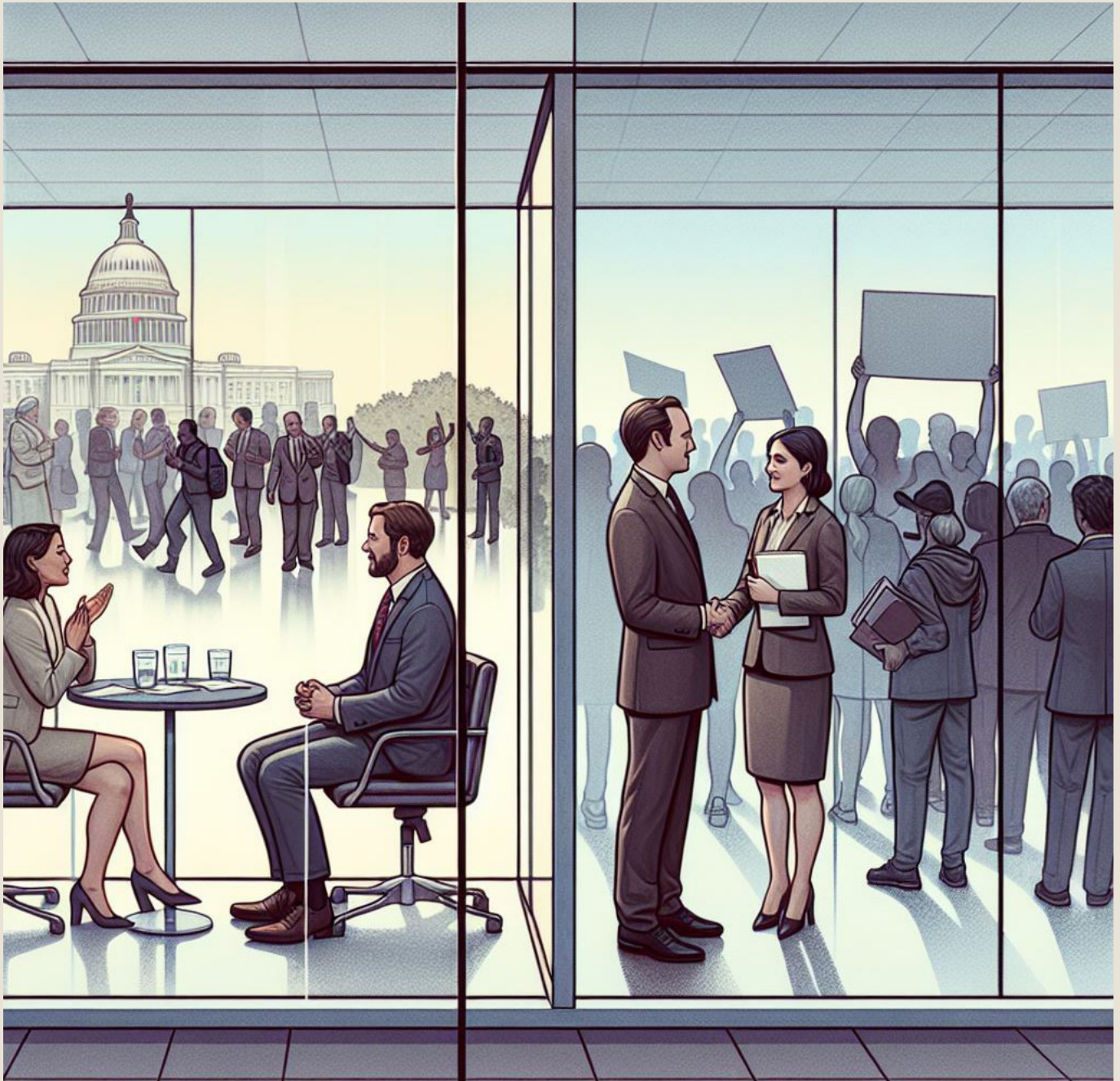
بينما تخلق الحريات المدنية الضعيفة في باكستان، والقومية الدينية، والرَبُونِيّة السياسية ظروفًا خصبة للتغلغل في المجتمع المدني، قد يكون جديراً بالبحث و التمحيص ما إذا كان المجتمع المدني يتعرض للتغلغل وكيف يحدث ذلك في سياقات تتسم بقوة المؤسسات السياسية، وحماية الحقوق المدنية، والمنافسة السياسية المُؤَسَّسة. في النهاية، ليست المؤسسات السياسية وحدها، بل أيضاً المجال المدني القوي هو الذي يمكنه مقاومة تغلغل اليمين المتطرف في المجتمع المدني وتطبيع أفكارهم في جميع أنحاء العالم. ■

توجه كلّ المراسلات إلى سمرين كاليا على <sumrin.kalia@fu-berlin.de>

< تأثير الحوكمة الشعبوية

في أدوار المجتمع المدني و جهود المناصرة

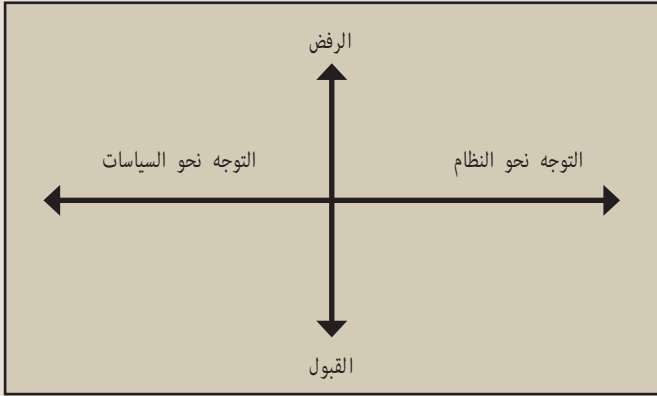
بقلم روبرتو سكاراموزينو وسيسيليا سانتيللي، جامعة لوند، السويد



أثار صعود أحزاب اليمين الشعبوي إلى السلطة في الديمقراطيات الليبرالية نقاشات حادة حول وضع الديمقراطية و مستقبلها . وتعدّ السويد مثالاً واضحاً على دولة ذات مؤسسات ديمقراطية مستقرة، ومجتمع مدني نابض بالحياة، ودرجة عالية من الثقة في المؤسسات العامة، والتي شهدت نجاحاً انتخابياً متعاضداً

بين جماعات الضغط والمناصرة.
صورة من إنشاء المؤلف باستخدام Microsoft Copilot .

القبول إلى الرفض؛ و ٢) نطاق النقد، من الموجّه نحو السياسات إلى الموجّه نحو النظام. يتقاطع هذان البعدان، مُشكِّلَيْن أربعة خيارات استجابة مختلفة، كما هو مُوضَّح في النموذج التالي.



المصدر: المؤلفون.

يُتيح النموذج بتوصيف الاستجابات وفقاً لهذه الأبعاد. يتم اتباع القبول الموجّه نحو السياسات (أسفل اليسار) من قبل منظمات المجتمع المدني التي تتقبل إلى حد كبير الوضع السياسي الراهن ولكنها قد تنتقد تفاصيل سياسية محددة. بينما يتم استخدام القبول الموجّه نحو النظام (أسفل اليمين) بدلاً من ذلك من قبل منظمات المجتمع المدني التي تقبل الإطار السياسي الأوسع ولكنها تدعو إلى إصلاحات نظامية كبيرة.

بخصوص ردود الفعل الأكثر تصادمية، يتم تبني الرفض الموجّه نحو السياسات (أعلى اليسار) من قبل منظمات المجتمع المدني التي ترفض سياسات أو مبادرات محددة للحكومات الشعبية دون تحدي النظام بأكمله. أخيراً، ينطبق الرفض الموجّه نحو النظام (أعلى اليمين) على منظمات المجتمع المدني التي تعارض الحكومة الشعبية بشكل جذري وتدعو إلى تغيير تحويلي.

< منظمات المجتمع المدني المختلفة تستجيب بشكل مختلف

في دراستنا، نجد أمثلة لجميع أنواع الاستجابة الأربعة، مما يشير إلى أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تتفاعل بشكل مختلف تماماً مع التغييرات التي تُحدثها الحكومة الشعبية، اعتماداً على موقعها في الحقل التنظيمي. قد تكون بعض مجالات السياسات أكثر أو أقل عرضة لإصلاحات تراها منظمات المجتمع المدني غير ملائمة، مما يؤثر في تصوّر الأعضاء لتأثير هذه الإصلاحات على منظمة المجتمع المدني أو المصالح التي تمثّلها. وبالمقارنة بمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجالات سياسات محددة، قد تتبنى بعض المنظمات، التي تهدف إلى تمثيل قطاع المجتمع المدني بأكمله، نهجاً أكثر تصادمية أو نهجاً أكثر حذراً، ربما اعتماداً على مستوى الإجماع بين أعضائها. بناءً على أيديولوجيتها ومهمتها، قد تشعر بعض المنظمات بأنها أكثر تهديداً من قبل ما تعتبره أجندة قومية-محافظة. يمكن أن ينطبق هذا، على سبيل المثال، على المنظمات المرتبطة بحركات العمال أو المهاجرين.

تشير هذه النتائج إلى أن منظمات المجتمع المدني المختلفة تستجيب للحكومة الشعبية بشكل مختلف، بناءً على تصورها لآثار الإصلاحات، ومجال اهتمام سياساتها، وأيديولوجيتها وقاعدتها القيمية، وموقعها داخل التسلسل

و متواصلًا لحزب يميني شعبي، وهو الديمقراطيون السويديون. بعد انتخابات ٢٠٢٢، نجح الحزب في التوصل إلى النفاذ المباشر إلى دوائر صنع القرار والسياسات العامة و ذلك عبر دعمه لحكومة يمين الوسط التي يقودها حزب ذو توجهات ليبرالية محافظة.

أطلقنا سنة ٢٠٢٤ بالاستناد إلى خبرات هائلة في دراسات المجتمع المدني في كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة لوند، وبتنويل من المجلس السويدي للبحوث، ٢٠٢٤ مشروعاً بحثياً بعنوان «المجتمع المدني والشعبوية: كيف يؤثر صعود الأحزاب الشعبوية إلى السلطة في علاقات الدولة بالمجتمع المدني». يوظف المشروع منهجاً مقارناً، يركز على دولتين: السويد وإيطاليا. تمثل الأخيرة مثلاً مثيراً للاهتمام على ديمقراطية ليبرالية لها تاريخ طويل من تأثير سياسات الحكومة بأحزاب اليمين الشعبوي. في هذه المقالة الموجزة، نقدم أجندة بحث المشروع ورؤى من دراسة حالة نُشرت مؤخراً في [المجلة الدولية للسياسة والثقافة والمجتمع](#).

< مركزية المناصرة في الديمقراطيات الليبرالية

تُعَد المناصرة إحدى الوظائف الأساسية لمنظمات المجتمع المدني (سي. أس. أو. أس) في الديمقراطية الليبرالية. بالنسبة لبعض المنظمات، يعني هذا الدفاع عن حقوق أو مصالح أعضائها، مثل حقوق أو مصالح النساء، أو ذوي الإعاقة، أو مجموعات الأقليات الأخرى. بينما تتبع منظمات أخرى مصالح أكثر عمومية دون دور تمثيلي صارم، مثل تلك التي تركز على الاستدامة، أو السلام، أو حقوق الإنسان. دور المناصرة هذا هو سمة مميزة للديمقراطية الليبرالية ويفترض مسبقاً الوصول إلى النقاش العام الحر وسيرورات صنع السياسات. لذلك، يمكن النظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها وسطاء بين جهاز الدولة والمواطنين.

دور المناصرة هذا من المحتمل أن يكون في حالة توتر، أو حتى في صراع، حول كيفية تصور العديد من أحزاب اليمين الشعبوي لموقعها في المجتمع والنظام السياسي. تميل هذه الأحزاب إلى التأكيد على الصلة المباشرة بين القائد والشعب، ورفض فكرة الوسطاء مثل منظمات المجتمع المدني، التي يمكن اعتبارها جزءاً من نخبة فاسدة. علاوة على ذلك، نشأت العديد من منظمات المجتمع المدني التي تحتل موقعاً مركزياً في الوصول إلى صنع السياسات العامة على مدى العقود القليلة الماضية من حركات اجتماعية تدعو إلى الإنسانية، والتضامن، وحقوق مجموعات الأقليات، ومضادة للتمييز. تتصادم هذه القيم مع الرؤية القومية، والشعبوية المحافظة، والمحافظة قيمياً للعديد من أحزاب اليمين الشعبوي.

< المناصرة وأربعة أنواع لاستجابات منظمات المجتمع المدني

تستكشف دراستنا كيف استجابت منظمات المجتمع المدني الفعالة إجرائياً في إيطاليا والسويد لتشريعات الميزانية الحكومية لعام ٢٠٢٤. تعد تشريعات الميزانية جزءاً أساسياً من الحكومة، حيث تخصص الموارد لسياسات مختلفة، بما في ذلك تمويل منظمات المجتمع المدني. يمكن أن تصبح أداة أساسية للحكومة الشعبية، التي تُتهم على أنها ممارسة الأحزاب الشعبوية للسلطة. ندرس منظمات المجتمع المدني الفعالة لأنه، نظراً لموقعها المركزي في صنع السياسات وامتلاكها موارد كبيرة، يمكن أن تتأثر بشدة بالتغييرات الناتجة عن إجراءات الحكومة الشعبية، ولا سيما من حيث قدرتها على التصرف إذا ما تمّ قطع تمويلها. كما ستكون، من موقعها الفعال إجرائياً، قادرة على انتقاد تدابير الحكومة، وإن كان ذلك يهدد بفقدان موقعها المُميّز.

لفهم استراتيجيات المناصرة المختلفة، نطور نموذجاً لاستجابات منظمات المجتمع المدني للتغيرات في السياسات بناءً على بُعدين: (١) مستوى النقد، من

الهرمي لقطاع المجتمع المدني.

< أهمية السياق في استجابات منظمات المجتمع المدني

تقوم إحدى القيم المركزية للدراسات المقارنة على افتراض أن السياق مهم للمخرجات التي نهتم بها. تقدم إيطاليا والسويد سياقين مختلفين جداً ضمن إطار الديمقراطيات الليبرالية المستقرة في أوروبا. حيث يتجه المجتمع المدني الإيطالي تقليدياً بشكل أساسي نحو توفير الخدمات، بينما يتجه المجتمع المدني السويدي نحو الوظائف التعبيرية والمناصرة. ويكون تمويل الدولة للمجتمع المدني في إيطاليا بشكل عام غير مباشر أكثر، من خلال السلطات الإقليمية والمحلية، بينما في السويد، يكون أكثر مباشرة وتديره وكالات الدولة. كما تختلف أنواع الأحزاب الشعبية، والمسارات التاريخية، والوصول إلى السلطة، بين البلدين.

على الرغم من وجود فروقات مهمة بين استجابات منظمات المجتمع المدني الإيطالية والسويدية لتشريعات الميزانية المالية، نلاحظ أيضاً تبايناً كبيراً في استجابات منظمات المجتمع المدني على مستوى كل دولة على حدة. ففي كلا البلدين، نلاحظ أمثلة على استجابات تتعلق بثلاثة من أنواع الاستجابة الأربعة. ومع ذلك، عند فحص استجابات منظمات المجتمع المدني ومقارنة البلدين، نلاحظ ميل منظمات المجتمع المدني السويدية إلى أن تكون أكثر توجهاً نحو رفض الحوكمة الشعبية والمزيد من النقد النظامي. مع الحفاظ على أن الحالة، موضوع دراستنا، تقوم على عدد صغير من منظمات المجتمع المدني (١١ لكل بلد)، تشير هذه النتائج إلى أن السياق الوطني مهم بالفعل فيما يتعلق بكيفية تفاعل منظمات المجتمع المدني مع الحوكمة الشعبية.

قد يكون أحد التفسيرات الممكنة للفروقات هو التطبيع المستمر للحوكمة الشعبية في إيطاليا، وهي دولة تتعامل منظمات المجتمع المدني فيها مع هذه السياسات لفترة أطول. مثل آلية التطبيع هذه قد لا يكون لها تأثير بعد على منظمات المجتمع المدني في السويد. قد يجعل توجه قطاع المجتمع المدني في إيطاليا نحو توفير الخدمات منظمات المجتمع المدني أقل ميلاً لانتقاد الحكومة مقارنة

بقطاع أكثر توجهاً نحو المناصرة، مثل القطاع في السويد. عند فحص المؤسسات العمومية، قد نعتبر أيضاً أنه في دولة تتحكم فيها الدولة مباشرة في تمويل المجتمع المدني، كما هو الحال في السويد، يكون للحوكمة الشعبية التي تهدف إلى إعاقه منظمات المجتمع المدني المعارضة أثر مباشر عليها، مما يثير، بشكل معقول، رد فعل أقوى.

< هل يمكن أن يمثل منظمات المجتمع المدني ثقلاً موازناً للحوكمة الشعبية؟

ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال. من الضروري ملاحظة أن الحكومات الليبرالية قد طبقت إجراءات تقييدية ضد منظمات المجتمع المدني في ديمقراطيات ليبرالية تعمل بشكل جيد، دون وجود رابط مباشر مع أحزاب شعبية. ومن ثم، ليس من المفاجئ أن تُدرك العديد من منظمات المجتمع المدني في سياقات مختلفة انكماش الفضاء المدني. ترافق مساحة المناورة المحدودة بشكل متزايد سياسات تقييدية تستهدف مجموعات عدة وقضايا تعمل عليها اجرائياً منظمات المجتمع المدني. كان مدى قدرة منظمات المجتمع المدني على الحفاظ على موقعها كمؤسسات فعالة مع اتخاذها في الوقت ذاته موقفاً نقدياً تجاه السياسات العمومية، موضوعاً مركزياً في دراسات المجتمع المدني. تصبح هذه المسألة أكثر أهمية في أزمنة الحوكمة الشعبية، التي قد تؤدي إلى تراجع ديمقراطي وتحول نحو حكم أكثر أوتوقراطية. علاوة على ذلك، قد تصبح منظمات المجتمع المدني أقل ميلاً لممارسة وظيفة المناصرة النقدية نتيجة التطبيع مع الحوكمة الشعبية والخطاب اليميني. نحن بحاجة إلى مزيد من الدراسات لاستكشاف الشروط الهيكلية والتنظيمية المسبقة لأنشطة منظمات المجتمع المدني في أوقات الحوكمة الشعبية، وكذلك في سياقات وطنية أخرى. ■

توجه كل المراسلات إلى روبرتو سكاراموزينو على البريد الإلكتروني

<roberto.scaramuzzino@soch.lu.se>

< مناهضة الاستعمار

في التاريخ والنظرية الاجتماعية

بقلم أناهد الحردان^١، جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية، وجوليان غو، جامعة شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية

والإمبريالية — ولا تزال تُنتج — تفكيرًا اجتماعيًا جديدًا، مبتكرًا، وحيويًا. ففي خضم نضالاتهم من أجل تغيير العالم الإمبراطوري في القرن العشرين، قدّم الفاعلون المناهضون للاستعمار نقدًا لاذعًا ومدمرًا لذلك النظام. و ذلك بتحديهم للعنصرية، والاستغلال الاقتصادي، والإقصاءات السياسية، واللامساواة الاجتماعية التي ميّزت الإمبراطورية.

كما سعوا أيضًا إلى فهم أعمق للعالم الذي كانوا يناضلون ضده، فطوّروا مفاهيم جديدة، ونظّروا للعالم بطرق غير مسبوقة. وهكذا، أسهمت مناهضة الاستعمار في إنتاج تحليلات ومفاهيم ونظريات اجتماعية جديدة تساعد في فهم المجتمع وتشكل خيالًا سوسيولوجيًا نقديًا وملتزمًا بحق. نشر هنا أنّ التعلّم من الحركات والدروس المستفادة من المفكرين المناهضين للاستعمار تشكل استراتيجية فعالة لتجاوز حدود العديد من المنظورات السوسيولوجية السائدة.

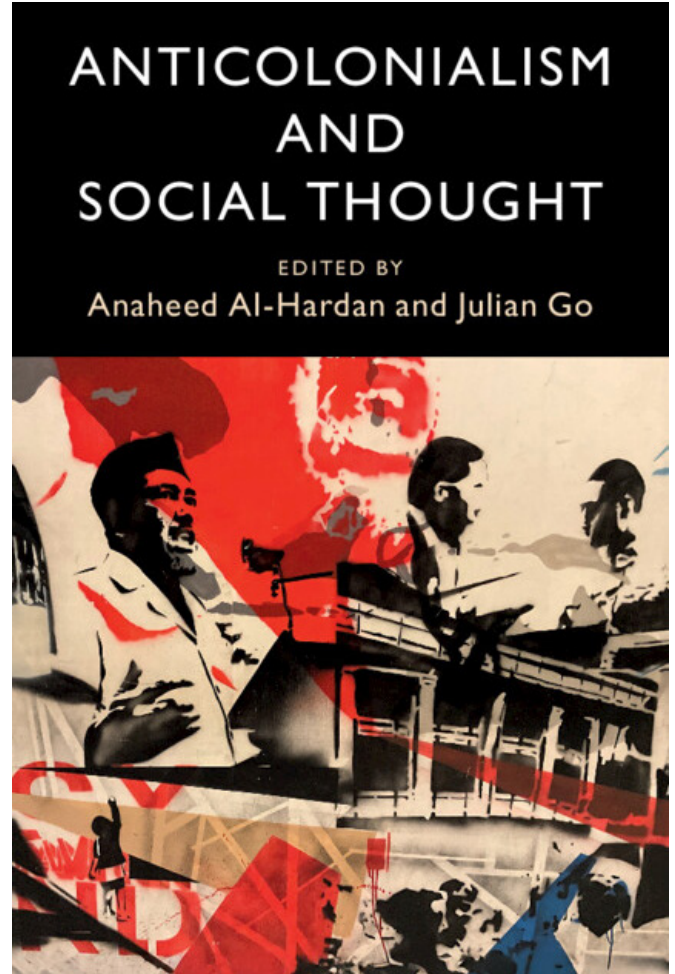
< وضع الفكر المناهض للاستعمار في سياق النظرية الاجتماعية العالمية.

بدأت الامبريالية الحديثة في أوروبا والولايات المتحدة في القرن الخامس عشر من خلال غزو الأمريكتين. وباعتبار الاستعمار أحد الأدوات الرئيسة للهيمنة السياسية والاقتصادية، حيث بلغت ذروتها في القرن العشرين حين كانت الغالبية العظمى من المناطق المأهولة في العالم تتكوّن من إمبراطوريات استعمارية ومستعمرات سابقة. ولا تزال الإمبريالية حتى اليوم تُشكّل بنية العالم، سواء في صورة استعمار متواصل أو استعمار جديد (نيواستعمارية). ومع ذلك، ما انفكت تواجه دوما مقاومة مستمرة، سواء من الفلاحين، والعمّال المقيّدين، والمستعبدين، أو من الناشطين، والكتاب، والفنانين، والمفكرين الذين تصدّوا للهيمنة الأوروبية ثم الأمريكية لاحقًا، وما صاحبها من لا مساواة.

وفي الحاضر، ومع استمرار الاستعمار الجديد والاستعمار المباشر، يظلّ الفكر والممارسة المناهضان للاستعمار — من ستاندينغ روك Standing Rock إلى غرة يشكّل تحيّا مستمرًا لهيمنة القوى الإمبريالية.

وقد تجلّى الفكر المناهض للاستعمار في أشكال متعددة وأصول تاريخية معقّدة، بدءًا من مقاومة السكان الأصليين للحكم الاستيطاني في الأمريكيتين، والثورة الهايتية ضدّ الاستعمار الفرنسي، والنضالات المسلحة العديدة في حقبة إنهاء الاستعمار ضد الإمبراطوريات الأوروبية المتداعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وصولًا إلى حركة "حياة السود مهمة" (Black Lives Matter) والاعتصامات الجامعية العالمية المطالبة بالعدالة لفلسطين. إن مناهضة الاستعمار تمثّل تقليدًا غنيًا ومتعدد الأوجه، وتشكّل نضالًا مستمرًا يلهم العالم ويواجهه في آنٍ واحد.

بينما أشار المؤرخون إلى بعض الجوانب الرئيسة للحركات المناهضة للاستعمار، مُسلّطين الضوء على تعقيداتها وتناقضاتها وصراعاتها، ينطوي هدفنا في استعادة



كتاب مناهضة الاستعمار والفكر الاجتماعي، تحرير: أناهد الحردان وجوليان غو، منشورات جامعة كامبريدج.

من المتوقّع صدوره إلكترونياً في آب/أغسطس ٢٠٢٥.

لقد استمرت الجهود الرامية إلى «عولمة» النظرية الاجتماعية وجعلها أكثر شمولاً وعالمية، وتجاوز حدود المنظورات السوسيولوجية المهيمنة، وإعادة التفكير في الموروث النظري والمرجعيات (canon) والنماذج الفكرية التقليدية، لبعود من الزمن. ونحن نقترح أن يُقدّم جعل الفكر المناهض للاستعمار في موقع مركزي داخل الجهود الرامية إلى تجديد النظرية الاجتماعية وتوسيع آفاقها العالمية وبوصفه مصدرًا أساسيًا لهذا المشروع.

لقد أنتجت مناهضة الاستعمار، بوصفها موقفًا مناهضًا للإمبراطورية

للنظرية الاجتماعية الغربية التقليدية. تدعى «علم اجتماع الشعوب الأصلية» أو «النظرية الجنوبية» أو «نظريات المعرفة الجنوبية». كما تسعى مشاريع أخرى إلى إحياء «تراث مستقل» في العلوم الاجتماعية، أو استعادة تقاليد إقليمية ووطنية متميزة خارج أوروبا. جميع هذه المشاريع المعرفية قيّمة، وقد دفعت الحوار قدماً بطرق مهمة. لكنها تتميز بانطوائها على محاور تركيز وقيود خاصة نعتقد جدلاً أنه يمكن التغلب عليها من خلال اللجوء إلى مناهضة الاستعمار في التاريخ كمصدر للفكر الاجتماعي ذي أهمية مستمرة في عصرنا.

< الجغرافيا السياسية للرأسمالية العالمية: لا تعدّ جوهرية للفكر المناهض للاستعمار أو للالتزامات السياسية المصاحبة له

تتمثل أهم قيود المقاربات الحالية في تركيزها على مشكلة محدودة هي المركزية الأوروبية، ما يجعل الحلول المقترحة تعتمد بشكل رئيسي على البعد الجغرافي. تكمن الإشكالية في النظرية الاجتماعية وفقاً لهذه المقاربات القائمة في كونها تنشأ في أوروبا أو في ما يُسمى بـ «الغرب». ومن ثَمَّ، فإن العلاج يتمثل في البحث عن أفكار أو مفكرين «غير غربيين» أو «غير أوروبيين». الغاية من ذلك تحديد واستخدام أعمال مفكرين «غير غربيين»، أو «محلين/أصليين»، أو «آسيويين»، أو «أفارقة»، أو «مفكرين جنوبيين»، سعياً إلى استجلاء فضاءات فكرية تقع «خارج» أو «على هامش» الغرب و«الشمال العالمي». وبذلك، تتحدّى هذه المقاربات الأصل الجغرافي للفكر بدل محتواه، على افتراض بأن هذا المحتوى تحدّد جغرافيته. فإذا كان المفكر الاجتماعي يقيم أو ينحدر من موقع «غير غربي» أو «غير أوروبي»، فإن أفكاره تُعدّ جديرة بالقيمة (لهذا السبب الجغرافي وحده).

تحمل هذه الانتقادات للعلوم الاجتماعية الأوروبية والمستندة إلى الجغرافيا لا مندوحة قدرًا من الواجهة. تاريخيًا، ترجم الاقتصاد السياسي للإمبريالية تقريبًا إلى جغرافيا عالمية حيث هيمنت أوروبا، ثم الولايات المتحدة لاحقًا، والتي غالبًا ما يُفهم أنها «الغرب» ومؤخرًا «الشمال العالمي»، على «الشرق» أو مؤخرًا «الجنوب العالمي»، ماديًا ومعرفيًا. غير أنّ هذه الجغرافيا التقريبية للاقتصاد السياسي العالمي الرأسمالي لا تأخذ في اعتبارها وبالكامل واقع المهيمّن عليهم والمُعنصرين داخل مراكز الإمبريالية نفسها. فمجتمعات الشعوب الأصلية، وسائر أحفاد المستعمرين والمستعبدّين، يقيمون في الشمال العالمي كما في الجنوب العالمي. وإضافة إلى ذلك، فإن المستوطنين الأوروبيين وأحفادهم يقيمون أيضاً في أماكن كانت، أو لا تزال، خاضعة للاستعمار.

إنّ أحد القيود المتّصلة بهذا الطرح يتمثل في أنّ المواقع الجغرافية لا تتطابق تطابقاً مباشراً مع الالتزامات السياسية أو أنماط تشكّل المعرفة. إذ لا يتخذ جميع المفكرين الاجتماعيين أو النظريات المنبثقة من العالم الذي خضع سابقاً للاستعمار موقعاً مناهضاً للاستعمار. حيث يمكن للخطاب الاجتماعي في هذا العالم أن يستبطن المنظور الإمبريالي، وذلك بفعل تاريخ الإمبريالية الذي أسهم في نشر افتراضاتها وترسيخها مؤسسياً. يعود ذلك أيضاً إلى البنية الجيوسياسية لإنتاج المعرفة في العصر الراهن، والتي تخدم المصالح الإمبريالية المعاصرة وتعيد إنتاج بنية عالميّة نيوكولونيالية في مجال إنتاج المعرفة.

وبالمثل، لا ينتمي جميع المنظرين في «أوروبا» أو «الشمال العالمي» بالضرورة، أو بصورة تلقائية، إلى الإيستميّ الإمبرياليّ المهيمّن. فليسوا جميعاً داعمين للإمبريالية وللاستعمار، ولا هم يواصلون جميعاً دعمها. كما أنّهم لا يشتغلون بالضرورة انطلاقاً من موقع معرفي إمبريالي. وقد شهدت المراكز الإمبريالية نفسها انتشار حركات مناهضة للإمبريالية. ولا سيّما تلك المتأثرة بالفكر الماركسي، في تفاعلٍ وحوارٍ مع رفاقهم في المستعمرات. ويبين كتابنا وجوه الانتشار المثمر وإعادة الصياغة الخلاقة للمفاهيم بين تقاليد معرفيّة مختلفة، بما ينسجم مع خطوطٍ سياسية مناهضة للاستعمار.

وعليه، فإنّ ما تعجز هذه المقاربات المُستندة إلى الجغرافيا عن تقديمه هو

الجوانب النظرية والمعرفية لمناهضة الاستعمار. وكما تمّ توضيحه في كتابٍ سيصدر قريباً عن كامبريدج يونسفيرستي براس، و الذي شاركنا في تحريره، بعنوان «مناهضة الاستعمار والفكر الاجتماعي»، أنتجت حركات مناهضة الاستعمار، ولا تزال، تفكيراً اجتماعياً جديداً ومبتكراً ونابطاً من خلال عملية تحدّي الإمبراطوريات والإمبريالية. لاطماً كانت مناهضة الاستعمار مجالاً نشطاً للخيال الاجتماعي الذي لا يزال ذا صلة اليوم، ويُقدّم ما نعتبره نوعاً مميزاً من الفكر الاجتماعي والنظرية الاجتماعية. لذلك، نطرح إبراز الفكر المناهض للاستعمار المستمد من مناهضة الاستعمار في التاريخ كمصدر للنظرية الاجتماعية. ونُعرّف مناهضة الاستعمار بأنها موقف سياسي يحمل التزامات ثقافية واجتماعية واقتصادية مُحددة لتغيير أوجه التفاوتات الناتجة عن الاستعمار والإمبريالية، والتي يكمن مصدر نشأتها في تجارب الخضوع الاستعماري للإمبراطوريات والتأثير بها. تاريخياً وحتى راهنا، وحتى اليوم، يشمل هذا الموقف مجموعة واسعة من الرؤى والمشاريع النقدي. كما يسعى مشروعنا إلى استعادة الأبعاد الاجتماعية - والسوسيولوجية - لهذا الموقف وإحيائها.

< في مواجهة الموقف الإمبريالي

ينطوي اسهامنا على فرضيتين رئيسيتين. الأول هو أن معظم النظرية الاجتماعية المتداولة في أقسام علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية بشكل عام تنشأ من تقليد إمبريالي طويل، وتضم بطريقة ضمنية أو معلنة «موقفاً إمبريالياً». إنّ ما يطلق عليه راهنا بعلم الاجتماع وتطبيقاته المجردة تحت مسمى «النظرية الاجتماعية» - تشكّل في سياق التوسع الإمبريالي الأوروبي والأمريكي كما أوضحنا أعلاه. - إذ وُلدت النظرية الاجتماعية في داخل الإمبراطورية، ومن الإمبراطورية، وخدمة للإمبراطورية، و لذلك تناولت أنواعاً محدّدة من الأسئلة، وصاغت مفاهيم ونظريات متميزة، وأجرت أبحاثاً انعكست فيها مصالح النخب في المراكز الإمبريالية واهتماماتها وتجاربها. حتى الأصوات المناهضة للإمبريالية التي ظهرت في قلب الإمبراطوريات، مثل صوت دبلو.إي.بي. دو بويز، W.E.B. Du Bois فقد تم تهميشها وإقصاؤها عن دائرة التأثير.

لا تزال العلوم الاجتماعية اليوم تحمل بصمة الإمبريالية من العصور السابقة، وهو ما يظهر في تصنيفاتها التحليلية، وافتراضاتها الأساسية، وأسئلة أبحاثها التي لا تزال تعكس مصالح المراكز الإمبريالية واهتماماتها. وبما أن فروع النظرية الاجتماعية التقليدية تشكّلت من منظور إمبريالي، فهي لا تزال مرتبطة بمحليتها المحدودة، وحذفها لبعض الظواهر، ونقاط عميائها المعرفية. كما جادل العديد من النقاد في السنوات الأخيرة، فقد عانت معظم العلوم الاجتماعية في تخصّصاتها المتعدّدة، من التنظير إلى منهجيات البحث، من عجز عن التعامل الجاد مع علاقتها بالإمبريالية والعنصرية، واستمرار مركزية أوروبا والنظرة الاستشراقية، وتجاهلها لتجارب غالبية سكان العالم واهتماماتهم. في الوقت نفسه، نحن ندرك أن أجزاء واسعة من النظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع بشكل أعمّ مستمرة في استيعاب عدسات محدودة للنظرية الإمبريالية، مما يؤدي إلى الوقوع في مشكلات مثل الجوهرانية Essentialism، والانقسامات التحليلية، والافتراضات الحضرية المركزية. إذ يشمل ذلك نظريات المنظرين المهيمّنين الذين يُعتبرون «أساسيين» من مفكري مدرسة فرانكفورت إلى ميشيل فوكو. وحتى في العالم المسمّى بـ «ما بعد الاستعماري»، لا تزال معظم النظرية الاجتماعية والعلوم الاجتماعية الحديثة تحمل إرث الإمبريالية الأوروبية والأمريكية - يعود ذلك جزئياً إلى عملية تأسيس وفي كثير من البلدان حول العالم، العلوم الاجتماعية أولاً ضمن ثقافة الإمبراطوريات الأوروبية ولاحقاً الأمريكية.

أما الفرضية الثانية فتتمثل في أن التغلب على الإرث الخبيث الذي خلفته الصلة الأساسية بين النظرية الاجتماعية والإمبراطورية والإمبريالية يتطلب منا أن نتجاوز المحاولات القائمة في هذا المجال لجعل علم الاجتماع وذراعه النظرية أقل إقليمية وأكثر عالمية وأكثر انفتاحاً على تنوع تجارب العالم. تشمل محاولات التخطيط هذه المشاريع التي تدعى تبني «علم الاجتماع للسكان الأصليين»، أو «النظرية الجنوبية»، أو «المعرفيات الجنوبية»، باعتبارها مناهج نقدية بديلة

التأكيد على أنَّ هذه العلاقات كانت أحياناً عمودية، وليست بالضرورة أفقية دائماً بالنسبة لمركز التشكلات العالمية للسلطة.

< الحاجة إلى مناهضة الاستعمار ضرورة أكثر إلحاحاً مما مضى.

إننا لا نضفي على المنظور المناهض للاستعمار طابعاً رومانسياً، ولا نُقدِّره بطريقة تغفل البُعد النقدي. فمهمة إعادة ترتيب العالم الاستعماري من منظور مناهض للاستعمار لم تكن يوماً عملية نقية أو خالية من التعقيدات. ومن الصحيح أيضاً أنَّ بعض تيارات الفكر المناهض للاستعمار لم تكن محصنة ضد المطالب الجوهرية المتعلقة بالهوية، أو الميل إلى التراتبية والاتجاهات الأصولية. لا ينبع اهتمامنا بالفكر المناهض للاستعمار من افتراض أنَّه يتَّسم بالنقاوة من الناحية الأيديولوجية أو السياسية، بل لأنه نابع من إمكانياته النظرية والسياسية. فهو يقدم رؤى، وتصوّرات، ومفاهيم وتصنيفات، وي طرح أسئلة ومشكلات جوهرية تغفلها أو تُقمعها النظرة الإمبريالية وتجلياتها في العلوم الاجتماعية التقليدية.

وأخيراً، لا نعني في جدالنا أن الإمبريالية، أو على النقيض، مناهضة للاستعمار، قد فات عهدها وانقضت. إذ لا تزال الإمبريالية، في شكلها الاستعماري المستمر والاستعمار الجديد، قائمة حتى اليوم. ولا تزال هناك أراضٍ تعتبر مستعمرات رسمية، مثل بورتو ريكو ومارتينيك وأنجويلا. وفي الواقع، تعتبر الأمم المتحدة ستة عشر إقليماً ما زالوا تحت السيطرة الاستعمارية، ويعيش فيها ما يقرب من مليوني نسمة. ويمكنناستحضار أمثلة أخرى للاستعمار المستمر والمباشر في النضال الفلسطيني المستمر من أجل التحرر الوطني من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. وبالفعل، كما في الماضي، فقد واجهت الإمبريالية المستمرة عبر الزمن والاستعمار في أشكاله المختلفة اليوم أشكالاً مبتكرة من المقاومة المناهضة للاستعمار، سواء في قلب المتروبولات أو في عالمنا النيوكولونيالي. و عليه، تستوجب هذه الوضعية أدوات نظرية قوية ومناظير نقدية، والتي نرى أنَّه لا يمكن استخلاصها إلا من الفكر والنظرية الاجتماعية المناهضة للاستعمار، والتي تظل مسألة ملحة وذات أهمية كما كانت دائماً. ■

توجّه كل المراسلات إلى جوليان غو على البريد الإلكتروني jgo34@uchicago.edu

¹ أناهيد الحردان Anaheed Al-Hardan باحثة معروفة في مجالات الدراسات الاجتماعية والنظرية ما بعد الاستعمارية.. تُركّز الحردان أبحاثها على الفكر المناهض للاستعمار، والعولمة، والهويات الثقافية والسياسية في سياق الشرق الأوسط والوطن العربي. كما تتناول بالدرس كيفية تأثير التاريخ الاستعماري على المجتمعات المعاصرة، وتتنظر في كيفية إعادة التفكير في النظرية الاجتماعية الغربية من منظور مناهض للاستعمار. Julian Go أستاذ في علم الاجتماع، وله مساهمات بارزة في النظرية الاجتماعية المقارنة ودراسات الإمبريالية والاستعمار (المترجمة).

بديلاً عن المنظور الإمبريالي أو نقد له؛ وبذلك، فإنها تستعيد، دون قصد، إنتاج الافتراضات الإمبريالية ذاتها. فهي تُنزل المناطق والثقافات والشعوب والمجتمعات منزلة كيانات مُحددة جوهرياً تُعرّف وفق حدود جغرافية ثابتة، بينما تفترض مسبقاً امتلاك هذه الفضاءات الجغرافية خصائص إستيمية بعينها. ولا يعدو أن تعدّ هذه "الجوهرانية الجيو-إستيمية" سوى امتدادٍ لنمطٍ من الجوهرانية طالما كان جزءاً من الإستيمية الإمبريالية، وهو ما حذّر منه إدوارد سعيد منذ زمنٍ بعيد، وعلى نحو بارز في عمله الشهير الاستشراق.

< الوعود التي ينطوي عليها منظور المناهض للإستعمار

إننا لا نُهمَل التقاليد الخطابية واللغوية للفكر التي ينتمي إليها مفكّرون أو نظريّات بعينها، ولا نزعّم أنَّ السياق المؤسسي لتطوّر الأفكار و تداولها أمرٌ لا أهمية له مطلقاً. ومع ذلك، نوّكد أنَّ الجغرافيا والهوية، كلّ على حدة، ليستا فئتين كافيتين لتعريف المنظرين الاجتماعيين المُعارضين وتصنيف نظرية اجتماعية. وعليه، فإنّ كتابنا يؤطّر مقاربتنا للمفكّرين والمنظرين الاجتماعيين من حيث مناهضتهم للاستعمار، لا من خلال هويّتهم أو موقعهم الجغرافي. ولتقديم بديل حقيقي للمنظور الإمبريالي، نصرف إلى ما نسمّيه المنظور المناهض للاستعمار (المُعَرَّف بوصفه موقعاً اجتماعياً-سياً مناوئاً للإمبريالية وأشكالها الرئيسة، من استعمار واستعمار جديد)، وهو المنظور الذي يُنتج تقليداً متنوعاً من الفكر والنظرية الاجتماعية يمكن، على نحوٍ مثمر، وسمّه بوصفه "مناهضاً للاستعمار".

وخلافاً لمصطلحات مثل "الأصلي" أو "غير الغربي" أو أشكال الفكر الأخرى التي تسعى بعض المشاريع الإبتيمية إلى استعادتها، فإنّ هذا الجسم الفكري المستند إلى المنظور المناهض للاستعمار ليس، ولا يمكن أن يكون، "خارجاً عن" أو "خارجياً" بالنسبة لما يُعرّف بالفكر الغربي. على العكس من ذلك، فقد انخرط المفكّرون المناهضون للاستعمار نقدياً مع التقاليد الفكرية الأوروبية أثناء صراعهم ضد الإمبريالية الأوروبية ولاحقاً الأمريكية. حيث تشكّل الفكر والنظرية المناهضة للاستعمار في علاقة نقدية مع أفكار وخطابات المنظور الإمبريالي. ومن أبرز الأمثلة على هذا الانخراط، محاولات المفكّرين المناهضين للاستعمار توسيع تيارات الفكر الماركسي أو تصحيحه، أو علم الاجتماع المتروبوليتاني، أو الفلسفة الأوروبية. علاوة على ذلك، لم يكن الفكر المناهض للاستعمار محصوراً جغرافياً في فضاءات محددة ضمن "الجنوب العالمي"، ولا يزال كذلك. فقد انتشرت أفكار المنظرين الاجتماعيين المناهضين للاستعمار على نطاق واسع، سواء بين المراكز الاستعمارية والمستعمرات أو عبر العالم الاستعماري ككل. نسوق هنا مثال الماوية التي انتقلت أفكارها من الحرب الصينية المناهضة للاستعمار وثورات التحرير إلى أن تبناها المفكّرون والناشطون المناهضون للاستعمار في إفريقيا وآسيا. و قاموا بتفسيرها. ولا يعني ذلك إنكار علاقة القوة الهيكلية للمركز بل هو اقرار بأن المنظرين الاجتماعيين المناهضين للاستعمار صاغوا نظريات وأماطاً فكرية كانت تتداول عبر الأطراف، مع

< دارسي ريبيرو

ونظرية عالمية من الجنوب

بقلم أديليا ميغليفيتش-ريبيرو، الجامعة الفيدرالية لإسبيريتو سانتو، البرازيل



ترك العالم الاجتماعي والمفكر العام البرازيلي دارسي ريبيرو (١٩٩٧-١٩٢٢) إرثاً علمياً مكتوباً يقارب ألف صفحة. وظل إرثه الفكري هذا موضوعاً لم يُستكشف بالكامل، حتى ضمن الحقل الأكاديمي البرازيلي، على الرغم من نشر أعماله في تسعين طبعة وبعشرات اللغات، وهو ما يُعدّ إنجازاً نادراً بين الأدباء والمفكرين في أمريكا اللاتينية. ويُعزى الصمت النسبي المحيط بمضامين أطروحاته إلى الانقسامات الإيديولوجية وعدم التوافق مع موقفه الصارم في الدفاع عن المفكر الملتزم، والتزامه باستمرارية البحث في النظرية العامة في زمن كانت فيه مثل هذه الجهود تُعتبر قديمة الطراز.

تولّى ريبيرو تمثيل الرئيس جواو جولارت في البرازيل خلال الفترة التي شهدت فيها البلاد انقلاباً عسكرياً سنة ١٩٦٤ أطاح بالحكومة. ومثل جولارت، ذهب إلى المنفى، وخلال فترة المنفى أصبح ما أسماه «مواطناً أميركياً لاتينياً». بعد عودته سنة ١٩٧٩ بموجب عفو، انضم إلى الحزب العمالي البرازيلي (بيه تي بي) وكُرّس نفسه لإعادة بناء الديمقراطية.

دارسي ريبيرو وأوسكار نيماير خلال زيارة لجامعة برازيليا (UnB) عام ١٩٨٥.
حقوق الصورة: الأرشيف المركزي لجامعة برازيليا (UnB).

< منظور طويل الأمد: السيروية الحضارية

(مشابه لأنظمة سوروكين الثقافية العليا)^١، وحدد الثورات التكنولوجية على أنها أكثر محدودية في نطاقها من الثورات الثقافية الأوسع التي ناقشها غوردون تشايلد وليزلي وايت. أطلق مصطلح «التشكلات الثقافية-التاريخية» على ما يسميه جوليان ستوارت بالأعماط الثقافية في دراساته حول الإيكولوجيا الثقافية.

تحليل الثورات التكنولوجية، في اعتقاد لريبيرو إلى التحولات النوعية في التفاعل البشري مع الطبيعة، مما يعني إحداث تغييرات نوعية في المجتمعات. شكلت هذه الثورات المسارات الحضارية من خلال تغيرات في استخدام الطاقة، التي شَرَطَتها ولكنها تَشَكَّلَت أيضًا بواسطة البشر. لم تحدث المراحل التطورية خطياً بل برزت من خلال التكيف الناجح مع تعقيد البيئة. ولم تكن الابتكارات التكنولوجية أحداثاً معزولة أبداً بل كانت جزءاً من نظام ثلاثي، ولكل منها بنية داخلية. ألا وهي أ) النظام التكيفي: إنتاج وإعادة إنتاج الظروف المادية للحياة؛ ب) النظام الترابطي: تعديل علاقات الإنتاج؛ ج) النظام الأيديولوجي: جميع أشكال التواصل الرمزي / اللغة، المعرفة، المعتقدات، القيم، المعايير الاجتماعية، أنماط الحياة، والسلوك.

< التحديث الانعكاسي والتسارع التطوري

أكد ريبيرو أن الاختراعات التكنولوجية يمكن أن تنشأ داخلياً أو يتم تبنيها عبر التوسع والانتشار. إذ لكل حضارة نمطها الفريد في كيفية الاستقبال. و عليه، طُوِّر مفهومين مفتاحين من هذا يتمثلان في التحديث الانعكاسي/التضمين التاريخي، والتسارع التطوري.

يشير المفهوم الأول إلى «الانخراط القسري للشعوب في الأنساق السوسيو-ثقافية الأكثر تطوراً تكنولوجياً، والذي ينشأ عنها فقدان الاستقلالية أو حتى التدمير ككيان عرقي». يفسر مفهوم التضمين أو الانعكاسية الحركات التراجعية، التي تُخفى على شكل تقدم من دون أن تكون كذلك فعلياً. أما مفهوم التسارع التطوري فهو البديل عن التحديث الانعكاسي/التضمين التاريخي.

التحديث الانعكاسي/التضمين التاريخي هو ركود، وليس تطوراً. التطور السليم، بالنسبة لريبيرو، يتطلب أن يكون للشعب القدرة على تحديد أهدافه الخاصة.

لم يكن الفقر والجوع والإبادات الجماعية وانقراض الأنواع يوماً ما علامة على التقدم في نظر المثقف النقدي. فليس دائماً «ما يأتي لاحقاً» دليلاً على ازدهار أعظم، كما يتضح من الدمار الذي تسببت به «الاستخدام المفرط لتكنولوجيا فعالة». لم تُحرز الأنظمة المتهورة أي تقدم ذي معنى في التكيف مع الظروف المناخية بل غمرتها تلك الظروف نفسها، فركدت، وتراجعت، ثم اختفت في نهاية المطاف.

لهذه الرؤى أهمية خاصة اليوم وسط دعوات إلى اللا-عمو. يمكن أن يؤدي التطور التكنولوجي إلى تعميق اللامساواة وينقل الضرر تجاه المجتمعات الأضعف. تحقق ازدهار أوروبا، على سبيل المثال، من خلال العنف الاستعماري، بينما عانى الكثير من الجنوب العالمي من فقر متفاقم، وحروب، وكوارث، ونزاع مستمر.

< دارسي ريبيرو وعلم الاجتماع الكوني المعاصر

تتري إعادة النظر في أعمال ريبيرو اليوم النقاشات السوسيوولوجية الكونية حول المركز والهامش، والتي صورها ريبيرو لا كونها مواقعاً ثابتة بل بوصفها سيرورات ديناميكية تتمثل في المركز كحركات للتسارع التطوري، والهامش كسيرورات تحديث انعكاسي.

مما يدعونا للانخراط مع مفكرين معاصرين. **نيكلاس لومان**، على سبيل المثال، يتبع **ماتورانا وفاريلا**، في تصور أنظمة تطورية تتفاعل مع بيئاتها – مما يقدم أوجه تشابه مع أطر ريبيرو الحضارية. قد يتساءل المرء: هل الحضارات في النهاية أعماط ناجحة للتواصل بين المجتمعات والأفراد والبيئة؟

حفزه شغفه بفهم ميول أمريكا اللاتينية نحو الحكم الاستبدادي والتأخيرات التنموية المستمرة، والتي اعتبرها مسؤولة عن تهميش شعوب المنطقة وتحويلها إلى ما وصفه بـ «البروليتاريا الخارجية». ورغم هذا التركيز على الخصوصية التاريخية للأمريكتين، فقد رأى ريبيرو أن فهم هذه الظاهرة يستدعي أولاً وضع أمريكا اللاتينية ضمن سياق تطور حضاري عالمي متتبعاً مسار التنمية على مدى نحو ١٤,٠٠٠ سنة.

كيف نصنف الشعوب الأصلية في علاقة ببعضها البعض، بدءاً من حضارات متقدمة وصولاً إلى جماعات ما قبل زراعية التي تفاعلت مع الغزو وفقاً لمستوى التطور الذي بلغته؟ كيف نموقع الشعوب الأصلية والأوروبيين، والأفارقة الذين أجنثوا

من مجموعات في مراحل تطور مختلفة لنقلهم إلى أمريكا كعمالة مستعبدة؟ كيف تصنف الأوروبيين الذين حكموا عملية الغزو؟ هل شكل الإيبيريون، الذين جاؤوا أولاً، وشعوب أوروبا الشمالية، الذين جاؤوا لاحقاً – خلفاً لهم في السيطرة على مناطق شاسعة – نفس النوع من التشكل الاجتماعي-الثقافي (سوسيو-ثقافي)؟ أخيراً، كيف نصنف ونربط المجتمعات الوطنية الأمريكية بناءً على درجة تضمينها لأنماط حياة الحضارة الزراعية-التجارية وراهنًا، في الحضارة الصناعية؟

خلال شبابه، تأثر دارسي ريبيرو تأثيراً بالغاً بتحليل ماركس في Grundrisse، وخصوصاً دراسته للحضارات الهيدروليكية القديمة hydraulic civilizations في الشرق الأدنى، حيث كانت ملكية الأرض مركزية تحت سلطة الفرعون وتدار عبر شبكة بيروقراطية تتحكم في التخطيط الزراعي وتوزيع العمالة. وبأسلوب مثير للجدل، وسّع ريبيرو هذا الإطار التحليلي ليشمل إيبيريا والأمريكتين، معتزلاً على منتقديه بتأكيد: «ومع ذلك، أحتفظ بالحق في الاعتقاد بأنه، رغم كل شيء، أنا **وريث ماركس**»، مؤكداً على استمرار إرث النظرية الماركسية في تحليله للتاريخ والحضارة.

كما كان يدعو إلى إعادة تشكيل الخطاب العلمي من خلال الانتباه الدقيق وتمحيص كل السياقات الاجتماعية وموضعية الملاحظ. و على النحو الذي انتهجه ماركس، أكد ريبيرو على الحاجة إلى الملاحظة والمقارنة والتأويل من منظور الإمكانيات التحولية. مفيداً: «بهذا الموقف كتبنا **السيروية الحضارية**...»

في أعماله المبكرة، قام ريبيرو بإجراء دراسة نقدية لتاريخ التكنولوجيا، محدداً اثني عشر مساراً حضارياً وثمانية عشر تكويناً اجتماعياً-ثقافياً على مدى أربعة عشر ألف عام مدرّجاً مخاطر التعميم المفرط، وأصر مع ذلك على التنظير للكمالات – مؤلفاً بين التحليلات التزامنية والتعاقبية. استهدف بناء إطار مقارن متماسك، يتجنب الترتيبات الهرمية ويفضل بدلاً من ذلك التفسير العلائقي.

< سيروية حضارية فريدة وابتكارات تكنولوجية

تبني ريبيرو النمو-تطورية متعددة-الخطية (انشقاق عن التطورية الكلاسيكية)، مميّزاً نفسه عن النماذج أحادية السببية والغائية. وقد جادل من أجل تصور تطوري للتاريخ – «ليس بالضرورة تطورويّاً» – اعتبره أساسياً لفهم التغير الاجتماعي، بما في ذلك الثورات الصناعية والاشتراكية. من وجهة نظره، يشير التطور إلى كيفية قيام المجموعات ببناء وجودها بشكل إبداعي ضمن الحدود التي تفرضها بيئاتها والأحداث التاريخية، والتي يمكن أن تتبلور كهيكل موحدة نسبياً لكنها مؤقتة.

كما عمل ريبيرو عبر مستويات متعددة من التجريد. مستخدماً مفهوم السيروية الحضارية (شبيه بالفريد فير)، ومركزاً على السيرورات الحضارية الفريدة

وللمضي قدماً، من الضروري ربط دراسات ما-بعد-كولونيالية ناطقة بالإنجليزية مع الفكر الديكولونيالي الأمريكي-لاتيني والدراسات حول السود، والنسويات التابعات، والاستيميات الأمريكية للشعوب الأصلية. تجلب هذه «الموضوعات الاستيمية الجديدة» - المهمة جيو-سياسياً واجتماعياً - رؤية نقدية للمفاهيم التأسيسية مثل الدولة، والأمة، والرأسمالية، والتنمية، والديمقراطية.

في هذا الفضاء المعرفي المتعدد، تبرز أعمال دارسي ريبيرو كجسر بين الشمال والجنوب، وبين النظرية والممارسة، فاتحة الآفاق أمام حوار نقدي بين التقاليد المختلفة. حيث قرن، بوصفه مفكراً عابراً للحدود، بين أدوار متعددة: عالم اجتماعي، وأثنوبولوجي مختص بدراسة الشعوب الأصلية، وشخصية عامة، وفي الوقت نفسه، مؤلف أدبي ذو بعد إبداعي غير متوقع. ■

توجيه كل المراسلات إلى أدبيليا ميغليفيتش-ريبيرو على <miglievich@gmail.com>

^١ سوروكين (Pitirim Sorokin)، الذي قسّم تطور الحضارات إلى أنماط ثقافية كبرى أو «أنظمة ثقافية عظمى».

* يستند المقال إلى كتاب المؤلف «دارسي ريبيرو، الحضارة والأمة: النظرية الاجتماعية من أمريكا اللاتينية»، روتلديج، ٢٠٢٤.

تقاطع أفكار ريبيرو أيضاً مع منظري التبعية الماركسيين في أمريكا اللاتينية - روي ماورو ماريني، فانيا بامبيرا، وثيوتونيو دوس سانتوس - ومع تحليل النظم العالمية لإيمانويل والرشتاين. فقد انشغل جميعهم بأزمة الرأسمالية العالمية، وبالعلاقات بين المركز والهامش، وبالحركات المناهضة للنظام القائم.

تبرز في علم الاجتماع الكوني، وبإلحاق الدعوة إلى حوار متكافئ. وكما يجادل [سيد فريد العطاس](#)، ينبغي للنظريات الجنوبية أن تتجنب «الانغلاق المحلي الساذج» (naive nativism)، وأن تعمل بدلاً من ذلك على تطوير علم اجتماع كوزموبوليتاني متمرد. ويُعدّ [سلسلة الجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول التقاليد السوسيولوجية المتنوعة](#) الذي حرّره سوجاتا باتيل أبرز مثال على هذه التعددية، إذ يساهم في تعزيز الحوار بين التقاليد الوطنية والإقليمية المختلفة.

< توظيف خطاب معاداة السامية

والقمع متعدد الأوجه ضد التضامن مع فلسطين في ألمانيا

يُفضّل المؤلّفون عدم الإفصاح عن هوياتهم، تحسبًا لما قد يترتب على ذلك من عواقب محتملة في مؤسّساتهم المهنية، أو من قبل وسائل الإعلام الألمانية، أو السياسيين، أو مختلف أجهزة الدولة الألمانية بشكل عام.

دُعيت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانثيسكا ب. ألبانيزي، من قبل أستاذة وطلاب في جامعة برلين الحرة لإلقاء محاضرة بعنوان: «منظورات قانونية وجنائية حول الإبادة الجماعية في غزة: شروط حياة محسوبة نحو التدمير» وذلك في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢٥.

قام رئيس الجامعة، مستندًا إلى ما وصفه بدواع أمنية، بإلغاء المحاضرة الحضورية على نحو مفاجئ وقصير الإشعار.

وبناءً على ذلك، أُلقيت المحاضرة في مكان آخر وُبُثت مباشرة داخل الجامعة. للإشارة كان فاعلون سياسيون في ألمانيا قد وصفوا ألبانيزي بـ«المعادية للسامية» و ذلك بسبب موقفها القائل بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة. تفيد المصادر بأن ضغوط الإلغاء صدرت من عمدة برلين ومن عضو مجلس الشيوخ للشؤون العلمية، إضافةً إلى السفير الإسرائيلي، الذي وصف الحدث المحتمل بأنه «معسكر تدريب لمؤيدي حماس»، وفق تعبيره. كما أشارت بعض وسائل الإعلام الألمانية، في تغطيتها، إلى ألبانيزي بوصفها — بحسب تعبيرها — «معادية لإسرائيل على نحو متطرف» وهي تتعرض لانتقادات عالمية». وقبل نحو أسبوع، ألغت جامعة لودفيغ ماكسيميليان في ميونيخ هي الأخرى محاضرةً لألبانيزي، مستندةً إلى المبررات ذاتها. أشارت ألبانيزي في أعقاب هذه الإلغاءات، إلى أنه «لم يسبق لها أن شهدت خضوع الجامعات لضغوط بهذه الدرجة، ولا ممارسة ضغوط بهذا الحجم». بعد إلغاء محاضرة ألبانيزي إحدى الحالات التي يستدل بها على اتساع نطاق ممارسات تقييد التعبير وإسكات الأصوات في السياق الألماني.

< قمع لأصوات المعارضة

شهدت ألمانيا منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ انتشارًا واسعًا للاحتجاجات والأنشطة المتضامنة مع فلسطين، ضمن حركة عالمية مناهضة للإبادة الجماعية في غزة. وقد واجهت هذه الحركة مستوى غير مسبوق من القمع وفرض التعتيم من قبل السلطات الألمانية. فوفقًا للأدبيات المتخصصة في علم الاجتماع السياسي ودراسات الحركات الاجتماعية، يشير مفهوم التكميم (Silencing) إلى عملية القمع الممنهج أو التهميش أو نزع الشرعية عن الأصوات ووجهات النظر أو أشكال التعبير الأخرى التي تتحدى السرديات المهيمنة أو البنى السلطوية. وغالبًا ما يتم ذلك من خلال



حقوق الصورة: فريبك.

وجهاً نظر دقيقة ومتنوعة حول إسرائيل.

ثالثاً، يدعم المروجون الرئيسيون لمعاداة السامية في أقصى اليمين الألماني أيضاً بشكل قوي إجراءات إسكات التضامن مع فلسطين؛ إذ يوفر هذا غطاءً استراتيجياً لأفكارهم وسياساتهم العنصرية المعادية للمهاجرين والعرب والمناهضة للإسلام. ويساعدهم ذلك على تعزيز شرعية العنصرية ضد المسلمين والأقليات بشكل عام.

أخيراً، يظل العديد من الأفراد في التيار السائد، أولئك الذين لا ينضون بشكل قوي لهذه الهويات أو الجماعات السياسية، صامتين لا صوت لهم خشية «التلفظ بالشيء الخطأ». ومن المهم أيضاً الإشارة إلى تشكل العلاقة الوثيقة والثابتة بين الدولة الألمانية والدولة الإسرائيلية، من منظور الاقتصاد السياسي، أيضاً بفعل استثمارات تجارية طويلة الأمد ومربحة للغاية و بفعل التبادل التجاري بين البلدين. إذ تُعد ألمانيا أكبر شريك تجاري لإسرائيل في أوروبا، وكانت أيضاً ثاني أكبر مزود للأسلحة لإسرائيل لعقود، مع زيادة هائلة في الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣، مما أفاد الصناعات الألمانية بشكل كبير. كما للبلدين تاريخ طويل من التعاون العسكري.

يرفق هذا الإشارة إلى عدم مشاركة أجزاء كبيرة من وسائل الإعلام في نقاشات مفتوحة أو تحقيق نقدي. حيث التغطية غير المتوازنة والميالة للمنظور الإسرائيلي، مع التقليل من شأن التقارير الفلسطينية أو إغفالها وما يتعلق بمعاناة الفلسطينيين ووفياتهم. كما يتم وسم أي تعبير عن دعم فلسطين والشعب الفلسطيني كونه معادٍ للسامية أو صادر عن «مؤيدي حماس» أو عن «مُعادين لإسرائيل».

< بناء مفهوم معاداة السامية بوصفها أداة مرنة وفضفاضة للقمع في ألمانيا

تُستمد الجذور التعريفية لاستخدام معاداة السامية بصورة أداة سياسية من تبني تعريف «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لمعاداة السامية» وهو [التعريف العملي لمعاداة السامية](#) (IHRA)، والذي اعتمدته مؤسسات عديدة في ألمانيا. وقد تعرض هذا التعريف لانتقادات واسعة باعتباره شديد الغموض في فهمه لمعاداة السامية وقابل للتسييس كونه يجعل أي نقد موجّه لإسرائيل يُستخدم لقمع النقد المشروع لإسرائيل وقابلًا للتصنيف كـ [تصرف معادٍ للسامية](#). إذ يرى واضعو «إعلان القدس حول معاداة السامية» افتقار تعريف IHRA إلى الوضوح في التفريق بين الخطاب المعادي لليهود والنقد المشروع لإسرائيل وإلى الصهيونية حيث يفتح. هذا الغموض الباب أمام استخدام التعريف بشكل سياسي وأيديولوجي في ألمانيا.

وقد مرّر البرلمان الألماني مؤخرًا قرارين حكوميين (بإجماع جميع الأحزاب الكبرى): الأول في ٧ نوفمبر ٢٠٢٤ بعنوان لن يتكرر ذلك أبدًا - حماية وصون وتعزيز الحياة اليهودية في ألمانيا. و القرار الثاني في ٣٠ يناير ٢٠٢٥ بعنوان : « مواجهة معاداة السامية والعداء لإسرائيل في المدارس والجامعات وضمان مساحة حرة للنقاش.»

تستهدف هذه القرارات المؤسسات العامة، بما فيها المؤسسات الأكاديمية والثقافية، من أجل تحديد الخطاب والممارسات المعادية للسامية بالاستناد إلى تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لمعاداة السامية IHRA ويرمي إلى تفعيل آليات للعقوبات. يعرض القرار الثاني بشكل خاص تفاصيل حول العقوبات، مثل حظر الأشخاص والأنشطة التي تدعو إلى المقاطعة، بما في ذلك حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) وحركات مشابهة. وبهذه الطريقة، يُستخدم تعريف IHRA كأداة لتكريم أفواه المعارضة، حيث يتركز معظم هذا الاستهداف على الجامعات.

وقد انتقدت منظمات حقوقية دولية مثل منظمة العفو الدولية، إضافة إلى أكاديميين، ومحامين وباحثين في مجال معاداة السامية، هذه القرارات بشدة لما

آليات مؤسسية أو سياسية أو خطابية. حيث سُجل حتى الآن أكثر من ٢٠٠ حالة [إلغاء](#) مُعلن عنها رسميًا. وتشمل هذه الإلغاءات محاضرات، وتعيينات أكاديمية، وجوائز، وفعاليات ثقافية، وعروضًا سينمائية، وعروض فنية. كما شملت قمعًا عنيفًا للمظاهرات في الشوارع، وحتى حظر استخدام اللغة العربية في التظاهرات في برلين.

< استخدام تهمة معاداة السامية كأداة لقمع الأصوات

يجادل هذا المقال استخدام تهمة معاداة السامية كأداة لقمع الانتقادات الموجهة للإبادة الجماعية في غزة وأشكال التضامن مع فلسطين في الأكاديميا الألمانية وخارجها. حيث نركز على آلية محدّدة تتمثل في توظيف مفهوم مُصاغ بشكل غامض ومرن لمعاداة السامية في ألمانيا، بحيث يمكن استخدامه أداة لشرعنة القمع. يصف باحثون مثل دوناتيل ديل بورتا التي وصفت السياسة الجدلية حول معاداة السامية في ألمانيا بأنها حالة من «الذعر الأخلاقي»، بينما يتناول [بيتر أولريش](#) مفهوم «مناهضة معاداة السامية ذات الطابع السلطوي». (بحيث تصبح محاربة معاداة السامية نفسها وسيلة للقمع أو تقييد بعض الخطابات أو الفاعلين. المترجمة). توضّح هذه المفاهيم استخدام الحدود غير الواضحة بين النقد السياسي وإطلاق تهمة «معاداة السامية» استراتيجيًا أداة استراتيجية تُوظف لقمع أو تكميم الأصوات/ أو التحكم في الخطاب. تُنفّذ هذه الممارسات بطرق متنوعة عبر فضاءات وإعدادات مختلفة. نحن لا ندعي غياب معاداة السامية في ألمانيا-- فهي موجودة بالتأكيد-- يتجلى ذلك في النضالات الطويلة الأمد ضد الفاشية والعنصرية في البلاد. يتمثل ما نود تأكيده في أن الخطاب النقدي يُقمع إذا تم استخدام وسم معاداة السامية لنزع الشرعية عن أي نقد للحكومة الإسرائيلية أو أي تضامن مع فلسطين. حيث تمنح الاتهامات غير الدقيقة بمعاداة السامية مناقشة جرائم الحرب والإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان والسياسات والإجراءات الخطيرة التي تنفذها إسرائيل ضد فلسطين والفلسطينيين، مما يحول دون وجود حوار صادق ومفتوح يُعد ضروريًا نقديًا في ألمانيا.

< لماذا تكميم الأصوات؟

يستغرب العديد من المراقبين خارج ألمانيا من غياب المقاومة والوعي بسوء استخدام وسم معاداة السامية بوصفها أداة لتلجيم الأفواه و قمع الخطاب في البلاد. وبالفعل، تُستخدم اتهامات معاداة السامية أيضًا كأداة قمعية في دول أخرى، أبرزها الولايات المتحدة، إلا أن للسياق الألماني خصائص مميزة وفريدة. ثمة عوامل عدة تفسّر هذا السياق الألماني الخاص: وقد صاغت الدولة الألمانية هويتها على أساس «مسؤوليتها التاريخية» تجاه إسرائيل، بما في ذلك اعتبار «أمن إسرائيل» جزءًا من *raison d'état* الألماني (Staatsräson). أولًا، جزء من تفسير الظاهرة الفريدة في ألمانيا يكمن في الذاكرة التاريخية للنازية والهولوكوست و العلاقة بين الهولوكوست والهوية والمؤسسات الألمانية، والتي تم تأسيسها لتعكس درجة كبيرة من المسؤولية تجاه الحكومة الإسرائيلية وربط أمن دولة إسرائيل بالمصلحة العليا لألمانيا (Staatsräson). وكجزء من مسؤوليتها التاريخية عن الهولوكوست، أعلنت الحكومة الألمانية مكافحة معاداة السامية ومنعها كأولوية رسمية لها. ويُرسخ هذا الالتزام بعمق في الأطر القانونية، والخطاب السياسي، والنظام التعليمي.

ثانيًا، هذه المؤسسات نفسها تشكّل القواعد الاجتماعية والمعايير والقيم في المجتمع الألماني، موجهة نحو هوية ذاتية معينة. وقد تبنى جزء من اليسار الألماني ما يُعرف [بالوعي "المناهض لألمانيا"](#)، الذي يرى الهوية الوطنية لألمانيا مرتبطة بشكل جوهري بماضيها الفاشي والمعادٍ للسامية، ويضع نفسه في موقف مؤيد لإسرائيل - ما يؤدي إلى تأطير أي نقد لسياسات إسرائيل على أنه معادٍ للسامية بطبيعته. ويظهر هذا النوع من الثقافة الجماعية للذاكرة، المبنية على الشعور بالذنب التاريخي تجاه الهولوكوست، من خلال دعم غير مشكوك فيه وغير نقدي للحكومة الإسرائيلية من قبل المؤسسات الألمانية ووسائل الإعلام العامة وأجزاء كبيرة من المجتمع، عبر الانقسامات السياسية. وهذا يخلق ترددًا في التعامل مع

قامت **بعض الصحف كصحيفة بيلد (BILD)** بممارسة ضغوط إعلامية على الجامعات لاستبعاد أساتذة عبّروا عن دعمهم لحق الطلاب في الاحتجاج، مُعيدة تأطير هذا الموقف باعتباره "خطاب كراهية معادٍ للسامية". وفي حالة نادرة، تم اتهام رئيسة كلية أليس سالومون في برلين بالإخلال بـ «واجب الرعاية» لرفضها استدعاء الشرطة لفض احتجاج طلابي، كما طالب سياسيون محافظون باستقلاليتها.

ومؤخراً، في أبريل ٢٠٢٥، بدأت سلطات الهجرة في برلين **إجراءات ترحيل** أربعة طلاب غير ألمان بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات داخل الحرم الجامعي.

< قمع الأصوات في الاحتجاجات الميدانية

منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، انتشرت الاحتجاجات المناهضة للإبادة الجماعية في غزة و عمّت شوارع العالم، بما في ذلك ألمانيا بمشاركة مجموعات ناشطة متنوعة، ومنظمات غير حكومية، وتنظيمات قاعدية، وحركات من أجل السلام، وحركات حقوقية وإنسانية دولية (بما في ذلك منظمات يهودية)، بالإضافة إلى مجموعات مناهضة للعنصرية ومؤيدة للديمقراطية داخل ألمانيا. إلا أن هذه الاحتجاجات التي تجري في الشوارع، تتعرض وبسبب وصمها المتكرر بمعاداة السامية، لقمع واسع يشمل تدخلاً عنيفاً للشرطة وقيوداً قانونية تفرضها السلطات المحلية. غالباً ما يتم ذلك بدعم قوي من بعض وسائل الإعلام الشعبية وبعض وسائل الإعلام السائدة.

في برلين، التي تُعد المدينة ذات أكبر تجمع فلسطيني في الشتات في أوروبا، تم تنظيم ما يزيد عن مئة فعالية احتجاجية بين أكتوبر ٢٠٢٣ وأكتوبر ٢٠٢٤. وقد واجهت هذه الاحتجاجات تدخلاً مكثفاً من قوات مكافحة الشغب، وعنفاً جسدياً، واعتقالات، وحظراً متكرراً للتجمعات. وكثيراً ما استخدمت الشرطة أساليب تصعيدية أدّت إلى **مئات الاعتقالات** (بما في ذلك اعتقال أطفال)، وذلك بتهم تتنوع بين التحريض، ورفع شعارات تُفسّر كتأييد للإرهاب، واتهامات بدعم حركة حماس. وفي بعض الحالات، أدت هذه الاتهامات إلى بدء إجراءات ترحيل بحق أشخاص غير حاملين للجنسية الألمانية.

وقد استُخدمت أساليب مختلفة لتكليم الاحتجاجات. ففي فبراير ٢٠٢٥، حظرت السلطات المحلية في برلين استخدام اللغة العربية في الشعارات (شفوياً أو على اللافتات). كما تم حظر استخدام الطبول كي تتمكن الشرطة من سماع أي هتافات بالعربية. وذهبت بعض الصحف، مثل صحيفتا بيلد وبي تسيد، و BILD و BZ، إلى تأييد هذا الحظر الدعاي على اللغة العربية. ولم تكتفِ هذه الصحف بدعم حظر استخدام اللغة العربية، بل دعت أيضاً إلى تشديد **إجراءات القمع ضدها**. وبذلك **يجري تجريم اللغة العربية** وتصويرها كلغة تُرتكب بها «مخالفات دعائية» الأمر الذي يعزّز بدوره المشاعر المعادية للمسلمين والعرب.

يرتكز هذا القمع الشديد على اتهامات واسعة النطاق بمعاداة السامية تُطلق استناداً إلى هتافات أو رموز أو شعارات. إذ يحجب استخدام هذه الاتهامات العامة لتبرير العنف والقمع ضد المتظاهرين أيضاً السياقات المحلية. ففي برلين، على سبيل المثال، تُنظّم العديد من الاحتجاجات في منطقتي نويكولن وكرويتسبرغ، اللتين تضمّان أعداداً كبيرة من العرب والمهاجرين، ويُنظر إليهما منذ زمن طويل كمراكز للنشاط السياسي والاجتماعي. وقد صُنّفت هذه المناطق رسمياً على أنها «مناطق مشكلة» بسبب ارتفاع نسبة السكان المهاجرين فيها، وشهدت تاريخياً مواجهات متكررة بين الشرطة والمتظاهرين. ويرتبط القمع الحالي للاحتجاجات في هذه المناطق بأماط سابقة من المراقبة الأمنية المُنسابة عبر تصنيفات عرقية.

لا يحدّ هذا النمط من القمع من حرية التجمع والتعبير فحسب، بل يعزّز

تفرضه من قيود على الحرية الأكاديمية. إذ وعوفاً عن "حماية الحياة اليهودية" كما تدّعي القرارات، فإنها تتحول إلى أدوات ذات طابع سلطوي تعيق التبادل الفكري وإنتاج المعرفة. والأخطر من ذلك تفتح الباب أمام التدخل السياسي في قطاع التعليم، مثل مراقبة الأكاديميين أو ملاحقتهم داخل وخارج ألمانيا بناءً على اتهامات بمعاداة السامية، مما يعزز مناخ الخوف والصمت الذاتي ويحدّ من التواصل الأكاديمي الدولي.

ومؤخراً صرّح **كين ستيرن**، أحد المشاركين في صياغة تعريف IHRA، قائلاً: «لم يُصغ التعريف، ولم يُقصد منه أبداً استخدامه كأداة لاستهداف الخطاب أو تقييده في الجامعات.»

< قمع الأصوات في الوسط الأكاديمي

ثمّة قائمة طويلة من المعلومات المتاحة علناً حول إلغاء دعوات محاضرين ومؤتمرات وورش عمل، وإلغاء تعيينات أكاديمية والحرمان من منح بحثية مرتبطة بالتعبير عن الدعم لفلسطين، وهي موثقة في **أرشيف الصمت Archive of Silence**. فعلى سبيل المثال، تم سحب منصب أستاذ زائر من الباحثة نانسي فريزر من جامعة كولونيا. كما مُنح الدكتور غسان أبو ستة، الجراح البريطاني-الفلسطيني ورئيس جامعة غلاسكو، من دخول ألمانيا.

ومع ذلك، تحجب عنّا الكثير من عمليات قمع الأصوات التي تجري خلف الكواليس وبشكل غير معلن، والتي يصعب توثيقها لأنها لا تظهر للعلن. نعتقد أن تكميم الأقوال و قمعها يشمل الجامعات في جميع أنحاء ألمانيا. إذ يناقش الأكاديميون بشكل متكرر تجاربهم ومعلومات حول حوادث مماثلة في جامعات ألمانية مختلفة فيما بينهم. ونود هنا مشاركة بعض الأمثلة لأشخاص يرغبون في الحفاظ على سرّيتهم:

- قام باحث بالتوقيع على رسالة عامة تدعو إلى تقديم مساعدات إنسانية إلى غزة، ثم أبلغه العميد عن اتصال من أحد أولياء الأمور (طالب يهودي) يتهمة بأنه «معادٍ لليهود» ويمثل تهديداً لأمن الطلاب اليهود. ولتجنب المخاطرة بعقد عمله، قام الباحث بسحب توقيععه.
- تم تثبيت أستاذ زائر عن دعوة متحدثين مؤيدين لفلسطين خشية ردود فعل من قيادة الجامعة أو الإعلام.
- تم إلغاء عرض فيلم وثائقي فلسطيني بحجة أسباب أمنية.
- لم تُعتمد سلسلة محاضرات حول (نقض) الاستعمار وفلسطين بسبب الخشية من اعتبارها خطاب كراهية.
- تدخلت إدارة الجامعة لمنع تنظيم فعالية تناقش حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS).
- مُنح باحث في دراسات الإبادة الجماعية من استخدام مصطلح «الاستعمار الاستيطاني» في مساق جامعي بسبب احتمال أن يسبب انزعاجاً للطلاب.

جميع هذه الحالات واجهها أفراد في مواقع أكاديمية هشة، مثل طلاب الدكتوراه، والباحثين ما بعد الدكتوراه، وأساتذة غير مثبّتين، ذي الأغلبية من غير الألمان. بشكل عام، كانت هذه الممارسات مدفوعة بالخوف من التعرض للضغوط الإعلامية، أو بالاعتقاد بأن التعبير قد يتسبب بضرر عاطفي للطلاب.

وغدت بعض الجامعات مراكز رئيسية لاحتجاجات طلابية. وقد دعت قيادات جامعية الشرطة لتفريق الطلاب بالقوة، ورفعت عدة جامعات دعاوى قانونية أدّت إلى فرض غرامات وأحكام قضائية ضد الطلاب. كما حظرت بعض الجامعات، مثل جامعة هامبورغ والجامعة الحرة في برلين، الاحتجاجات الطلابية تماماً.

أيضاً ممارسات الشرطة المُعنصرة (القائمة على التصنيف العرقي)، ويُعمَّق أشكال السيطرة التي تمارسها الدولة على الأصوات المعارضة والناقدة.

< توظيف خطاب معاداة السامية

إن المخاطر جسيمة؛ إذ يسهم توظيف تهمة معاداة السامية بغية قمع النقد المشروع الموجه إلى السياسات والإجراءات العسكرية الإسرائيلية وأفعال الإبادة في إنتاج مناخ سياسي ومجتمعي ذي طابع استبدادي متزايد داخل ألمانيا.. وتترتب على هذا التوظيف تداعيات واسعة النطاق ومتعددة الأبعاد، فهو يتيح التدخل الأيديولوجي-السياسي في مجالي البحث والتعليم، بما يشكل تهديداً مباشراً لحرية التفكير والإنتاج المعرفي. كما يسمح بفرض معايير مزدوجة على الحق في التجمع والاحتجاج، من خلال تجريم جماعات مهاجرة بعينها، ولا سيما الناطقين بالعربية، وبذلك يعمِّق أُمَاط العنصرية المعادية للمسلمين والعرب داخل المجتمع الألماني.

علاوة على ذلك، تسهم هذه الممارسات في تطبيع الخطاب اليميني المتطرف، الذي يستغل هذا السياق لتحويل الأنظار عن معاداته الأصلية للسامية. وبهذا

المعنى، فإن توظيف خطاب معاداة السامية كأداة تكميم الأصوات لا يعيق فقط النقاش العام، بل يثبط أيضاً الجهود المبذولة لمواجهة معاداة السامية الحقيقية في ألمانيا.

لقد أصبح الحيّز الخطابي للنقاشات الجوهريّة حول العنصرية، وورهاب الأجانب، ومعاداة السامية داخل ألمانيا محدوداً بصورة ملموسة، مما يهدد الطريق أمام مزيد من التضييق على المجتمع المدني. ويضع هذا التوظيف الاستراتيجي والمتعدد الأبعاد لمفهوم معاداة السامية، بوصفه أداة سياسية وإيديولوجية، ألمانيا على صفيح ساخن ومسار بالغ الخطورة، من شأنه تعزيز عزلتها الدولية في صورة تعيد إلى الأذهان نموذج «الطريق الألماني الخاص» (Sonderweg). أو الاستثنائية الألمانية.

وفي هذا السياق العالمي الراهن، تشكّل التطورات في ألمانيا درساً تحذيرياً ودعوة إلى التحرك، مؤكدةً على ضرورة حماية حريات التعبير وحرية الاحتجاج والبحث العلمي، بما يسهم في صون مبادئ العدالة العالمية في مواجهة الحرب والإبادة الجماعية في كل مكان. ■

< المدينة المجزأة: نقد التخطيط الحضري المعادي للنساء في إيران

بقلم أرميتا خلّتباري ليماكي، باحثة مستقلة، مهندسة معمارية ومصممة، إيران

الوشاح الأحمر، طهران - مجّمع نيافاران، ٢٠١٤.
حقوق الصورة: أرميتا خلّتباري ليماكي.



في مسعى إلى خلق شعور بالأمان والراحة للنساء من خلال تخصيص أجزاء معينة من الفضاء العام الحضري لهن. و عليه، صُممت حدائق مزروعة بالأشجار الكثيفة فيها النافورات والزهور الملونة، إلا أن القوانين السارية كانت تنقل أفكارًا مختلفة تمامًا، تتناقض مع الأهداف الأساسية للأماكن الترفيهية. ونتيجة لذلك، ورغم وجود بعض الأفراد الذين سعوا للتواجد في هذه الحدائق، رأت غالبية النساء أن الأمان والهدوء في هذه المساحات كانا بمثابة بناء اصطناعي وغير واقعي، فُرض عليهن عبر عملية قمعية وظالمة.

يكمن سبب فشل الخطة وعدم شعبيتها في الافتراض الخاطئ القائل بأن أشياء معينة، لا يمكن فصلها بطبيعتها، يمكن فصلها فعليًا. فثمة صفات لا يمكن حصرها في مساحة محدودة وخصائص يجب أن تتدفق ضمن جوهر المدينة نفسه ورحمها. ومع ذلك، أدّت محاولة تخصيص موقع محدد لمثل هذه الصفات الديناميكية،

تطلب البحث في فضاء المرأة ضمن التنمية الحضرية وغيابها عن عمليات اتخاذ القرارات الكبرى ذات العلاقة بالمشهد الحضري نقاشًا موسعًا، لا سيما في بلدان تُطبّق فيها قوانين دينية. تسلط هذه المقالة القصيرة الضوء على نموذج من الظلم الواقع على النساء في هذا السياق، مع إبراز الفجوة الواضحة بين نمط حياة الناس وما تنص عليه القوانين واللوائح الرسمية. تعتمد منهجيتي على الإطار النظري، ساعية من خلال منظور نقدي، إلى استكشاف التفاعل المعقّد بين المرأة والمجال الحضري والعدالة الاجتماعية ضمن إطار ثقافي محدّد.

< غياب أي علامة يمكنها استحضار بيئة أنثوية

قبل حوالي عشرين عامًا، في إيران، تم اقتراح خطة حضرية موسومة «حديقة السيدات» بهدف تعزيز حرية المرأة وحيويتها الاجتماعية في الفضاء العام. و ذلك

وتصور القدرة على الإمساك بما هو في حركة مستمرة ، فقط إلى شعور بالانفصال، وبالتالي بائث بالفشل. بنفس الطريقة التي لا حاجة فيها إلى لافتة أو علامة لإثارة شعور بالذكورة في المدينة، فإن مجرد وجود علامة عند مدخل الحديقة لم يكن كافياً لخلق بيئة أنثوية.

< يولّد تقييد الصفات غير الملموسة والديناميكية ضمن حدود مشاعر مجزأة

تبرز عند النظر في تخصيص الفضاءات العامة بهدف خلق شعور بالحيوية والحماس في مناطق محددة من المدينة، مشاكل مشابهة. لست أقصد القول بوجود خطأ جوهري في تقسيم الأراضي لاستخدامات مختلفة، بل أشير هنا إلى بروز فجوة أكثر جوهريّة، وهي ما يمكن تسميته بـ «التقسيم العاطفي»، الذي يعد ضروريًا وشائعًا، ولا يمكن حصره بطبيعته. إذ لا يخضع وجود صفات مثل الرضا، والبهجة، والشفافية، والألفة مع البيئة، والتي تُعتبر عناصر أساسية للمدينة الصحية، لأي قانون أو تنظيم.

فحين يتم تقسيم النظام المكاني من خلال تخصيص مناطق جغرافية محددة لهذه الصفات غير الملموسة والديناميكية، بدلاً من الاستمتاع بها كجزء متكامل من المشهد الحضري، فإننا نسمح لها بالظهور فقط ضمن أطر محدودة، مما يؤدي إلى نتيجة غير فعّالة وغير مكتملة. وهذا يعني قبول ضمني لفكرة وجوب تقسيم المدينة إلى أجزاء، وتوقع سلوك محدد من كل جزء، دون أن يمتد ذلك إلى ما وراءه.

وبالتالي، وعلى الرغم من أن الحجم الإجمالي لـ «تجارب الحياة الممتعة» قد يزيد مع توسع الحدائق العامة والمراكز الترفيهية، يستحيل إنشاء مشهد عاطفي متماسك في المدينة بأكملها في هذه الظروف. وبدلاً من ذلك، ستتوزع المشاعر المجزأة في أرجاء المدينة، دون وجود خيط ينسج بينها، ويترك للمواطنين خيار البحث عنها واستيعابها في أماكن محددة لتقدير تلك المشاعر. وفي النهاية، لا يمكن توقع سلوك معتدل في مثل هذا البيئة، ويغدو تحقيق الرضا والرضا الجماعي في

ظل هذه الظروف مستحيل المنال.

< المدينة مرآة لساكنتها دوماً. ساكنة عصيّة عن التحوّل عبر التخطيط الهرمي.

يكنم موضوع انتقادي هنا في أن مثل هذه القرارات، التي تهدف إلى تقليل هذه الفوضى، تزيد في الواقع من الضيق القائم. فعند إعطاء الأولوية للنظام البصري على حساب النظام الداخلي للحياة، تُنتج هذه القرارات، رغم طبيعتها الانضباطية الجهرية، شكلاً جديداً من التوتر بالتوازي مع الرموز المألوفة والمشروعة مثل القانون والعقود التقليدية. في الحقيقة، ولهذا السبب بالذات، فإن مآل مخططات التقسيم الصارمة والثابتة، والتي تتجاهل الطبيعة الديناميكية للسلوك البشري [neglect the dynamic nature of human behavior](#)، الفشل: فهي إما طقوس للعرض وتضخيم سمة نادرة الوجود، أو هي أساليب للتنصّل من المسؤولية.

يؤدّي مثل هذا النظام الهرمي، الذي يظل صامتاً أمام التفاوت الاجتماعي ويبدو أنه يسعى إلى قياس جميع الأفراد وفق معيار واحد وثابت، في النهاية إلى خلق مجتمع مجزأ، مقسم إلى طبقات متميزة، حيث يرضى بعضهم بالنظام المفروض عليهم، بينما يُستبعد الآخرون. في هذا السيناريو، تبرز ظاهرة الفقر بوصفها مشكلة مستعصية، ويصبح العنف السلوكي والجريمة والانحراف أمراً شائعاً، فيما يتحول الرضا العام إلى جوهرة نادرة وقيمة.

ويشير ذلك إلى أن الهيكل الهرمي المحدد يمكن الفرد الجغرافي يؤدي أولاً وقبل كل شيء إلى تغييرات تدريبية في الحالة الذهنية للشخص. في الواقع، يجب أن [تتواءم هذه القواعد الحضرية أولاً مع الأعراف الثقافية والقيم والرموز الاجتماعية](#) القائمة في المدينة، بدلاً من توقع أن تتكيف المدينة مع تعليمات غير مألوفة. وبالتالي، على الرغم من ضرورة وجود قوانين وأنظمة للتحكم في التنمية الحضرية، فإن غياب المعنى الوجودي والالتزام بالخصائص الفريدة للمجتمعات المضيفة سينزع عن هذه القوانين قيمتها، ويجعل التحول الثقافي أمراً غير واقعي. ■

توجّه كل المراسلات إلى أرميتا خلاتباري ليماكي على البريد الإلكتروني

<armita.khalatbari@yahoo.com>



**GLOBAL
DIALOGUE**

isa International
Sociological
Association

<https://globaldialogue.isa-sociology.org/>

www.isa-sociology.org